



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحرام

فِي الشَّرِيعِ الْأُسْلَامِيِّ

إعداد الطالب : صيف الله غلام نجفي .

إشراف الدكتور : عبد الوهاب الزبيدي .

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في فرع الفقه والاصول .

قسم الدراسات العليا الشرعية - كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية

جامعة أم القرى

١٤٠٣ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا
محمد ومن والاه .

لما كان من الأمور اللازمة على المكلف فهم الأحكام الشرعية
بعمامة ، والحرام بخاصة ، لما له من الأهمية تبعاً واستقلالاً ،
اخترت بحث هذا الموضوع من موضوعات أصول الفقه ، وجعلته فى
تمهيد وبابين :

فالتمهيد فيه عرض لتعريف الحكم الشرعى ، وذكر أقسامه
التكليفية والوضعية ، وما هو الأصل فى الأشياء التى لم يرد النص
الشرعى بخصوصها .

وبالباب الأول عرض لتعريف الحرام تعريفاً شاملاً من حيث
اللغة والاصطلاح ، كما تعرضت فيه لأقسام الحرام من حيث هو ،
أن منه ما هو حرام لعينه ، ومنه ما هو حرام لغيره ، بعد أن قدمت
نبذة عن موقف الأصوليين من تحريم الأعيان .

واحتوى الباب الأول أيضاً على تقسيم الحرام من حيث
المكلفون ، فمنه ما هو حرام معين بجميع خصاله مجتمعة ، ومنفردة ،
ومنه ما هو حرام على التخيير خصالاً دون أخرى .
وفيه أيضاً ذكر الرخصة الداخلة على الحرام ، والمخفة له .

وعرض الباب الثانى لمسائل متعلقة بالحرام : حكم المفضى
الى الحرام ، والشبهة التى ربما تؤدى الانسان الى الحرام وهو
لا يدري .

وأىضا فيه حكم اجتماع الوجوب والحرمة فى الفعل الواحد ،
وامكانية اعتباره من جهتين مختلفتين أم لا .
واحتوى هذا الباب أيضا على ذكر ما يثاب المكلف على تركه
من الأمور المحرمة ، وما لا يثاب عليه .

أما الخاتمة : فذكرت فيها المسائل الاصولية المختلف
فيها الاختلاف اللفظى ، والاختلاف الحقيقى .

وبهذا تكون قد اكملت جوانب البحث ، على أنى فسى
كافة فصول هذا البحث رجعت الى المصادر الأصولية ، وعزوت
كل قول الى صاحبه .

على أنه لم يفتنى أن أقوم بترجيح بعض الآراء بعد عرض
أدلتها ودفاع أصحابها ، محاولا توخى الحقيقة والأمانة العلمية
والبحث العلمى .

والله تعالى الموفق الى الصواب وهو الهادى الى سواء

السييل .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد : أ - الحكم - تعريفه ، أقسامه .	١٠
ب - الأصل فى الاشياء .	٣٤
الباب الأول : الحرام وأقسامه ،	
تمهيد فى تعريف الحرام	٦٨
الفصل الأول : أ - تحريم الأعيان	٧٩
ب - الحرام لعينه - البطلان والفساد	٩١
الفصل الثانى : الحرام المعين والمخير .	١٠٣
الفصل الثالث : الحرام والرخصة	١٢٢
الباب الثانى : مسائل تتعلق بالحرام .	
الفصل الأول : المفضى الى الحرام .	١٣٦
الفصل الثانى : الشبهة	١٤٧
الفصل الثالث : اجتماع الوجوب والحرمة فى الفعل الواحد .	١٦٤
الفصل الرابع : الثواب على ترك الحرام	١٧٩
الخاتمة : " نسأل الله تعالى حسننها " .	١٩٥
قائمة المصادر والمراجع .	٢٠٢

المقدمة

.....

الحمد لله تعالى الذي هدانا للإسلام ، وشرع لنا الأحكام ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وأشرف الرسل ، أوضح الطريق ، وبين الحلال والحرام ، ورضوان الله تعالى على آله الأطهار ، وصحابته الأبرار ، الذين قضوا بالحق وبه كانوا يعدلون . حملوا لواء الدعوة والتعليم من بعده عليه الصلاة والسلام ، فأكرم بهم من مبلغين أمناه ، وداعين إلى الحق أوفياء .

أما بعد :

فانه يلزم على المكلف فهم الأحكام الشرعية بعامة ، والحرام بخاصة ، لأن معرفته للأحكام جميعها وفهمها لها هو قوام الأمر كله ، وفيه صلاح الدين والدنيا ، إذ أن هذا هو الطريق الأمثل لتصحيح العبادات ، والمعاملات ، والسلوك ، لتكون موافقة للشرع الحنيف الذي جاءنا به سيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ويأتى الحرام في مقدمتها ، فان بحث موضوع الحرام ودراسته له من الأهمية ما ليس لغيره من الأحكام تبعاً واستقلالاً ، فمن أهمية تعلمه ومعرفته :

تمييزه عن غيره من الأحكام ، وقد يما قيل " وبضدها تمييز الأشياء " فلا يمكن معرفة الواجب " مثلاً " معرفة دقيقة فاحصة إلا بعد معرفة الحرام المعرفة التامة ، وهكذا غيره من الأحكام .

وأيضاً تتبين أهمية تعلمه والسؤال عنه بما ورد عن صاحب
سر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذى الحظوة عنده حذيفة بن
اليمان رضى الله تعالى عنه انه قال : " كان الناس يسألون
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن
الشر مخافة أن يدركني " (١) فمن منطلق فكرة هذا الصحابى
الجليل ينمى على الناس معرفة ما يحرم عليهم أصولاً وفروعاً
اجمالاً وتفصيلاً ، ومعرفة دقائقه ، ومخارجه ، وخفائيه ، معرفة
فحص وتحصيل ، ومن ثم الاحتراز عن الوقوع فيه وفيما يدور حوله
من الأمور المشتبهة التى توقع الانسان فى الحرام من حيث
يدرى ولا يدرى .

وايضاً تتبين أهمية معرفة ما يحرم على المكلف وما نهى الشارع
عنه بما رواه ابو هريرة رضى الله تعالى عنه فى الحديث الطويل
الذى جاء فيه : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال :
" ... دعونى ما تركتكم انما هلك من كان قبلكم بسؤالهم ، واختلافهم
على انبيائهم ، فاذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ، واذا أمرتكم

(١) الجامع الصحيح ، محمد بن اسماعيل بن
ابراهيم البخارى ، كتاب الفتن ، باب كيف الأمر اذا لم
تكن جماعة ، الجامع الصحيح ، مسلم بن
الحجاج القشيري ، كتاب الامارة ، باب الأمر بلسان
الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة الى الكفر .

بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (١) .

فالرسول عليه الصلاة والسلام استخدم لفظ الاجتناب ففى معرض النهى ، فلا ينبغى للمكلف اقتراب مانهى عنه ، وأيضاً يكون الاجتناب دفعة واحدة بصورة حاسمة ، ولا يمكن للمكلف امتثال أوامر الشارع اذا لم تكن لديه المعرفة الكاملة بالمحرمات جملة وتفصيلاً ، أما فى معرض الأمر والطلب فترك هذا لمدى استطاعة المكلف ، فيأتى كل بما فى وسعه وطاقته من الأمور به .

فمن ثم تتضح أهمية معرفة الحرام ، والبحث فى طرائقه ، ودراسة احواله ، ليكون المسلم حذراً فى اعماله ، محترساً فى معاملاته ، مراقباً لله عزوجل فى جميع تصرفاته ، واهواله المعيشية الدينية والدنيوية .

فمن ثم قسمت البحث الى تمهيد وبابين وخاتمة :

(١) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة فى العمر .

التمهيد : فيه فصلان :

الأول : الحكم الشرعى وأقسامه ، وذلك لأن الحرام

قسم من أقسام الحكم الشرعى وفرع من فروعہ ،

فلا بد من معرفة الأصل قبل معرفة الفرع ،

وهذا لا يمكن اكمال تصويره الا بعد تصـوـر

أصله ، ومعرفة أجزائه وجميع فروعہ .

الثاني : الأصل فى الأشياء : بعد معرفة الحكم

الشرعى وسرد أقسامه بصورة عامة من واجب

وحرام ومندوب ومباح ومكروه ، ناسب ذكر

ما هو الأصل فى الأشياء - التى لم يكأ

الشرع بحكم فى خصوصها - من هذه الاقسام

المذكورة .

والباب الأول مقسم الى تمهيد وثلاثة فصول :

أما التمهيد : ففى تعريف الحرام : ان لا بد قبل

الدخول الى أقسام الحرام وانواعه ، من تعريف الحرام تعريفًا

شاملاً مفصلاً ، بعد تعريفه اجمالاً فى فصل الحكم الشرعى

وأقسامه .

أما الفصل الأول : فيحتوى على تحريم الأعيان ، والحرام

لعينه ولغيره .

ولما كان الحرام لعينه ولغيره يهـما فى هذا الباب - أقسام

الحرام - لزم تقديمه على غيره من الأقسام ، لأن الكلام فيه عن

اقسام الحرام فى نفسه من حيث هو حرام ، وكان المفروض تقديمه على تحريم الاعيان ، الا أنى قدمت هذا على الحرام لعينه ولغيره ، لأن الكلام فى تحريم الأعيان مختصر ، فكان تقديمه من هذا الوجه مناسباً ، لاسيما وان الحرام لعينه ولغيره يترتب عليه ذكر الفساد والبطلان والفرق بينهما ، والأختلاف فيهما ، فيطول مجال البحث ، من أجل هذا جرى تقديم (تحريم الاعيان) .

الفصل الثانى : الحرام المعين والمخير : بعد معرفة أقسام الحرام فى نفسه من حيث ما هو محرم لذاته ، وما هو محرم لأمر من الأمور المعترضة ، ناسب ذكر أقسام الحرام من حيث المكلفون ، والمقصود بتحريم جميع الخصال " مجموعة " ، ومنفردة " على التمييز ، والمقصود بتحريم بعض الخصال من المجموع على طريقة التخيير .

أما الفصل الثالث : فهو الحرام الذى تدخله الرخصة : بعد عرض أقسام الحرام ، ومعرفة من حيث ذاتها ، ومن حيث المكلفون ، ناسب ذكر الحرام الذى تدخله الرخصة ، فتزيل حكم التحريم ، أو لا تقوى على إزالة الحكم ، وانما يتمثل دورها فى تخفيف الحرمة .

أما الباب الثانى فمقسم الى أربعة فصول :

الفصل الأول : المفضى الى الحرام : فالبحث يقتضى ذكر المفضى الى الحرام والأفعال المؤدية اليه ، وما ينبغى اجتنابه منها ، ولأهميته قدم على غيره من الفصول ، لأنه كان يدخل فى الحرام ويأخذ حكمه .

الفصل الثاني : الشبهة : بعد معرفة حكم المفضى

الى الحرام وما يؤدى اليه وتوضيحه التوضيح المناسب ، كان ذكر الشبهة مناسبة ، وذلك لأن المفضى الى الحرام يقطع بتحريمه ، أما الشبهة فلتتردها بين الحلال والحرام لم يقطع بتحريمها ، بل ربما كانت طريقا من طرق الحرام ، فنستعرضها من خلال ما يخصها من أحكام ، وماورد فيها من أقوال السلف رحمهم الله تعالى .

الفصل الثالث : اجتماع الوجوب والحرمة في الفعل الواحد ،

بعد معرفة المفضى الى الحرام ، وما يؤدى اليه والشبهة وأحكامها ذكرت حكم اجتماع حكمين من الأحكام المتعارضة كالوجوب والحرمة فى الفعل الواحد ، وقدمته على ذكر الثواب على ترك الحرام لاتصاله بموضوع الحرام اتصالا مباشرا .

الفصل الرابع : الثواب على ترك الحرام : بعد معرفة

مسائل الحرام ووضوحها من خلال الباب الأول والفصول المذكورة من الباب الثانى فتناسب ذكر ما يثاب عليه المكلف عند ترك الحرام وما لا يثاب عليه .

الخاتمة : وجاءت نهاية البحث بخاتمة تبين أهم

النتائج التى توصلت اليها خلال معايشتى للبحث .

وقمت بجمع مادة هذا البحث من مختلف المصادر الأصولية

ذات المناهج المتعددة ، فمن مدرسة المتكلمين الأوائل ، ومدرسة

الفقهاء الاحناف ، والمتأخرين من كلا المدرستين ، لأن

مادة هذا البحث كلها موجودة فى كتب الأصوليين ، ولكنها منشورة

فى ثنايا هذه الكتب ، ومبعثرة فى طيات موضوعاتها ، ومذكورة تحت مختلف عناوينها ، ففصل منه مثلا فى الحقيقة والمجاز ، وآخر فى المجلد والمبين ، وغيره فى التكليف وما يتعلق به . وبذلت جهدى فى نقل كل مذهب أو رأى من كتب قائليه وأصحابه ما أمكن ، واضطرت أحيانا الى مخالفة هذا المنهج ، فنقلت بعض الآراء أو المذاهب من غير كتب أربابها وقائلها ، وذلك لأننى لم أجد القول المنسوب الى المذهب فى كتب أصحابه ، وقد ذكره غيرهم من علماء الأصول فى كتبهم ، فكان لزاما ذكر هذا القول لسببين اثنين :

الأول : وجود القول المذكور فى الكتب الاصولية الموجودة بين يدى مما يهتم على الباحث ذكر هذا القول ضمن الأقوال المروية فى المسألة ذاتها .

الثاني : التزام ذكر جميع الآراء والأقوال فى المسألة مادام جرى التنويه عنها فى الكتب الاصولية المختلفة وعدم اغفال بعضها ، لئلا يكون البحث متكاملا .

كما حرصت على نسبة الأقوال الى المصادر التى نقلت منها الأقوال والآراء ، ليعرف القارئ والمطلع مصدر النقل ، فيزداد ثقة ويتبين له من خلال ذلك اذا كان النقل من كتب المذهب نفسه ، أو هو منقول من كتب الآخرين من غير القائلين به . واجتهدت فى شرح الأقوال وتوضيحها وذكر الأدلة وتوجيهها وبذلت كل ما فى وسعى لتيسيره وتقريب معانيه .

والمعروف لدى الأصوليين أن بعضاً من أدلة ومباحث الحرام مشتركة مع بعض الأحكام التكليفية الأخرى كالواجب ، فيحيلون الدارس إليها فمن ثم قمت بتحويل الأدلة وتكييفها ، بما يتناسب وهذا البحث ، كما قمت بتجميع المذاهب والآراء التي يتعرض لها الأصوليون في كتبهم في غير باب الحرام .

فمثلاً : يذكر الأصوليون - رحمهم الله تعالى - المثبتون للحرام المخير تعريفه ، وحكم ثبوته في الشريعة ، ثم يحيلون القارئ - الطالب - إلى فصل الواجب المخير ، ويقولون : إن المذاهب والأدلة والمناقشة المذكورة في فصل الواجب المخير هي بذاتها تنطبق على الحرام المخير ، ومن ثم فلا حاجة إلى إعادتها وتكرارها ، فلتراجع هناك ، مما اضطرني إلى ذكر المذاهب في الحرام المخير والأدلة المثبتة له وتحويل المناقشة حول الأدلة المذكورة في فصل الواجب المخير إلى الحرام المخير .

وفي فصل المفضى إلى الحرام قمت بالاستشهاد بالآيات القرآنية الدالة على المنع من المؤدى إلى الحرام ، وذكرت بعض الأحاديث التي دلت على الموضوع نفسه ، واستخلصت مادة هذا الفصل عموماً من كتاب اعلام الموقمين للإمام ابن القيم الجوزية ، لعدم اسهاب علماء أصول الفقه في كتبهم في هذا الموضوع ، واقتصارهم على ذكر القاعدة الأصولية المتعلقة بالمفضى إلى الحرام فقط .

أما الشبهة فقمت بتقسيمها تقسيماً ارتأيت من خلال مطالعتي فسي كتب شراح الحديث ، وكتب السلف المتخصصة في الكلام على الورع

والزهد ، واستشهدت بالآيات القرآنية التي لها صلة بموضوع
الشبهة وبالاختاب عنها ، وكذلك ذكرت الأحاديث النبوية على
صاحبها أفضل الصلاة والسلام المتصلة بهذا الموضوع والتي ورد الأمر
فيها بمجانبة الأمور المشتبهة ، ثم ذكرت كلام السلف رحمهم الله
تعالى عن الشبهة ومضارها على المكلف .

ولم أترك فصلا من فصول هذا البحث الا استشهدت فيه
بالآيات القرآنية ، أو الأحاديث النبوية على صاحبها الصلاة
والسلام ، وبالمسائل الفقهية ما اتسع المجال لذكر شيء منها ،
وذكرت مواضع الآيات القرآنية من حيث السور ، وأرقام الآيات
فيها ، وقمت بتخريج الأحاديث النبوية من الكتب المصنفة في
الحديث الشريف ، وأرجعتها لمواضعها الموهودة فيها ، ليسهل
على القارئ التأكد من صحة هذه الأحاديث ومراتبها ، ويتيسر
عليه الرجوع الى مظانها ومواضع وجودها ان أراد ذلك .

واني أرجو من المولى عز وجل التوفيق والسداد ، والصون ،
لأن عون الله عز وجل لا يعدله شيء ، والله در الشاعران يقول :

إذا لم يكن عون من الله للفتى

فأول مايجنى عليه اجتهاده

قاله نعم المولى ونعم النصير .

التعريف :

الفصل الأول - الحكم وأقسامه :

تعريف الحكم :

فى اللغة : يطلق على العلم ، والفقه ، والقضاء فى
الشيء بأنه كذا أو ليس بكذا ، سواء لزم ذلك القضاء غيره أم لم
يلزم ، وبعض أهل العلم خصص القضاء بالعدل فقط ، فقال :
الحكم هو القضاء بالعدل .

والحكم مصدر حكم يحكم . (١)

وعرفه الأصوليون فى الاصطلاح بتعريفات شتى منها ما اعترض
عليها ، ومنها ما سلم من الاعتراضات ، والتعريف الذى سلم من
الاعتراضات هو الذى انتهى اليه العلامة ابن الحاجب (٢) فى

(١) انظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى

الزبيدي ، مادة (حكم) ؛

لسان العرب ، جمال الدين محمد الانصارى المعروف بابن

منظور ، مادة (حكم) .

(٢) هو : عثمان بن عمر بن ابي بكر الطلق بجمال الدين ،

المشهور بابن الحاجب ، المالكي ، الفقيه الأصولى النحوى

المتكلم ، ولد سنة " ٥٧٠ هـ " من أهم آثاره الأصولية

" منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل " ، ==

مختصره الأصولي ، وقد تبينه في هذا التعريف أكثر من جاء بعده
من علماء الأصول ، ووافقه الكل عليه صراحة أو ضمنا وهو :

" خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء "

أو التخيير أو الوضع " . (١)

شرح التعريف :

الخطاب : في اللغة : " مراجعة الكلام ، يقال :

خطبه مخاطبة وخطابا " . (٢)

وفي اصطلاح الأصوليين : وقع في تعريفه اختلاف بينهم ،

وسببه يعود الى علم العقائد لأنها مسألة من مسائل علم أصول

الدين ، وهذه بعض وجهاتهم وتعريفاتهم للخطاب :

== مختصر منتهى السؤل والأمل " توفي رحمه الله تعالى

بالاسكندرية سنة " ٦٤٦ " هـ . فتح المبين في طبقات

الأصوليين ، عبد الله مصطفى المراغي . (ملتمز الطبع

والنشر عبد الحميد احمد حنفى) ج ٢ ص ٦٧ .

(١) مختصر منتهى السؤل والأمل ، عثمان بن عمر بن الحاجب

المالكي . (مطبعة كردستان العلمية ، مصر ١٣٢٦ هـ)

ص ٣٣ .

(٢) تاج العروس ، مادة (خطب) ؛ لسان العرب ،

مادة (خطب) .

فالامام الآمدى (١) يعرفه بقوله : " هو اللفظ المتواضع
عليه المقصود به افهام من هو متبهي لفهمه " . (٢)
والقاضي الايجى (٣) يقول فيه " هو توجيه الكلام نحو
الغير للافهام " (٤)

- (١) هو ابو الحسن على بن ابي على محمد بن سالم التفلبلى
الآمدى الملقب بسيف الدين ، ولد سنة " ٥٥١ هـ " الفقيه
الشافعى الأصولى المتكلم من أهم أئمة " الأحكام فى
أصول الأحكام ، منتهى السؤل فى الأصول ، اباكار الافكار
فى علم الكلام " توفى رحمه الله تعالى سنة " ٦٣١ هـ " بدمشق
فتح المبين فى طبقات الأصوليين ، ج ٢ ص ٥٨ .
(٢) الاحكام فى أصول الأحكام ، سيف الدين الآمدى ،
(مطبعة دار الاتحاد العربى للطباعة ، ١٣٨٧ هـ)
ج ١ ص ٩٠ .
(٣) هو عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار الايجى الملقب بمضد
الدين ، الفقيه الشافعى الأصولى المتكلم ، من أهم أئمة
" شرح مختصر السؤل والأمل ، لابن الحاجب ، المواقف
فى أصول الدين ، مختصر المواقف " توفى رحمه الله
تعالى فى كرمان سنة " ٧٥٦ هـ " . فتح المبين فى
طبقات الأصوليين ، ج ٢ ص ١٧٣ .
(٤) شرح على مختصر المنتهى الاصولى ، عضد الدين ، مراجعة
وتصحیح شعبان محمد اسماعيل (الناشر مكتبة الكليات
الأزهرية ، ١٣٩٤ هـ) ، ج ١ ص ٢٢١ .

والامام الاسنوى (١) قال فى تعريفه " هو توجيه ما أفاد الى المستمع أو من فى حكمه " . (٢)
وهذا الاختلاف فى تعريف الخطاب وفى معناه لا يؤثر فى الحكم الأصولى لسببين اثنين :

١ - هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف الواقع فى مسائل علم اصول الدين ، وهؤلاء العلماء - الذين سبق عرض تعريفاتهم - عبروا عن وجهة عقديّة يلتزمون بها ومنهج يسيرون عليه فى كتبهم المصنفة فى علم العقائد .

ب - المراد من كلمة الخطاب فى تعريف الحكم هو ما خوطب به وليس الخطاب نفسه ، لأن التوجيه ليس بحكم شرعى بل هو دال عليه ، فأطلق المصدر وأريد به اسم المفعول

(١) هو عبد الرحيم بن الحسن بن على الأموى الأسنوى الملقب بجمال الدين الفقيه الشافعى الأصولى النحوى المتكلم ، ولد باسنا سنة " ٧٠٤ هـ " ، من أهم آثاره " نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول فى الأصول ، التمهيد فى تنزيل الفروع على الأصول ، الكواكب الدرية فى تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية " توفى رحمه الله تعالى سنة " ٧٧٢ هـ " ، فتح البين فى طبقات الأصوليين ، ج ٢ ص ١٩٣ .

(٢) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، (مطبعة محمد على صبيح وأولاده) ،

على سبيل المجاز من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول . (١)
فالخطاب جنس وبإضافته الى الله عزوجل يخرج خطاب غيره
من الجن والانس والملائكة ، وهو شامل لقول الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم وفعله والاجماع والقياس ، لانها معرفات للحكم
الشرعى . (٢)

” المتعلق بأفعال المكلفين ” :

معنى المتعلق المرتبط ، وأطلق التعلق وأريد به
ما يعود الى التعلق ويصير اليه (٣) ” من باب تسمية الشيء بما
يؤول اليه ” . (٤)

واحترز ” بأفعال المكلفين ” عن المتعلق بذاته الكريمة
كقوله تعالى : (شهد الله انه لا اله الا هو ...) (٥) ،

-
- (١) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣١ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٣ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣١ .
(٤) شرح الكوكب المنير ، محمد بن احمد الفتوحى المعروف
بابن النجار . تحقيق ” محمد الزهيلي ، نزيه حماد ” .
(مطبعة دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠ هـ) ،
ج ١ ص ٣٣٦ .
(٥) سورة آل عمران ، آية ” ١٨ ” .

وماتعلق بذات المكلفين كقوله تعالى : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم) (١) ، وايضا المتعلق بالجمادات وذلك كقوله تعالى : (ويوم نسير الجبال) (٢) ، فهذا كله من خطاب الله عز وجل ولكنه ليس بحكم لعدم تعلقه بأفعال المكلفين . (٣)

والمراد بالأفعال : " أفعال القلب والجوارح ، وبذلك يشمل التعريف عقائد الدين والنيات في العبادات والقصود عند اعتبارها " (٤)

والمكلف : " هو البالغ العاقل الذاكر المختار غير الملجأ " . (٥)

والتعبير بالجمع في " الأفعال " و " المكلفين " شامل للفعل الذي تعلق بمكلف واحد كخصائمه عليه الصلاة والسلام ، أو ما كان خاصا بأحد الأمة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين كالحكم بجعل شهادة خزيمة بن اليان شهادة اثني-

- (١) سورة الأعراف : آية " ١١ " .
 - (٢) سورة الكهف : آية " ٤٧ " .
 - (٣) انظر نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣١ .
 - (٤) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٣٧ .
 - (٥) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٣٨ . والملجأ : هو المكره المضطر على الأفعال التي لا يجوز الاقدام عليها حال الاختيار بشرط ان يكون خائفا على نفسه أو عضو من اعضاء التلف .
- حاشية التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٣ .

وغير ذلك ، لأن اللفظتين - الافعال ، المكلفين - متعددان ،
ومقابلة المتعدد بالمتعدد تقتضى القسمة آحادا كقولهم ركب القوم
دوابهم " أى ركب كل واحد دابته " . (١)

بالاقتضاء أو التخيير :

الاقتضاء : " هو الطلب وهو ينقسم الى طلب فعل وطلب

ترك " . (٢)

وطلب الفعل ينقسم الى طلب فعل جازم وطلب فعل غير

جازم ، الأول يسمى الايجاب ، والثانى هو الندب .

وطلب الترك ينقسم الى طلب ترك جازم وطلب ترك غير

جازم ، الأول يسمى التحريم ، والثانى هو الكراهة .

التخيير : ويكون بين الفعل والترك وهو الاباحة . (٣)

" فدخلت الأقسام الخمسة فى هاتين اللفظتين - الاقتضاء

والتخيير - " . (٤)

وتسمى هذه الأقسام " بالحكم التكليفى " (٥) ،

(١) انظر : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣٢ ؛

شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣٢ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٢ ؛

شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٤٠ .

(٤) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣٢ .

(٥) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، محمد على

الشوكانى . (مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الاولى

أو " خطاب التكليف " . (١)

" واحترز بالاقتضاء والتخيير عن الخبر كقوله تعالى :

(والله خلقكم وما تعملون) (٢)

فان القيود جميعها وجدت في هذه الآية الكريمة مع أنه

ليس بحكم شرعى لعدم الطلب والتخيير " . (٣)

أو الوضع :

الوضع : " هو ان الشرع وضع أمورا سميت أسبابا وشروطا

وموانع تعرف عند وجودها احكام الشرع من اثبات أو نفي " (٤) وهو

قيد لا يدخل هذه الأمور في الحكم الشرعى . أقام

و "أو" الواقعة في التعريف لبيان الحكم ، وهو يشبهه

تقسيم النحاة للكلمة أنها اسم أو فعل أو حرف (٥) ، فلفظة " أو "

ترد لبيان اقسام المعرف .

(١) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٤٢ .

(٢) سورة الصافات ، آية " ٩٦ " .

(٣) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣٢ .

(٤) المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ، عبد القادر بن

احمد المعروف بابن بدران . (المطبعة المنيرية)

ص ٦٥ ، وانظر شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٤٣٥ .

(٥) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣٩ .

والامام الفزالي رحمه الله تعالى (١) عرف الحكم بأنه :

" خطاب الشرع اذا تعلق بأفعال المكلفين " . (٢)

ولا يمتنع على هذا التعريف لعدم ورود ألفاظ الاقتضاء ،
التخيير ، الوضع فيه " لأن الألفاظ المستعملة في التعريفات
تعتبر فيها الهيئته وان لم يصرح بها ، فيصير المعنى المتعلق
بأفعال المكلفين من حيث هم مكلفون " (٣) والهيئته تتناول
الخطاب المتعلق بأوجه التعلق الثلاث ، وذلك بجعل الهيئته
مستعملة في معنيها مما وهما التقييد والتعليل ، ومعناها أن
يكون التعلق على وجه الالتزام وهو معنى التقييد أو بسبب وجود
الالتزام ولأجل تحققه وهو معنى التعليل فتناولت تلك الهيئته
الاقتضاء الجازم باعتبار معنى التقييد ، وتناولت الاقتضاء غير
الجازم والتخيير باعتبار التعليل ، لأن تعلق الخطاب بفعل

(١) هو محمد بن محمد بن احمد الفزالي الملقب بحجة الاسلام ،

يكنى بأبي حامد الفقيه الشافعي الاصولي الأديب ، جامع

اشتات العلوم في المنقول والمعقول ، ولد بطوس سنة

" ٤٥٠ هـ " من أهم آثاره الأصولية " المنحول من تعليقات

الأصول ، المستقصى من علم الأصول ، شفاء العليل "

" توفي رحمه الله تعالى بطوس سنة " ٥٠٥ هـ " .

فتح المبين في طبقات الأصوليين ، ج ٢ ص ٩ .

(٢) المستقصى من علم الأصول ، محمد بن محمد حجة الاسلام

الفزالي . (مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع) ،

ج ١ ص ٥٥ .

(٣) شرح مختصر المنتهى الأصولي ، ج ١ ص ٢٢٢ .

المكلف بالنسبة اليهما - التقييد والتحليل - موقوف على تعلق
الخطاب بفعله على وجه الالتزام . (١)
وعرفه الامام البيضاوى (٢) رحمه الله تعالى بأنه : " خطاب
الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير " (٣)
وسبب اكتفائه بذكر أقسام الحكم التكليفي فقط هو " ان الخطاب
الوضعي يرجع الى الاقتضاء أو التخيير ، ان معنى جعل الشئ دليلا
اقتضاء العمل به ، وجعل الزنا سببا لوجوب الجلد هو وجوب
الجلد عند الزنا ، وجعل الطهارة شرطا لصحة البيع هو جواز
الانتفاع بالبيع عندها وحرمتها دونها . . . ، والمراد من الاقتضاء
والتخيير أم من الصريح والضمني ، وخطاب الوضع من الضمني " (٤) ،
ونذكر الامام عضد الدين تعليلا آخر وهو : " بأنه - خطاب الوضع -
ليس بحكم ، ونحن لا نسمى هذه الأمور احكاما وان سماها غير نابيه
فلا مشاحة في الاصطلاح " . (٥)

-
- (١) انظر حاشية على شرح جمع الجوامع ، حسن العطار .
(مطبعة مصطفى محمد) ج ١ ص ٧٠ .
- (٢) هو عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى الملقب بناصر الدين ،
الفقيه الشافعي الاصولي المتكلم المفسر المحدث النحوي ، من
أهم آثاره الأصولية " منهاج الوصول ^{الى} علم الاصول ، وشرحه ،
شرح مختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب ، شرح المنتخب
في الاصول " توفي رحمه الله تعالى بتبريز سنة " ٦٨٥ هـ " .
- فتح المبين في طبقات الاصوليين ، ج ٢ ص ٩١ .
- (٣) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٣٢ .
- (٤) شرح المنتهى الاصولي ، ج ١ ص ٢٢٢ ؛
وانظر نهاية السؤل ، ج ١ ص ٣٨ .
- (٥) شرح المنتهى الاصولي ، ج ١ ص ٢٢٢ .

أقسام الحكم :

ينقسم الحكم الشرعي الى قسمين هما :

١ - الحكم التكليفي .

٢ - الحكم الوضعي .

فالحكم التكليفي هو الخطاب بالاقتضاء أو التخيير، وله أقسام ، وفيما يلي تعريفات هذه الأقسام ، وليس ذكر التعريفات هنا للتحليل والشرح ، بل لمعرفة هذه الأقسام معرفة أولية فقط لأن المقصود من هذا الفصل تعريف الحكم وذكر أقسامه للوصول الى الموضوع الاصلى للبحث الذي هو قسم من أقسام الحكم وهو الحرام .

١ - الوجوب :

في اللغة : يطلق على السقوط ، يقال " وجبت الشمس " اذا سقطت ومنه قوله تعالى : (فاذا وجبت جنوبها) (١) أى اذا خرجت روحها وسقطت .

ويطلق على الثبوت والاستقرار ومنه قوله عليه الصلاة والسلام " اذا وجب فلا تكين باكية " (٢) أى اذا استقر المريض وقارق الحياة . (٣)

-
- (١) سورة الحج ، آية " ٣٦ " .
(٢) سنن النسائي ، احمد بن شعيب النسائي " كتاب الجنائز ، باب النهي عن البكاء على الميت .
(٣) لسان العرب ، مادة (وجب) ؛ تاج العروس ، مسادة (وجب) .

وفى الاصطلاح : هو " خطاب الشارع بما ينتهض تركه
سببا للذم شرعا فى حالة ما " (١)

أما تعريف الواجب : " فهو الفعل الذى يذم شرعا
تاركه قصدا مطلقا " (٢) وهو مرادف للغرض عند الجمهور .

ب - التحريم :

فى اللغة : ما يحل انتهاكه ، والحرام هو المنع والتشديد
فيه ، وهو نقيض الحلال . (٣)

وفى الاصطلاح : هو " خطاب الشارع بما ينتهض فعله
سببا للذم شرعا بوجه ما من حيث هو فعل له " (٤)
أما تعريف الحرام : فهو " ما يذم شرعا فاعله " (٥) .

- (١) الاحكام فى أصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ٩٢ .
- (٢) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤١ .
- (٣) لسان العرب ، مادة (حرم) ؛ الصحاح تاج اللغة
وصحاح العربية ، اسماعيل بن حماد الجوهري ، مادة
(حرم) .
- (٤) الأحكام فى أصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٠٥ .
- (٥) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٧ .

ويطلق عليه المحذور وتعريفهما في الاصطلاح واحد ،
أما أهل اللغة فيطلقون الخطر بمعنى الحجر وهو المنع وكل ما حصل
بين الانسان ومراده ، وهو خلاف الاباحة ، ومنه قوله تعالى :
(وما كان عطاء ربك محظورا) (١) أى منوعا ومحجورا (٢) .

ح - الندب :

في اللغة : بمعنى الحث والدعاء ، يقال : ندبه الى
الامر يندبه ندبا " كنصر " أى دعاه وحثه . (٣)
وفي الاصطلاح : هو " خطاب الله تعالى الطالب للفعل
طلبا غير جائز " . (٤)
أما المندوب : فهو " المطلوب فعله شرعا من غير ذم على
تركه مطلقا " . (٥)

-
- (١) سورة الاسراء ، آية " ٢٠ " .
 - (٢) لسان العرب ، مادة (حظر) ؛
تاج العروس ، مادة (حظر) .
 - (٣) لسان العرب ، مادة (ندب) ؛
تاج العروس ، مادة (ندب) .
 - (٤) اصول الفقه ، محمد ابو النور زهير ، (دار الطباعة
المحمدية) ج ١ ص ٥٠ .
 - (٥) الاحكام في اصول الأحكام ، الآدى ، ح ١ ص ١١١ .

د - الكراهة :

في اللغة : هي المشقة والاباء ، وتدل على خلاف
المحبة والرضا ، وربما يكون اللفظ مأخوذا من الكريهة وهي الشدة
في الحرب . (١)

وفي الاصطلاح : هو " خطاب الله تعالى الطالب
للتترك طلبا غير جائز " . (٢)

أما المكروه : فهو " ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله " (٣) ،
" وقد يطلق المكروه ويراد به الحرام ، وقد يراد به ترك مصلحة
راجحة وان لم يكن منهيًا عنه كترك المندوبات ، وقد يراد به
مانهي عنه نهى تنزيه لا تحريم كالصلاة في الأوقات والاماكــــــــــــن
المخصصة ، وقد يراد به ما في القلب منه حزازة وان كان غالب
الظن حله كأكل لحم الضب " . (٤)

- (١) لسان العرب ، مادة (كره) ؛ تاج العروس ،
مادة (كره) : معجم مقاييس اللغة ، ابي الحسين
احمد بن فارس ، مادة (كره) .
(٢) اصول الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ٥٠ .
(٣) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٨ .
(٤) الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدي ، ج ١ ص ١١٤ .

هـ - الاباحية :

في اللغة : بمعنى الاطلاق ، يقال : " أبحتك
الشيء " أى أجزت لك تناوله أو تملكه أو فعله ، وتستعمل
الاباحية في الكلام ويراد بها التخلية بين الشيء وطالبه ، والأصل
فيها اظهار الشيء للناظرين ليتناوله من شاء . (١)

وفي الاصطلاح : هو " خطاب الله تعالى الصخير بين
الفعل والترك " . (٢)

وأما الباح : فهو " ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح " . (٣)

أما الحكم الوضعي : فهو كون الشيء سببا أو شرطاً
أو مانعاً ... الخ .
وأقسامه هي :

أ - السبب :

في اللغة : يطلق على الحبل ، وهو كل ما يتوصل به
الى غيره . (٤)

- (١) لسان العرب ، مادة (بوح) ؛ تاج المروس ، مادة (بوح) .
(٢) اصول الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ٥١ .
(٣) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٩ .
(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (سبب) .

وفى الاصطلاح : هو " كل وصف ظاهر منضبط دل
الدليل السمعى على كونه معرفا لحكم شرعى " (١) فيلزم من
وجود الوصف وجود الحكم ويلزم من انعدامه انعدام الحكم
لذاته . (٢) .

ب - المانع :

فى اللغة : هو اسم فاعل من المنع وهو خلاف الاعطاء . (٣)
وينقسم فى الاصطلاح الى قسمين :

١ - مانع الحكم : وهو " كل وصف وجودى ظاهر
منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها بقاء نقيض حكم السبب
مع بقاء حكمة السبب ، كالأبوة فى باب القصاص
مع القتل العمد المدوان " .

٢ - مانع السبب : وهو " كل وصف يخل وجوده بحكمة
السبب يقينا كالدين فى باب الزكاة مع ملك
النصاب " . (٤)

-
- (١) الاحكام فى أصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١١٨ .
(٢) انظر شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٤٤٥ .
(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (منع) ،
معجم مقاييس اللغة ، مادة (منع) .
(٤) الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢١ .

د - الشرط :

في اللفظة : الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشرطة (١)

وينقسم في الاصطلاح الى قسمين :

١ - شرط الحكم : وهو " ما كان عدمه مشتملا على حكمية

مقتضاها نقيض حكم السبب مع بقاء " حكمية السبب ،

كعدم الطهارة في الصلاة مع الاتيان بمسمى الصلاة .

٢ - شرط السبب : وهو " ما كان عدمه مغلا بحكمية

السبب كالقدرة على التسليم في باب البيع " (٢)

د - الصحة :

في اللفظة : تدل على البراءة من العرض والعيب ، وهى

خلاف السقم . (٣)

ولها اطلاقات عند الأصوليين :

فالمتكلمون يطلقونها في العبادات ويقصدون بها " عبارة عن

موافقة أمر الشارع ، وجب القضاء أو لم يجب " (٤)

(١) القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى

مادة (شرط) .

(٢) الاحكام في أصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢١ .

(٣) الصحاح تاج اللفظة وصاح المصنوعة ، مادة (صح) ،

معجم مقاييس اللغة ، مادة (صح) .

(٤) الاحكام في أصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢٢ .

والفقهاء يطلقونها في العبادات عبارة " عن اندفاع وجوب
القضاء " (١) .

وتطلق في العقود بمعنى " ترتب شرته - العقد - المطلوبة
منه عليه " . (٢)

هـ - البطولان ؛

في اللغة ؛ ضد الحق ، وهو ذهاب الشيء وقيلولة
مكته . (٣)

وفي الاصطلاح ؛ هو " نقيض الصحة بكل اعتبار مسن
الاعتبارات السابقة " (٤) .

والبطولان والفساد مترادفان عند الجمهور ، ويأتى لهما
تفصيل في أقسام الحرام .

(١) تيسير التحرير شرح التحرير ، محمد امين المعروف بأمير

بادشاه ، (مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٣٥٠ هـ)

ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٢) الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢٢ .

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ؛ مادة (بطل) ؛

معجم مقاييس اللغة ، مادة (بطل) .

(٤) الاحكام في اصول الاحكام ، ج ١ ص ١٢٢ .

ز - المزيمة والرخصة :

المزيمة : فى اللغة : تدل على الصرمة والقطع قال تعالى : (ولم نجد له عزما) (١) أى صرمة أمر ، يقال " عزمت عليك الا فعلت كذا " أى جعلته أمرا لا مثنوية فيه . (٢)

وفى الاصطلاح : " عبارة عما لزم العباد بالزام الله تعالى ابتداء " . كالعبادات الخمس ونحوها " . (٣)

الرخصة : فى اللغة : بتسكين الخاء بمعنى اللين والتيسير والتسهيل ، وهى خلاف التشديد . (٤)
وفى الاصطلاح : هو " ما شرع من الأحكام لعذر مسع قيام السبب المحرم " . (٥)

هذا هو تقسيم الحكم عند المتكلمين ، اما الفقهاء الاحناف فيقسمون الحكم التكليفى الى عزيمة ورخصة ، واقسام المزيمة عند هم هى اقسام الحكم التكليفى المذكورة سابقا ، مع تفريقهم بين الفرض والواجب والحرام والمكروه التحريمى ، ويضيفون بعض الاقسام الى الحكم الوضعى .

- (١) سورة طه ، آية " ١١٥ " .
(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح الصرمة ، مادة (عزم) ؛ معجم مقاييس اللغة ، مادة (عزم) ؛
(٣) الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢٢ ؛ وانظر تيسير التحرير ، ج ٢ ص ٢٢٨ .
(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح الصرمة ، مادة (رخص) ؛ معجم مقاييس اللغة ، مادة (رخص) .
(٥) الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢٢ .

فالفرض : فى اللغة : القطع ، ويقال لما أوجبه الله تعالى فرضا ، لأن له معالم وحدودا ، ويطلق على التوقيف قال تعالى : (فمن فرض فيهن الحج) (١) أى فى أشهر الحج . (٢)

وفى الاصطلاح : هو " ما ثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه . . واستحق تاركه تركا كليا بلا عذر العقاب " . (٣) ومنكره كافر ، وتاركه بلا عذر فاسق . (٤)

قال العلامة ملا خسرو (٥) فى تقسيم طلب الفعل الجانم عند الأحناف : " فان كان ايتاء الفعل راجعا على تركه عند

- (١) سورة البقرة : آية " ١٩٧ " .
- (٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (فرض) ؛ معجم مقاييس اللغة ، مادة (فرض) .
- (٣) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، محمد عبد الرحمن المحلاوى . (مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٣٤١ هـ) ص ٢٤٨ .
- (٤) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٤٨ .
- (٥) هو : محمد بن قراموز الشهير بمولى خسرو الفقيه الحنفى الأصولى المفسر ، من أهم آثاره الاصولية " مرآة الوصول فى علم الأصول ، وشرحه المسمى بمرآة الاصول ، حواش على التلويح فى الأصول " توفى رحمه الله تعالى بالقسطنطينية سنة " ٨٨٥ هـ " . فتح الجبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٣ ص ٥١ .

الشارع بالنص عليه أو على دليله فمع المنع من الترك بدليل قطعى " فرض " ومع المنع من الترك بدليل ظنى " واجب " (١) ، وهذه التفرقة اصطلاحية ، قال الشيخ المطيعي (٢) رحمه الله تعالى فى رد هذا الاختلاف الى اللفظ وان هذا اصطلاح خاص بالاحناف ولا مشاحة فى الاصطلاح : " والنزاع لفظى : وذلك لأن الشافعية ومن وافقهم لم يفرقوا بين تقسيم الحكم باعتبار نفسه من حيث وصفه وهو طلب الفعل أو الترك جازما أو غير جازم ، وبين تقسيمه باعتبار طريق وصوله الى المكلف فجعلوا الاقسام خمسة على الاعتبارين ، اما الحنفية لما وجدوا ان احكام الاحكام باعتبار طريق وصولها الى المكلفين واعتبار دلالة الدليل المختلفة فان احكام الأحكام التمسى تثبت بدليل قطعى الثبوت والدلالة لاشبهة فيه تخالف أحكام

(١) مرآة الاصول فى شرح مرقاة الوصول ، محمد ملا خسرو ، (مطبوع بهامش حاشية الزميرى ، مطبعة دار الطباعة

العامة ، ١٢٦٢ هـ) ج ٢ ص ٣٨٩ .

(٢) هو : محمد بن بخيت بن حسين المطيعى مفتى الديار

المصرية الفقيه الحنفى الاصولى ، ولد سنة " ١٢٧١ هـ " ، من

آثاره الاصولية " البدر الساطع على مقدمة جمع الجوامع ،

سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للاسنوى " توفى

رحمه الله تعالى سنة " ١٣٥٤ هـ . "

فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٣ ص ١٨١ .

الاحكام التى تثبت بدليل قطعى فيه شبهة أو بدليل ظنى
الثبوت والدلالة أو ظنى احدهما ، وان الأول يكفر جاحده والثانى
لا يكفر جاحده ، قسموا الحكم بهذا الاعتبار ، ولا حظوا حال الدليل
الذى يدل عليه ، فقالوا : ان ثبت الطلب الجانم للفعل بدليل
قطعى الثبوت والدلالة لاشبهة فيه يسمى الحكم افتراضا ، وان
ثبت الطلب الجانم للفعل بدليل قطعى فيه شبهة ، أو بدليل
ظنى فالحكم ايجاب ، وكل من الافتراض والايجاب يدخل تحت طلب
الفعل الجانم الذى يستحق فاعله المدح عاجلا والثواب آجلا
وتاركة الذم عاجلا والمقاب آجلا ، فلا فرق عند الجميع بين
الفرض والواجب فى ان كلا منهما مطلوب الفعل طلبا جازما * (١) .

أما الأقسام التى اضيفت الى الحكم الوضعى هى :

أ - الركن :

فى اللغة : العز والمنعة ، ويطلق على الجانب الأقوى

من كل شئ * (٢) .

وفى الاصطلاح : هو " ما يتقوم به الشئ " ، أى يدخل فى

قوامه فيكون جزءا له " . (٣)

(١) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، محمد بخيت المطيعى .

() عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية ، المطبعة السلفية ،

١٣٤٣ هـ (٠ ج : ص ٧٦ .

(٢) تاج المروس ، مادة (ركن) ، لسان العرب ، مادة (ركن) .

(٣) مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول ، ج ٢ ص ٣٩٨ .

ب - الملّة :

في اللغة : بكسر العين : بمعنى تغيير الحال ،
وسمى العرضة ، لان بحلوله يتغير الحال من القوة الى الضعف ،
وبأى بمعنى السبب ايضا ، يقال " هذا علة لهذا " أى سبب
له . (١)

وفي الاصطلاح : هو " ما يضاف اليه وجوب الحكم
ابتداءً " . (٢)

ج - العلامة :

في اللغة : من الوسم وهو التمييز ، . يقال " علمت
على الشئ " علامة . (٣)
وفي الاصطلاح : هو " ما يعرف الحكم به بلا تعلّق
وجوب ووجود به " . (٤)

-
- (١) لسان العرب ، مادة (علل) ، تاج العروس ، مادة (علل)
 - (٢) مرآة الاصول شرح مرقاة الوصول ، ج ٢ ص ٣٩٩ .
 - (٣) معجم مقاييس اللغة ، مادة (علم) ،
القاموس المحيط ، مادة (علم) .
 - (٤) مرآة الاصول شرح مرقاة الوصول ، ج ٢ ص ٤٢١ .

والمعتزلة يقسمون الحكم الى حسن وقبيح ، ويقسمون
الحسن الى الواجب والمندوب والمباح ، والقبيح الى الحرام
والمكروه . (١)

فالحسن : فى اللغة : الجمال وهما مترادفان ، وهو
ضد القبيح ، قيل : الحسن عبارة عن كل مستحسن مرغوب . (٢)
وفى الاصطلاح : هو : " ما للقادر عليه المتمكن من العلم
بحاله ان يفعله " .

وتعريف آخر " ما ليس له مدخل فى استحقاق فاعله الذم " (٣)
القبيح : فى اللغة : ضد الحسن ، وهو البعد عن
كل خير ، ويكون فى الفعل والصورة . (٤)
وفى الاصطلاح : هو " ما ليس للمتمكن منه ومن العلم بقبحه
ان يفعله " .

تعريف آخر : هو " الذى على صفة لها تأثير فى استحقاق
الذم " . (٥)

(١) انظر المعتمد فى أصول الفقه ، ابي الحسين محمد بن على

البصرى المعتزلى ، تحقيق " محمد حميد الله ، محمد بكر ،

حسن حنفى " (دمشق ، ١٣٨٤ هـ) ج ١ ص ٣٦٤ .

(٢) لسان العرب ، مادة (حسن) ، تاج العروس ،

مادة (حسن) .

(٣) المعتمد فى أصول الفقه ، ج ١ ص ٣٦٦ .

(٤) تاج العروس ، مادة (قبح) .

(٥) المعتمد فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٦٥ .

الفصل الثاني

الأصل في الأشياء

اختلفت مناهج علماء الأصول في عرض مسألة "الأصل في الأشياء الحظر أم الاباحه" ، وهذا الاختلاف بينهم طبيعي لتباين وجهات نظرهم وتعدد مناهجهم العقائدية ، فمنهم من يثبت أحكاماً لأفعال العباد قبل البعثة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم بالعقل ، فيرجح الحظر أو الاباحه بمقتضى العقل ، ويقول " ما بعد البعثة امتداد لما قبلها من الشرائع السابقة " (١) ، وفريق آخر يبطل أدلة هؤلاء المثبتين احكاماً بالعقل ويقول بعدم الحكم قبل البعثة ، لأن الحكم خطاب ولا خطاب قبل البعثة (٢) . ومنهم من أثبت اباحه شرعية قبل البعثة لوجود الشرائع السابقة . (٣)

- (١) انظر المعتمد في اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٦٤ .
(٢) انظر نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ١٢٤ .
(٣) انظر اصول السرخسى ، محمد بن احمد السرخسى .
(دار المعرفة ، بيروت) ج ١ ص ٢١ ؛
كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام ، علاء الدين
عبد العزيز البخارى (دار الكتاب العربى ، بيروت)
ج ٣ ص ٩٦ .

من أجل هذا اقتصر هنا على مناقشة ما يتعلق بالحظر والاباحة والمتقدم منهما بعد البعثة لدى افتقاد الدليل ، أما ما كان من الاختلاف في هذه المسألة وله تعلق بالأحكام قبل البعثة فقد جرى عرضه دون مناقشة ، لصلة بالبحث فقط ، وهذا لأن بعض علماء الأصول بحثوا الموضوعين - قبل البعثة وبعدها - باعتبار أنهما موضوع واحد ، كما أن بحثه غير مشر في العصر الحاضر - من وجهة نظري - إذ أظننا الشرع بأحكامه ، وإن كان ثبت من فائدة لهذا البحث فهي محدودية الجدوى ، إذ أن أهميته تتصل بأهل الفترة هل كانوا مكلفين أم لا ؟ .

من أجل هذا اجتهدت في مناقشة ما يتعلق بالحظر والاباحة بعد البعثة المحمدية على صاحبها الصلاة والسلام ، والمذاهب في هذه المسألة كما يلي :

أ - الاباحة الشرعية المطلقة - قبل البعثة وبعدها - :

ذهب الأحناف إلى أن الأصل في الأشياء الاباحة ، قال العلامة طلاء الدين البخاري الحنفى (١) : " ذهب أكثر أصحابنا

(١) هو : عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الملقب بعلاء الدين ، الفقيه الحنفى الأصولى ، من آثاره الأصولية " كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام ، غاية التحقيق شرح على أصول الاخسيكى " توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٣٠ هـ فتح المبين في طبقات الأصوليين ، ج ٢ ص ١٤١ .

خصوصا العراقيون منهم الى أن الأشياء على الاباحة ، وأنها هي الأصل فيها حتى أن من لم يبلغه الشرع أبيح له أن يأكل ماشاء من المطعومات * (١) وهذه الاباحة شاعت زمن الفترة وبقي حكمها بعد البعثة ولا تنقض الا بدليل ، قال العلامة علاء الدين نقلا عن الامام الهزدي الحنفي (٢) رحمه الله تعالى : " ثم الشيخ اختار الاباحة ، الا أن الاباحة عنده ليست أصلا على الإطلاق ، على معنى ان الله تعالى خلق الأشياء في أصل وضعها مباحة من غير تكليف بحظر ثم بعث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأوحى اليهم بحظر بعضها وابقاؤها بعضها على الاباحة الأصلية ، لأن ذلك يستقيم أن خلق الخلق ولم يكلفوا بشيء ثم بعث فيهم الأنبياء بالتكليف بتحريم البعض وابقاؤها الباقي على ماكان ، وليس الأمر كذلك إذ الناس لم يتركوا سدى في زمان ، فان أول البشر آدم عليه الصلاة والسلام كان صاحب شرع قد اتى بالأمر والنهي والحظر

- (١) كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام ، ج ٣ ص ٩٥ .
(٢) هو : علي بن محمد بن الحسين البزدوى الملقب بفخر الاسلام ، الفقيه الحنفي الاصولي ، من أهم آثاره في الفقه واصوله " كنز الوصول الى معرفة الأصول ، غناء الفقهاء ، شرح الجامع الصغير ، والجامع الكبير " توفي رحمه الله تعالى سنة " ٤٨٢ هـ " ودفن بسمرقند . فتح المبين في طبقات الاصوليين ، ج ١ ص ٢٢٦ .

والاباحة ، ولم يخل قرن بعده عن دليل سمى وان فتر بحيث
يحتاج الى تجديد النظر به كما قال تعالى : (وان من أمة
الا خلا فيها نذير) . (١) أى وما من أمة فيما مضى الا جاءهم
منذر ، واذا كان كذلك تمذر القول بكون الاباحة أصلا على
الاطلاق ، وانما يمكن القول بأنها كانت أصلا فى زمان الفترة - وهو
الزمان الذى بين سيدنا عيسى وسيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام -
لأن الاباحة والحرمة قد ثبتتا فى الاشياء بالشرائع الماضية وبقيتا
الى زمان الفترة ، ثم كانت الاباحة ظاهرة فى زمان الفترة فيما بين
الناس ، فتبقى الاباحة أصلا فى الاشياء الى أن يثبت الدليل الموجب
للحرمة فى شريعتنا " (٢) . وعلى هذا جرى غالب أصولى
الأحناف (٣) ، واما مانقله ابن نجيم (٤) ما يخالف هذا المذهب

- (١) سورة فاطر ، آية " ٢٤ " .
- (٢) كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام ، ج ٣ ص ٩٦ .
- (٣) انظر اصول السرخسى ، ج ٢ ص ٢٠ ؛
مرآة الأصول على مرقاة الوصول ، ج ٢ ص ٣٧٧ .
- (٤) هو : زين الدين بن ابراهيم بن محمد المشهور " بابن
نجيم " الفقيه الحنفى الاصولى من آثاره الأصولية " فتح
الغفار بشرح المنار ، لب الأصول مختصر لتحرير الأصول
لابن الهمام " توفي رحمه الله تعالى سنة " ٩٧٠ هـ " .
فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٣ ص ٧٨ .

عن الحافظ النسفى (١) قوله : " . . . وقال اصحابنا : الاصل فى الأشياء التوقف ، بمعنى انه لا بد لها من حكم لكننا لم نقف عليه بالفعل " (٢) . فهذا القول ربما يكون لاحد علماء الأحناف لسم استطع الوقوف عليه ولم استطع التعرف على هؤلاء الأصحاب الذين يذكر عنهم النسفى هذا المذهب ، وقال ابن نجيم عقب ذكر قول الحافظ النسفى : " وفى الهداية من فصل الحداد أن الاباحية أصل " . (٣)

ومذهب الحنابلة متفق مع مذهب الأحناف الا أنهم لم يقولوا بان الاباحية بعد البعثة امتداد لما قبلها ، قال ابن النجار (٤) :
" الأعيان المنتفع بها والعقود المنتفع بها قبل ورود الشرع - ان

(١) هو : عبد الله بن احمد بن محمود النسفى الملقب بحافظ الدين والمكئى بأبى البركات ، الفقيه الحنفى الأصولى المفسر المحدث المتكلم ، من آثاره الأصولية " منار الانوار " ، شرعه " ،
توفى رحمه الله تعالى سنة " ٧١٠ هـ " .

فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) الاشباه والنظائر ، زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم ،
تحقيق وتعليق عبد العزيز الوكيل ، (مؤسسة الحلبي وشرگاه
للنشر والتوزيع) ص ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(٤) هو : محمد بن احمد الفتوحى ، الملقب بتقى الدين الشهير

بابن النجار ، الفقيه الحنبلى الأصولى ، من أهم آثاره :
" شرح الكوكب المنير فى اصول الفقه " توفى رحمه الله تعالى
سنة " ٩٧٢ هـ " . الاعلام ، حرف الميم .

فروض انه خلا وقت عن الشرع ، مع ان الصحيح انه لم يخل وقت
من شرع . . . - أو بعد ورود الشرع وخلا عن حكمها فهي
مباحة " (١)

٢ - الاباحة العقلية المطلقة :

قال المعتزلة : ان العقل يستقل بمعرفة أحكام وأفعال
المباد على الجملة ، أما الفعل الذي لا يدرك العقل فيه حسنا
ولا قبحا يغلب عليه جانب الاباحة ويعمل بهذه الاباحة العقلية بعد
ورود الشرع الى ان يدل الدليل على حرمتها .

قال القاضي عبد الجبار (٢) في تقرير حكم العقل :
" اعلم أن الطريق الى معرفة أحكام الأفعال من وجوب وقبح
وفيرها هو كالطريق الى معرفة غير ذلك ، ولا يخلو اما ان يكون

(١) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٢٥ .

(٢) هو : عبد الجبار بن احمد الهمداني الاسد آبادي ،
كان شيخ المعتزلة في عصره ، الملقب بقاضي القضاة ولم
يطلق هذا اللقب على غيره منهم ، من أهم آثاره " المجموع
في المحيط بالتكليف ، شرح الاصول الخمسة ،
المغنى في ابواب التوحيد والعدل ، العمد في أصول
الفقه " توفي بالري سنة ٤١٥ هـ " الاعلام ،
حرف العين .

ضرورياً أو مكتسباً ، والأصل فيه أن احكام هذه الأفعال لابد من أن تكون معلومة على طريق الجملة ضرورة ، وهو الموضع الذى يقول : ان العلم بأصول المقدمات والواجبات والمحسنات ضرورى ، وهو من جملة كمال العقل ، ولو لم يكن ذلك معلوماً بالعقل لصار غير معلوم أبداً ، لأن النظر والاستدلال لا يتأتى الا من هو كاسل العقل ، ولا يكون كذلك الا وهو عالم ضرورة بهذه الأشياء ليتوجه اليه التكليف " . (١)

وقال فى تقرير الاباحة العقلية : " ان كل فعل للمكلف فيه فرض من نفع أو غيره ، وخرج ذلك الفعل من أن يجرى مجرى الحقوق ولم يكن اضاراً به ولا بغيره فى عاجل ولا آجل فيجب ان يدخل فى باب الاباحة العقلية ، وانما يعدل عن ذلك لدلالة ، وهذا معنى قولهم : ان الأشياء على الاباحة ، لأنهم لا يريدون جميع الأشياء لأن فيها ما يعلم بالعقل قبضه ، كما أن فيها ما يعلم وجوبه وكونه ندباً " . (٢)

- (١) المحيط بالتكليف ، القاضى عبد الجبار بن احمد المعتزلى ، تحقيق عمر السيد عزمى (الشركة المصرية للطباعة) ص ٢٣٤ .
(٢) المبنى فى أبواب التوحيد والعدل ، القاضى عبد الجبار بن احمد المعتزلى ، تحقيق " طه حسين ، امين الخولى " (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر) ج ١٧ ص ١٤٥ .

٣ - الاباحه بعد ورود الشرع :

قال عامة المالكية والشافعية ممن لم يثبتوا الاحكام قبل
البعثة بأن الأصل في المنافع الاباحه ، قال الامام جمال الدين
الاسنوى رحمه الله تعالى " الأصل في الأشياء النافعة الاباحه
وفي الأشياء الضارة المؤلمة الحرمة ، وذلك بعد ورود الشرع
بمقتضى الأدلة الشرعية " . (١)

٤ - الحظر المطلق :

قال معتزلة بغداد وبعض فقهاء الشافعية والمالكية والحنابلة
ومعهم الامامية : أن الأصل في الأشياء الحظر حتى يدل الدليل
على الاباحه . (٢)

٥ - التوقف :

قال بعض أهل العلم : ان الأصل في الأشياء التوقف ،
أى لا يقضى فيها بحظر ولا اباحه . (٣)

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ٣ ص ١٢٧ ،
وانظر شرح جمع الجوامع ، جلال الدين المحلي ، مطبوع
مع هاشية البناني (مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ)

ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٢) انظر المعتمد في أصول الفقه ، ج ٢ ص ٨٦٨ ،
كشف الأسرار ، ج ٣ ص ٩٥ ، شرح الكوكب المنير ،

ج ١ ص ٣٢٧ .

(٣) انظر الفقيه والمتفقه ، ابو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ، =

ومن رجع هذا المذهب الخطيب البغدادي (١) ،
وأمين الدين التبريزي (٢) . قال العطار (٣) في تقريره هذا

== تصحيح وتعليق اسماعيل الانصارى ، (نشر دار احياء
السنة النبوية ، ١٣٩٥ هـ) ج ١ ص ٢١٧ ؛ تنقيح
محصول ابن الخطيب ، أمين الدين التبريزي ، تحقيق
حمزة زهير حافظ (رسالة دكتوراة بكلية الشريعة والدراسات
الاسلامية بمكة المكرمة) ص ٣٩ ؛ غاية الوصول شرح
لب الأصول ، ص ٨ ؛ سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ،
ج ٤ ص ٣٥٣ .

(١) هو : احمد بن علي بن ثابت البغدادي المصروف " بالخطيب "
ولد في " غزية " سنة " ٣٩٢ هـ " الفقيه الشافعي الاصولي
المؤرخ المحدث ، من أهم آثاره الاصولية " الفقيه والمتفقه " ،
توفي رحمه الله تعالى سنة " ٤٦٣ هـ " ببغداد . الاعلام ،
حرف الالف .

(٢) هو المظفر بن اسماعيل بن علي التبريزي الملقب بأمين الدين ،
الفقيه الشافعي الاصولي المتكلم ، ولد في قرية " واران "
سنة " ٥٥٨ هـ " ، من أهم آثاره " التنقيح المختصر به محصول
ابن الخطيب الرازي في اصول الفقه ، سطر المسائل في الفقه "
توفي رحمه الله تعالى سنة " ٦٢١ هـ " ، بشيراز .

فتح المبين في طبقات الاصوليين ، ج ٢ ص ٥٦ .
(٣) هو : حسن بن محمد العطار المصري ولد بالقاهرة سنة
" ١١٩٠ هـ " الفقيه الشافعي الاصولي المتكلم النحوي ، من
أهم آثاره " حاشية على التهذيب في المنطق ، حاشية على شرح
ايساغوجي في المنطقة . حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع
الجوامع في اصول الفقه " الى غير ذلك من المؤلفات ==

المذهب " ينهض ألا يثبت - الأصل في المنافع الاذن وفى المضار المنع - بمجرد البعثة ، ان لا فرق بين ما قبل النبوة وما بعدها الا ب ورود الشرع بعدها وعدم وروده قبلها ، ومن المعلوم ان الشرع لم يتم بمجرد البعثة ، فأى شىء لم يرد حكمه بعد البعثة يكون حكمه كما قبلها ، فلا يثبت هذا الأصل بعد البعثة الا بمصدر نزول ما يدل عليه ، الا ترى ان الصوم والحج لم يثبت وجوبهما من أول البعثة ، بل تأخر الى نزول ما يدل عليهما " (١)

الأدلة :

١ - استدل القائلون بأن الأصل فى الاشياء الاباحة - ويقصدون بالاباحة الشرعية - ، بالمنقول والمقول :

فمن المنقول : بالكتاب والسنة :

القرآن الكريم :

أ - قوله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض

جميعا) (٢) الآية .

== الكثيرة فى شتى العلوم والفنون ، توفي رحمه الله تعالى سنة " ١٢٥٠ هـ " .

فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٣ ص ١٤٦ .

(١) حاشية على شرح جمع الجوامع ، حسن المطار ، ج ٢ ص ٣٩٤

(٢) سورة البقرة ، آية " ٢٩ " .

وجه الاستدلال :

أخبر الله تعالى في هذه الآية " بأن جميع المخلوقات الأرضية للعباد " فخلقه سبحانه وتعالى الأرض . وارساؤها بالجبال ، ووضع البركة فيها وتقدير الأقوات بأنواع الثمرات واصناف النباتات ، انما كان لبنى آدم مقدمة لمصالحهم ، واهبة لسدد مفاقرهم ، فقوله تعالى (هو الذى خلق لكم . . .) مقابلة الجملة بالجملة للتنبيه على القدرة المهيئة لها للمنفعة والمصلحة . وان جميع ما فى الأرض انما هو لحاجة الخلق ، والبارى سبحانه وتعالى غنى عنه متفضل به " . (١)

" واللام فى (لكم) تفيد الملك ، ومعناه الاختصاص النافع بقرينة سوقها للامتنان ، الا ترى انك اذا قلت " الثوب لزيد " فان معناه انه مختص بنفعه ، وحينئذ فيلزم من ذلك ان يكون الانتفاع بجميع المخلوقات مأذونا فيه وهو المدعى " (٢) .

٢ - قوله تعالى (قل أحل لكم الطيبات . .) (٣) الآية .

-
- (١) احكام القرآن ، محمد بن عبد الله بن العرسى ، تحقيق على محمد البجاوى (مطبعة عيسى البابى الحلبي) ، ج ١ ص ١٤ .
- (٢) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ٣ ص ١٢٧ ؛ سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ٤ ص ٣٥٧ .
- (٣) سورة المائدة ، آية " ٤ " .

وجه الاستدلال :

" هذه الآية وقعت جوابا لما قبلها وهو قوله تعالى :
(يسألونك ماذا أحل لهم . .) ومقتضى الآيات السابقة ان المسئول
عنه ما أحل من الطعام والمأكّل أو ما أحل من الصيد والذبائح ،
والمراد بالطيّبات ما تستطيه النفوس ولا تنفر عنه الطباع السليمة" (١)
٣ - قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوهى الى محرما على طاعم
يطعمه . . .) (٢) الآية .

وجه الاستدلال :

فى هذه الآية " جعلت الاباحة هى الأصل والتحريم
مستثنى منها " (٣)

٤ - قوله تعالى : (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده . .) (٤)
الآية .

-
- (١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ٣ ص ١٢٨ ؛
سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ٤ ص ٣٥٦ .
(٢) سورة الأنعام ، آية " ١٤٥ " .
(٣) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، ص ٢٨٥ .
(٤) سورة الاعراف ، آية " ٣٢ " .

وجه الاستدلال :

الاستفهام فى هذه الآية انكارى " وانكار التحريم يقتضى انتفاء التحريم ، والالتم يجزى الانكار ، واذا انتفت الحرمة تعينت الاباحة لوجود القرينة ، فان الآيات السابقة فيها (يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد . .) الآية ، لأن الأمر للوجوب والواجب انما هو ستر العورة فقط " . (١)

" فمقتضى هذه الآية : ان كل ما تزين الانسان به وجب ان يكون حلالا ، وكذلك كل ما يستطاب وجب ان يكون حلالا ، فهذه الآية تقتضى حل كل المنافع ، لان كل واقعة تقع لها أحوال :

- أ - أن يكون النفع فيها خالصا .
- ب - أو راجحا .
- ج - أو الضرر يكون خالصا .
- د - أو راجحا .
- هـ - أو يتساوى الضرر والنفع .
- و - أو يرتفعما .

أما القسمان الاخيران - وهو - ان يتعادل الضرر والنفع أو لم يوجد قط - ففي هاتين الصورتين وجب الحكم ببقاء ما كان على ما كان .

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ١٢٨ ،
سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ٤ ص ٣٥٤ .

وان كان النفع خالصا وجب الاطلاق بمقتضى هذه الآية .
وان كان النفع راجحا والضرر مرجوحا يقابل المثل بالمثل
ويبقى القدر الزائد نفعا خالصا فيلتحق بالقسم الذى يكون النفع
فيه خالصا .

وان كان الضرر خالصا كان تركه خالص النفع فيلتحق بالقسم
المتقدم .

وان كان الضرر راجحا بقى القدر الزائد ضرا خالصا ،
فكان تركه نفعا خالصا .

فبهذا الطريق صارت هذه الآية دالة على الاحكام التى لانهاية
لها فى الحل والحرم ، ثم ان وجدنا نصا خالصا فى الواقعة قضينا
فى النفع بالحل وفى الضرر بالحرم ، وبهذا الطريق صار جميع
الأحكام التى لانهاية لها داخلا تحت النص " (١)

٢ - السنة المطهرة :

١ - عن ابى الدرداء * رضى الله تعالى عنه انه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أحل الله فى كتابه فهو
حلال وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا

(١) مفاتيح الغيب " التفسير الكبير " فخر الدين محمد بن عمر

الرازى ، (دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية) ،
ج ١٤ ص ٦٣ ، وانظر ارشاد العقل السليم الى مزايا
الكتاب الكريم ، محمد بن محمد العمادى ، (دار الفكر) ،

ج ٢ ص ٢٤٨ .

من الله عافيته ، فان الله لم يكن لينسى شيئا ثم تلا قوله : تعالى
(وما كان ربك نسيا) . (١)

٢ - عن أبي ثعلبة رضى الله تعالى عنه انه قال :
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم " ان الله فرض فرائض
فلا تضيعوها ونهى عن اشياء فلا تنتهكوها وحدد حدودا فلا تعدوها
وغفل عن اشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها " . (١)

٣ - عن سلمان رضى الله تعالى عنه انه قال : سئل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن السمن والجبن والفراء ،
فقال : الحلال ما أهل الله فى كتابه والحرام ما حرم الله فى كتابه ،
وما سكت عنه فهو ما عفا عنه " . (٢)

- (١) الحديث " ١ ، ٢ " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ،
الحافظ نور الدين على الهيثمي ، بتحرير الحافظين " العراقى "
ابن حجر العسقلانى " كتاب العلم ، باب ثان منه فوائد
الكتاب والسنة ومعرفة الحلال والحرام .
- (٢) الجامع الصحيح ، محمد بن عيسى الترمذى ، ابواب اللباس ،
باب ما جاء فى لبس الفراء . قال القاضى ابوبكر بن العرب
معلقا على هذا الحديث : " هذا حديث غريب موقوف على
سلمان رضى الله تعالى عنه ، ولكن معناه ثابت فى الصحيح
وهو أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال : ان الله أمركم بأشياء
فامثلوها ونهاكم عن اشياء فاجتنبوها وسكت لكم عن اشياء رحمة
منه فلا تسألوا عنها " . عارضة الأهودى ، (المطبعة المصرية
بالأزهر ، الطبعة الأولى ١٣٥٠ هـ) ، ج ٧ ص ٢٢٨ .

٤ - عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء ، تقذرا ، فبعث الله تعالى نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو ، وتلا قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طام يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله به . فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم) (١) .

وجه الاستدلال من الأحاديث السابقة :

الاحاديث السابقة واضحة الدلالة على ان ما سكت الله تعالى عنه - وسكوته عن غير نسيان يقينا - فهو ما عفى عنه ولا يؤخذ عليه ، فهو مباح وخاصة الحديث المروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فهو ظاهر الدلالة على ان الاصل فى الاشياء المسكوت عنها الاباحة ، ه - عن سعيد بن ابى وقاص رضى الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم " ان اعظم المسلمين فسى المسلمين جرما من سأل عن شىء لم يحرم على المسلمين ، فحرم عليهم من أجل مسأله " . (٢)

- (١) سورة الانعام ، آية " ١٤٥ " ، الحديث أخرجه ابو داود السجستاني فى سننه ، كتاب الأطعمة ، باب ما لم يذكر تحريمه .
- (٢) الجامع الصحيح ، مسلم بن الحجاج القشيري ، كتاب الفضائل ، باب توقيره صلى الله تعالى عليه وسلم وترك سؤاله عما لا ضرورة اليه ، واللفظ له ، الجامع الصحيح ، محمد بن اسماعيل البخارى ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب مايكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه .

وجه الدلالة :

المقصود بالجرم هنا : الاثم والذنب ، فالسائل عمن
مالا يعنيه الحق بالمسلمين مضره بسؤاله ومنعهم من التصرف فيما
كان حلالا لهم قبل الخوض في السؤال ، وهذه المسألة محمولة
على من سأل تكلفا وتمعنا فيما لا حاجة اليه ، قال تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم) (١)
وفى الحديث اشارة خفية الى ان الاصل في الأشياء الاباحة حتى يسرد
الشرع بخلاف ذلك ، والا فما كانت حاجة الى تخطئة السائل ممن
غير حاجة . (٢)

أما من المعقول فما يلي :

١ - " ان الله تعالى غنى على الحقيقة جواد على الاطلاق ،
والغنى الجواد لا يمنع ماله عن عباده الا ما كان فيه ضرر ،
فتكون الاباحة هي الاصل باعتبار غناه وجوده ، والحرمة
لعوارض ، ولم يثبت - المعارض - فيبقى على الاباحة " (٣)

- (١) سورة المائدة ، آية " ١٠١ " .
(٢) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، احمد بن علي بن
حجر المسقلاني ، تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن باز
(دار الفكر ، بيروت) ج ١٣ ص ٢٦٩ ، وعمدة
القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين محمد بن احمد
العيني (دار الفكر ، بيروت) ج ٢٥ ص ٣٣ .
(٣) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٩٥ .

٢ - اباحة الاشياء وتناول الانسان لها انتفاع بما لا ضرر فيه على المالك قطعا ولا على المنتفع ، فوجب ألا يمتنع الانتفاع بمخلوقات الله عزوجل كالشاهد . (١) فانه لا يتضرر اذا استظل أحد بجداره أو استضاء بضوء سراجة . (٢)

ولا يحتاج بهذا الدليل على اباحة سائر المحرمات بزعم انتفاع الفاعل بها وعدم تضرر المالك بتصرف الناس فيها ، وربما أدى فهم البعض لهذا الدليل الى اسقاط التكليف " (٣) " لأنه قد وقع الاحتراز عنه بقوله : ولا على المنتفع ، ولا انتفاع بالمحرمات ويترك الواجبات لضرره ضررا ظاهرا ، لان الله تعالى قد بين حكمها ، وليس النزاع في ذلك ، انما النزاع فيما لم يبين حكمه ببيان يخصه أو يخص نوعه " . (٤)

-
- (١) الشاهد : أى المشاهد المرئى الذى تراه العين أو تدركه الحواس ، والفائب هو الغيب الذى لا تدركه العين أو الحواس فى الدنيا ، ويستعمل العلماء قياس الفائب وصفاته وهو الله عزوجل على الشاهد وهو الانسان وصفاته وأحواله . من التعليق على شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٢٦ .
- (٢) انظر شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٢٥ ، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، ص ٢٨٥ .
- (٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٨٥ .
- (٤) المصدر نفسه ، ص ٢٨٥ .

٣ - " ان الله تعالى اما أن يكون خلقه لهذه الاعيان لحكمة
أولغير حكمة ، والثاني باطل لقوله تعالى : (وما خلقنا
السماوات والارض وما بينهما لاعين) (١) وقوله تعالى :
(أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا) (٢) والعبث لا يجوز على
الحكمة ، فثبت انها مخلوقة لحكمة ، ولا تخلو هذه الحكمة
اما أن تكون لعود النفع اليه سبحانه وتعالى ، أو اليها ،
والأول باطل لاستحالة الانتفاع عليه عز وجل ، فثبت انه
انما خلقها لينتفع بها المحتاجون اليها ، واذا كان كذلك
كان نفع المحتاج مطلوب المحصول ايما كان ، فان منع
منع منه فانما يمنع لرجوع ضرره الى المحتاج اليه ، وذلك
بأن ينهى الله تعالى عنه ، فثبت أن الأصل في المنافع
الاباحة " . (٣)

أما ما يدل على حرمة المضار فالحديث المروى عن عبادة بن
الصامت رضى الله تعالى عنه انه قال : ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم " قضى ان لا ضرر ولا ضرار " . (٤)

- (١) سورة الانبياء ، آية " ١٦ " .
- (٢) سورة المؤمنون ، آية " ١١٥ " .
- (٣) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، ص ٢٨٥
- (٤) سنن ابن ماجه ، كتاب الاحكام ، باب من بنى فى حقه
ما يضر بجاره .

وجه الاستدلال :

" ان الحديث يدل على نفي الضرر مطلقا ، لأن النكسة المنفية تعم ، وهذا النفي ليس واردا على الامكان ولا الوقوع قطعا - لانه موجود فلا يصح نفيه - بل على الجواز ، واذا انتفى الجواز ثبت التحريم وهو المدعى " . (١)

أدلة القائلين بالاباحة العقلية :

١ - يدل على أن الانتفاع بالماكل مباح في العقل : " هو ان الانتفاع بهامنفعة ليس فيه وجه من وجوه القبح ، وكل ما هذه سبيله فحسنة معلوم ، والملة في حسن ما هذه سبيله هي أن المنفعة تدعو الى الفعل وتسوّفه ، ان هي غرض من الأغراض ، فاذا انتفى عنها وجوه القبح تجرد ما يقتضى الحسن . . . ولو كان فيه مفسدة لدنا الله تعالى عليها ، وليس في العقل دليل عليها ولا في السمع " . (٢)

٢ - " ان النفع يدعو الى الفعل ويقتضى حسنة اذا خلا من وجوه القبح وخلا من أماره الضرر والمفسدة ، والانتفاع بالماكل هذه سبيله في العقل ، فكان حسنا ، والدلالة على ان

(١) نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ٣ ص ١٢٨ ؛ وانظر شرح جمع الجوامع ، ج ٢ ص ٣٥٣ (مع حاشية البناني) .

(٢) المعتمد في اصول الفقه ، ج ٢ ص ٨٦٩ .

المعتبر هو بأمانة الضرر والمفسدة هي ان العقلاء يلومون من امتنع من الفعل لتجوير الضرر بلا أمانة ، ويمذرونه اذا كانت فيه أمانة ، ألا تراهم يلومون من قام من تحت حائط لا ميل فيه ، لجواز سقوطه لفساد في أساسه وفي باطنه ، ولا يلومونه اذا كان مائلا ، ولا يلومون من امتنع من اكل طعام شهى لآمانة دلت على انه مسموم ويلومونه من جهة العقل اذا امتنع منه لتجوير كونه مسموما ، وليس يلومونه على ذلك لانه خالف الشرع في امتناعه من ذلك ، بل ربما لا يخطر الشرع ببالهم في ذلك الوقت . . ، أما ان الانتفاع بالماكل هذه سبيله ، فلأنه ظاهر خلوه من كونه كذبا وجهلا وكفر نعمة ، وكونه تصرفا في ملك الغير انما يقبح الفعل اذا استتضرر به الغير * . (١)

٣ - * خلق الله تعالى الطعوم في الاجسام مع امكان ألا يخلقها فيها ، يقتضى أن يكون له فيها غرض يخصصها ، والا كانت عبثا ، ويستحيل ان يعود اليه ذلك الغرض بنفع أو دفع ضرر ، لاستحالتهم عليه تعالى ، ولا يجوز ان يعود على غيره بضرر ، لأنه قد لا يكون فيها ضرر ، ولأنها انما تضرب بادراكها وفي ذلك اباحة ادراكها ، ولأنه لا يحسن أن يكون غرضه الاضرار الخالص بمن لا يستحق الاضرار ، فوجب ان يكون الغرض بادراكها نفعا يعود الى غيره ، اما بأن يدركها أو بان يجتنبها لكون تناولها مفسدة فيستحق

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٨٢٠ .

الثواب بادراكها ، واما ان يستدل بها ، وفى ذلك اباحة
ادراكها ، لأنه انما يستحق الثواب بتجنبها اذا دعت النفس الى
ادراكها ، وفى ذلك تقدم ادراكها وانما يستدل بها اذا عرفت ،
والمعرفة بها موقوفة على ادراكها لان الله تعالى لم يخلق فينا المعرفة
بها من دون الادراك ، فصح انه لافائدة فيها الا الاباحة للانتفاع
بها ، وذلك يقتضى ان يركب الله تعالى فى العقول اباحة الانتفاع
بتلك الاجسام ، ليحصل الطعم فيها فينتفع بها بأحد هذه
الوجوه . (١)

٤ - " يحسن من العقلاء التنفس فى الهواء وان يدخلوا
منه اكثر مما تحتاج اليه الحياة ، ومن رام ان يقدر على نفسه ذلك
ولا يزيد على قدر ما تحتاج اليه الحياة هذه العقلاء من المجانين ،
والعلة فى حسن ذلك انه انتفاع لا يعلم فيه مفسدة ولا مضرة ، وهذا
قائم فى غير ذلك ، وليس لاحد ان يجعل علة حسن ذلك ان فيه بقاء
الحياة وفى تركه هلاكها مع انه ملك الغير وان الانسان ملجأ الى
ذلك ، لأننا فرضنا المسألة فى قدر ينفى الحياة من دونه ، على أن
الكف عن التنفس ان اتلف الحياة فليس يجب ان يقبح من
الانسان على قولهم ، لانه ليس يجب على الانسان ان يصلح ملك
غيره ، وانما يجب عليه ألا يتلفه " . (٢)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٨٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٨٢٧ .

هـ - " ان الله تعالى قد خلق الخلق لنفع العباد ،
فلا يجوز (١) أن يخلق ما يضر ان ينتفع به الا وقد أراد ان ينفع
به ، والا كان في حكم العايب ، كما لا يجوز متى صح الاعتبار بما
خلق والتكليف قائم الا ويريد الاعتبار بما خلق " . (٢)

أدلة القائلين بالخطر :

استدل القائلون بأن الأصل في الأشياء الحظر بالكتاب والسنة

أولا - الكتاب :

١ - قوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم ..) (٣)

وجه الاستدلال :

يدل السؤال في هذه الآية على ان الأشياء محرمة لا تباح
الا بان منصوص ، ان لو لم يكن التحريم اصلا لما سأل الناس النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحلال ، فتبين أن الأصل في الأشياء
هو الحظر . (٤)

(١) هذا هو مذهب المعتزلة القائلين بالوجوب عامة حتى على الله
عز وجل ، فيجب عليه عمل الأصلح .

(٢) المغنى في أبواب التوحيد والعدل ، ج ١٧ ص ١٤٦ .

(٣) سورة المائدة ، آية "٤" .

(٤) انظر غاية الوصول شرح لب الأصول ، زكريا الانصارى الشافعى

(مطبعة عيسى الحلبي وشركاه ، مصر) ص ٨ .

٢ - قوله تعالى (لله ملك السموات والأرض وما فيهن . .) (١)

الآية ، وما شابهها من الآيات التي تدل على ان الملكية المطلقة
للسموات والأرض وما بينهما لله تعالى وحده .

وجه الاستدلال :

هذه الآيات تدل دلالة صريحة على ان ملك الاشياء كلها لله
تعالى وحده لا يشاركه في ملكها أحد لأنه خالقها وموجدها ، ومن ثم
لا يجوز لأحد ان يتصرف في ملك غيره بدون اذنه ، فاذا كان الحال
كذلك فلا يجوز لأحد أن يتصرف في شيء من ملك الله عز وجل
ما لم يأذن فيه . (٢)

٢ - اما من السنة : فالأثر المروى عن ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه انه قال : " ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام
الحلال " . " ٣ "

وجه الاستدلال :

في الأثر دلالة واضحة على تقديم الحرام عند ما يتعارض الحرام مع
الاباحة ، فيكون هو الأصل بهذا الاعتبار .

(١) سورة المائدة : آية " ١٢٠ " .

(٢) انظر ، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ٤ ص ٣٥٣ .

(٣) انظر هذا الحديث في الاشباه والنظائر ، جلال الدين

السيوطي ، (شركة مصطفى الحلبي وأولاده ، مصر ،

١٣٢٨ هـ) ص ١٠٥ ، ولم أقف على تخريجه .

أدلة القائلين بالوقف :

استدل القائلون بالوقف بالنقل والعقل :

أما من النقل فمن الكتاب والسنة :

فمن الكتاب : قوله تعالى (قل رأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حلالا وحراما ..) (١) الآية .

وجه الاستدلال :

إن التحليل والتحريم إنما هو لله عز وجل ولا يمكن إباحة شيء أو تحريم آخر بالمقل والتشبه (٢) ، " والله تعالى أوسع اللائمة على المحلل منهم والمحرّم لها ، وسوى بينهما في تحليل مالم يأذن الله تعالى فيه وتحريم مالم ينه الله تعالى عنه " (٣)

- (١) سورة يونس ، آية " ٥٩ " .
- (٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي ، (مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٥٣) ، ج ١٠ ص ١٩٦ ، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، محمود بن عبد الله الألوسي ، (دار إحياء التراث العربي) ج ١٤ ص ٢٤٨ ، أحكام القرآن ، ابن العربي ج ٣ ص ١٠٥٤ .
- (٣) الفقيه والمتفقه ، ج ١ ص ٢١٨ .

ومن السنة : الحديث المروى عن النعمان بن بشير
رضي الله تعالى عنه انه قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم يقول : " الحلال بَيِّنٌ والحرام بَيِّنٌ وبينهما مشبهات لا يعلمها
كثير من الناس ، فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن
وقع في الشبهات كراع يرمى حول الحمى يوشك ان يواقعه . " (١)
الحديث .

وجسه الدلالة :

* ارشد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الناس الى ترك
ما بين الحلال والحرام ، ولم يجعل الاصل فيه احدهما " . (٢)
أما العقل : ان أدلة القائلين بالاباحة والقائلين بالحظر
متعارضة ولم يمكنا الترجيح ، فيكون الأمر على التوقف حتى يتبين
المرجح . (٣)

-
- (١) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب الايمان ، باب فضل
من استبرأ لدينه .
(٢) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، ص ٢٨٥ .
(٣) انظر غايية الوصول شرح لب الاصول ؛ سلم الوصول
لشرح نهاية السؤل ، ج ٤ ص ٣٥٣ .

المناقشة :

يظهر من العرض السابق للأدلة وتوجيهها أن أدلة كل طائفة فيها القوى والضعيف ، ومن خلال المناقشة ترد الأدلة الضعيفة أو التوجيه الضعيف وتبقى القوية .

١ - وجه الاستدلال من قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما فى الأرض جميعا ..) الآية .

اعترض على توجيه هذه الآية : " اذا سلم بان اللام للاختصاص النافع ، لكن لا يلزم منه اباحة جميع الانتفاعات ، بل المراد مطلق الانتفاع ويحمل على الاستدلال بالمخلوقات على وجود الخالق .

أجاب القائلون بان الأصل فى الاشياء الاباحة : ان الاستدلال على الخالق يحصل لكل عاقل من نفسه ، ان يصح ان يستدل بنفسه على خالقه ، فليحمل الانتفاع فى الآية على غيره ، ولا يحمل عليه لامتناع تحصيل الحاصل .

فان قال قائل : لانسلم انه يلزم تحصيل الحاصل ، وهذا لأن الانتفاع بالاستدلال الثانى غير الانتفاع بالاستدلال بنفسه ، ضرورة انه يحصل تأكيد العلم الأول .

قيل له : الدليل على كونه تحصيليا للحاصل أن الحاصل بالاستدلال الأول هو العلم بوجود الصانع وما هو من لوازمه ، والحاصل الثانى هو هذا ، وقولك : يحصل تأكيد العلم ممنوع بناء على ان العلم لا يقبل التأكيد .

وبتسليم الاعتراض : لكن الحمل على غير هذه الفائدة
فائدة تأسيسية وهى أولى من التأكيدية .
سلمنا ان المراد مطلق الانتفاع ، ولكنه كما ذكرتم يصدق
بصورة ، واذا كان الانتفاع بفرد من أفراد الانتفاعات مأذون فيه ،
لزم الاذن فى الكل ، لأنه لا قائل بالفصل " (١)

٢ - وجه الاستدلال من قوله تعالى : (يسألونك ماذا اهل
لهم . .) الآية .

بالرجوع الى سبب نزول هذه الآية يتضح ان النص خارج
عن محل النزاع - الاصل فى الاشياء التى ليس فيها نص - وانها
لا تدل على اسبقية التحريم .
" روى ان جبريل عليه السلام جاء الى الرسول صلى الله
عليه وسلم يستأذنه ، فأذن له ، فأهبط فى الدخول ، فأخذ عليه
الصلاة والسلام رداءه فخرج اليه وهو قائم بالباب ، فقال عليه
الصلاة والسلام قد أذنّا لك ، قال : أجل ولكننا لاندخل بيتا فيه
صورة ولا كلب ، فنظروا فاذا فى بعض بيوتهم جرو كلب ، فأمر
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقتل جميع الكلاب التى فى
المدينة ، فجاء الناس فقالوا : يا رسول الله ماذا يحل لنا من هذه
الأمة التى أمرت بقتلها ؟ فسكت عليه الصلاة والسلام فأنزل الله تعالى
هذه الآية " (٢)

(١) الابهاج فى شرح المنهاج ، القاضى تاج الدين السبكي ،

(مطبعة التوفيق الادبية ، مصر) ج ٣ ص ١٠٩ .

(٢) روح المعانى ، ج ٦ ص ٦٢ .

وقيل : انها نزلت فى هدى بن حاتم وزيد الخير لما
أخبرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن صيدهم بالكلاب والبهزة
وما يحل لهم مما تأخذها ؟ فقالا : " انا قوم نصيد بالكلاب والبهزة
وان الكلاب تأخذ البقر والحمر والظباء فمنه ما ندرك ذكاته ومنه
ما تقتله قبل ذلك ، وقد حرم الله تعالى الميتة فماذا يحل لنا
منها ؟ " . (١)

فالظاهر من سبب نزول هذه الآية على الروایتين ان السراة
من السؤال عن الحلال هو الصيد بالحيوانات الجارحة ، فلا تعدل
الآية بان الأصل فى الاشياء التى لم يرد فيها نص الحظر عموما .
وأیضا فان الله تعالى بدأ الجواب بقوله (قل أهل لكم
الطييات . .) فالطييات جميعها مباحة على الاطلاق .

وجه الاستدلال من قوله تعالى (لله ملك السموات والأرض
وما فيهن) :

ان الاستدلال بهذه الآية على تحريم التصرف فى ملك الله
عز وجل وقياس ذلك على التصرف فى ملك الخير من البشر ان أريد
به تصرف بعضنا فى ملك بعض بغير اذنه باطل " لان الامتناع عن
المنافع اضرار بالنفس ، وهو تصرف فى ملك الله عز وجل بغير
اذه فيجب قبح الاقدام وذلك محال " .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ج ٦ ص ٦٥ .

وأیضا " فمعنى الملك فينا وفى ملك الله عز وجل
يختلف ، والجمع به بين ملك الله تعالى وملكنا جمع بغير علة واحدة ،
وذلك ان معنى كوننا مالکین للشیء هو أننا أحق بالانتفاع به من
غيرنا على الإطلاق ، وذلك مستحيل على الله تعالى ، ومعنى كونه
مالکا للشیء هو انه قادر على ايجاده وافقائه " . (١)

وأیضا فالذى " لا يحل لاحدنا ان يتصرف فى ملك غيره
ليس هو كونه ملكا لغيره ، لأنه لو كان كذلك لوجب مع الاباحة ألا يجوز
أن يتصرف فيه ، لأنه باباحته لغيره أكل طعامه لم يخرج أن يكون
مالكا له ، وانما العلة فى ذلك انه اضرار به ، يبين ذلك : أن
اباحته لما دلت على سروره ، وزوال الضرر ، حسن التصرف فى ملكه
وعده ، ويبين صحة ذلك : أنه لو أذن له فى تناول ملكه
وأباح ذلك ، والمعلوم انه يضره ولا نفع له ولا سرور لم يخرج من أن
يكون محظورا " (٢) وأما ما لا يضره فلا مانع من الانتفاع به على
الإطلاق ، وذلك كالأستغلال بحائط الغير والنظر فى مرآته
بغير اننه . (٣)

- (١) المعتمد فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٨٧٤ .
- (٢) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، ج ١٧ ص ١٤٥ .
- (٣) انظر المعتمد فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٨٧٥ .

الأثر المروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه " ما اجتمع
الحلال والحرام . . " .

هذا الأثر رواه الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود
رضى الله تعالى عنه ، وفى السند ضعف وانقطاع . قال الزين
المراقى (١) فى تخريج منهاج الاصول : " انه لا أصل له " (٢)
فسقط الاستدلال بهذا الأثر فلا يحتاج به .

وجه الاستدلال من قوله تعالى : (قل أرأيتم ما أنزل الله
من رزق . .) الآية .

(١) هو : ابو الفضل عبد الرحيم بن الحسين المعروف
بالحافظ المراقى الطقيب بزين الدين ، من كبار
حفاظ الحديث الفقيه الشافعى الاصولى ولكنه اشتهر
بالحديث من أهم آثاره " ألفية فى مصطلح الحديث ،
تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد ، التقييد والايضاح
فى مصطلح الحديث ، التحرير فى اصول الفقه " توفى
رحمه الله تعالى سنة " ٨٠٦ هـ . الاعلام ، حرف
العين .

(٢) المقاصد الحسنة فى كثير من الأحاديث المشتهرة على
الأسنة ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ،
تعليق عبد الله محمد الصديق (الناشر مكتبة الخانجسي
بمصر والمثني ببغداد ١٣٧٥ هـ) ص ٣٦٢ .

القول " بأن الأصل فى المنافع الاباحة " ليس هو من جهة القائلين به من عند انفسهم ، بل هو قول بمقتضى الدليل الذى استدلوا به من الآيات القرآنية ومن الاحاديث المطهرة . (١)

وجه الاستدلال من قوله عليه الصلاة والسلام : " الحلال بين والحرام بين .. " الحديث .

ليس المراد من قوله عليه الصلاة والسلام " وبينهما مسرور مشبهات " القول بأن الأصل فى المنافع الاباحة ، لان المقصود بالمشبهات " ما لم يدل الدليل على انه حلال طلق أو حرام واضح ، بل تنازعه امران احدهما يدل على احاقه بالحلال والاخر يدل على احاقه بالحرام ، كما يقع ذلك عند تعارض الأدلة ، أما ما سكت الله تعالى عنه فهو ما عفى عنه " (٢) كما دلت عليه الاحاديث الواردة فى هذا الشأن .

أما القول : بأن الأدلة متعارضة ولا مرجح لأحد الفريقين على أدلة الآخر .

فانه يعارض مع ما ذكر من الأدلة المذكورة من المنقول والمعقول ومناقشتها على ضوء ما ذكر فى الكتب الاصولية . (٣)

- (١) انظر ارشاد الفحول ، ص ٢٨٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .
(٣) انظر سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ٤ ص ٣٥٣ .

الترجيح :

يظهر من العرض السابق للأقوال ان الراجح هو القول
" بأن الاصل في المنافع الاباحة وفي المضار المنع " لأن موقف
القائلين به أقوى من المذاهب الأخرى اضافة الى ما ذكره العلامة
الشاطبي (١) رحمه الله تعالى من وجود مرتبة بين الحلال
والحرام هي مرتبة العفو - عدم المؤاخذه على فعلها - واستدل
لذلك بأوجه :

أ - " ان الأحكام التكليفية الخمسة انما تتعلق بأفعال المكلفين
مع القصد الى الفعل واما دون ذلك فلا ، وإذا لم
يتعلق بها حكم منها مع وجدانه ما شأنه ان يتعلق به
فهو معنى العفو ، اي لا مؤاخذه به .

(١) هو : ابو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الفقيه
المالكي الأصولي المفسر المحدث اللغوي ، من أهم آثاره
" كتاب الموافقات الذي سماه عنوان التعريف بأصول التكليف ،
الاعتصام في الحوادث والبدع " توفي رحمه الله تعالى
سنة " ٧٩٠ هـ " .

فتح المبين في طبقات الأصوليين ، ج ٢ ص ٢١٢ .

ب- ماجا من النص على هذه المرتبة على الخصوص - منها
الحديث المذكور في أدلة القائلين بالاباحة - وهو قوله
عليه الصلاة والسلام " ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها
... " وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ما لم
يذكر في القرآن فهو ما عفا الله تعالى عنه ، ..

ج- ما يدل على هذا المعنى في الجملة كقوله تعالى :
(عفا الله عنك لم أذنت لهم) (١) فانه موضع
اجتهاد في الاذن عند عدم النص " . (٢)

- (١) سورة التوبة ، آية " ٤٣ " .
(٢) الموافقات في اصول الشريعة ، ابراهيم بن موسى اللخمي
الشاطبي ، تحقيق وشرح الشيخ عبد الله دراز ،
(دار المعرفة للطباعة والنشر) ج ١ ص ١٦١ .

الباب الأول

=====

الحرام وأقسامه

تعريفه :

عرف الأصوليون الحرام بتمريفات شتى يقارب بعضها بعضا في المعنى والمعنى إلا أن بعض هذه التعريفات ليست جامعة لكل أجزاء المصرف - الحرام - وبعضها الآخر ليست مانعة من دخول غير الحرام في التعريف ، والمناسب عرض التعريف المختار منها ثم شرحه شرحا وافيا إن شاء الله تعالى ، وفي هذا غناء عن ذكر التعريفات الأخرى :

الحرام :

هو " ما يذم شرعا فاعله مطلقا " (١) " ويثاب على تركه

امثالاً " (٢) .

هذا التعريف مركب من تعريف الامام ناصر الدين البهضاوى

(١) نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٧ .

(٢) شرح الورقات ، جلال الدين المحلي ، (مطبوع بهنماش
حاشية النفحات على شرح الورقات ، مطبعة مصطفى الحلبي

والامام جلال الدين المحلي (١) وبهما يكمل التعريف ويسلم من
الاعتراضات التي وجهت الى التعريفات الأخرى ، مع العلم بأن
كل تعريف من هذين التعريفين وحده لم يسلم من الاعتراض والنقض ،
وسوف يثبت هذا من العرض التالي ان شاء الله تعالى .

التحليل اللغوي للتعريف :

— ما : موصولة بمعنى الذي ، صفة لموصوف محذوف
تقديره الفعل . (٢)

— يذم : من الذم وهو نقيض المدح ، يقال : ذم يذم
ذما ، وهو اللوم في الاساءة (٣) ، وذممت
فلانا أنذمه فهو ذميم ومذموم : اذا كان غير
حميد . (٤)

- (١) هو : جلال الدين محمد بن احمد بن محمد المحلي الشافعي
الفقيه الاصولي المتكلم النحوي المفسر ، ولد بمصر سنة
٧٩١ هـ ، من اثاره الاصولية " شرح جمع الجوامع
للامام السبكي ، شرح الورقات الاصولية لامام الحرمين "
توفي رحمه الله تعالى سنة ٨٦٤ هـ " بمصر . فتش
البيان في طبقات الاصوليين ، ج ٣ ص ٤٠ .
(٢) اصول الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ٥١ .
(٣) لسان العرب ، مادة (ذم) ؛ تاج المروس ،
مادة (ذم) .
(٤) معجم مقاييس اللغة ، ج ٢ ص ٣٤٥ .

- شرعا : الشرع : نهج الطريق الواضح ، وهو مصدر
ثم جعل اسما للطريق النهج ف قيل له يشـرع
وتشرع وشريعة واستعير ذلك للطريقة الالهية. (١)
— والشريعة فى اللغة : ما سنّ الله تعالى من الدين وأمر به
كالصلاة والصوم ونحوهما من سائر اعمال البر. (٢)
— فاعله : من صدر منه الفعل ، وهو احداث كل شىء
من عمل أو غيره ، أو هو كفاية عن كل عمل
متعد ، ويطلق لفظ الفعل على حركة الانسان (٣)
— مطلقا : أى من كل جهة ، وهو من الطلق الذى يدل
على التخلية والارسال . (٤)
— يثاب : من الثواب وهو الجزاء ، ويكون فى الخير والشر ،
الا أنه بالخير أخص واكثر استعمالا . (٥)
— تركه : وهو التخلّى عن الشىء ، (٦) يقال تركت الشىء :
إذا خليته . (٧)

- (١) المفردات فى غريب القرآن ، محمد بن الحسين المعروف بالراغب
الأصفهاني ، مادة (شرع) .
(٢) لسان العرب ، مادة (شرع) ، تاج العروس ، مادة (شرع) .
(٣) لسان العرب ، مادة (فعل) ، تاج العروس ، مادة (فعل) .
(٤) معجم مقاييس اللغة ، ج ١ ص ٤٣٠ .
(٥) لسان العرب ، مادة (ثوب) ، تاج العروس ، مادة
(ثوب) .
(٦) معجم مقاييس اللغة ، ج ١ ص ٣٤٥ .
(٧) لسان العرب ، مادة (ترك) .

— امثالاً : وهو الاحتذاء والاقتداء ، يقال : امثل
طريقته : أى تبعها فلم يعد لها (١) ، والمراد
هنا طاعة الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه
وسلم والاقتداء بالأوامر الواردة منهما .

التحليل الاصطلاحي :

— ما : " واقعة على فعل المكلف - لان الاحكام تتعلق
بأفعال المكلفين - وهو جنس في التعريف
يشمل الواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح
ويخرج عن التعريف ما ليس بفعل المكلف " . (٢)
— يذم : هو " ان يرد في كتاب الله عز وجل أو سنة
رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو اجماع الأمة
ما يدل على ان الانسان بحالة - لو ارتكب
الفعل - لكان مستنقضا وملوما بحيث ينتهي
الاستنقاص واللوم الى حد يصلح لترتب العقاب
عليه " . (٣)

-
- (١) لسان العرب ، مادة (مثل) ؛ اساس البلاغة ،
جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، مادة (مثل) .
(٢) اصول الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ٥٧ .
(٣) نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٤ .

ولفظ " يذم " أصلح من قول بعضهم " يعاقب فاعله " لجواز العقوب من الله تعالى فيكون ذلك كذب في التمرير وهو غير جائز في التمريرات ولا يمكن ان يقع فيها ، وأيضا أصلح من قول القائل " يتوعد بالعقاب على ارتكابه " لأن الخلف في خبر الله عز وجل وخبر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم محال فيلزم من ذلك ألا يوجد عفو على الاطلاق وهو غير جائز ، فالله تعالى يغفر لمن يشاء ما شاء ، وهو المتصرف في ملكه كيف شاء ، وأيضا أصلح من قول القائل " ما يخاف العقاب على ارتكابه " لأن المشكوك في تحريمه ليس بحرام (١)

" واحترز بلفظ " يذم " عن المكروه والمندوب والمباح فانه لا ذم فيها " (٢) .

— شرعا : متعلق بقوله " يذم " وفيه اشارة الى ان الذم لا يثبت الا بالشرع خلافا للمعتزلة " (٣) القائلين بالتحسين والتقيح العقليين .

— فاعله : المراد بالفعل " هو الشئ " الصادر من الشخص ، والفاعل هو المصدر له ليهم الفية والنمية وغيرهما من الأقوال المحرمة ، وكذلك الحقد والحسد وغيرهما من الأعمال القلبية .

-
- (١) انظر نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٤ .
 (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٤٨ .
 (٣) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٤٧ ؛ وانظر شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٨٦ .

واحترز بلفظ " فاعله " عن الواجب فانه لا يذم فاعله بل يذم تاركه .

- مطلقا : ليدخل الحرام المخير عند القائلين به " . (١)
- يثاب : الثواب هو " مقدار مخصوص من الجزاء يعلمه الله تعالى ويختلف بحسب المراتب " . (٢)
- على تركه : أى على " كف النفس عنه " .
- امثالا : بأن يكف نفسه عن الحرام لداعى نهى الشرع .

وقيد الثواب بالامثال : احتوازا عن ترك الحرام لنحو خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه - فعل الحرام ، فلا يثاب اذا تركه لكل هذه الاسباب - أو تركه بلا قصد شيء " (٣) فلا يترتب الثواب الا اذا قصد بترك الحرام الامثال ومتابعة الشريعة .

الاعتراضات الواردة على هذا التعريف :

الأول : المكروه كراهة التحريم : وهو ما كان تركه أولى من اتيانه مع المنع من الفعل بظنى ما يذم فاعله ويماقب ، والتعريف لم يشمل .

- (١) نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٨ .
- (٢) حاشية النفحات على شرح الورقات ، احمد بن عبد اللطيف الخطيب ، ص ٢١ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

الجواب : ان المكروه تحريما حرام على اصطلاح

الاحناف ولا مشاحة فى الاصطلاح . (١)

وتعريفه عندهم : ما طلب الشارع تركه طلبا جازما بدليل ظنى ، ويلقب بالحرام الظنى ، أى الذى ثبت طلب تركه بظنى الثبوت أو الدلالة . (٢)

ولا اختلاف بين الاحناف وغيرهم فيما ثبت بقطعى أو ظنى من حيث الجزاء الأخرى فالتحريم وكراهة التحريم يدخلان تحت طلب ترك الفعل الجازم الذى يستحق فاعله الذم عاجلا والعقاب آجلا ، وتاركه بالكف عنه المدح عاجلا والثواب آجلا ، " فلا فرق عند الجميع بين الحرام والمكروه التحريمى فى أن كلا منهما مطلوب الترك طلبا جازما ، ولذلك قال الامام محمد بن الحسن الشيبانى (٣) : كل مكروه تحريما فهو حرام ، بمعنى أن فاعله

(١) انظر مناهج العقول بشرح منهاج الوصول ، محمد بن الحسن

البدخشى ، (مطبوع بهامش نهاية السؤل) ج ١ ص ٤٧ .

(٢) انظر فتح الفقار بشرح المنار ، ج ٢ ص ٦٢ ؛ التوضيح على

التنقيح ، صدر الشريعة ابن مسعود ، (المطبعة الخيرية

المصرية) ج ٣ ص ٨١ ؛ رد المحتار على درالمختار ،

محمد امين الشهير بابن عابدين ، (مطبعة الحلبي ، الطبعة

الثانية ١٣٨٦ هـ) ج ١ ص ١٣١ .

(٣) هو : محمد بن الحسن الشيبانى المكنى بابى عبد الله ،

الفقيه الاصولى ، حضر دروس الامام ابى حنيفة رحمه الله تعالى ،

وقد أثنى عليه كثير من الأئمة الاعلام فى عصره ، اشتغل بالقضاء

فى عهد هارون الرشيد ثم استمفاه ففناه ، من آثاره العلمية

" الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، الآثار ، السير ==

يستحق الذم عاجلا والعقاب آجلا ، لا على معنى أنه يكفر جاحده ،
للقطع لان الامام محمد لا يقول بتكفير جاحد للمكروه تحريما ،
والامام ابو حنيفة (١) وابو يوسف (٢) يقولان : المكروه تحريما
الى الحرام اقرب وليس بحرام ولا ينكرون ان فاعله يستحق المذم
عاجلا والعقاب آجلا " (٣)

الثاني : " انه يصدق على ترك المندوب ، كما في ترك
اهل بلدة جميعا للاذان مثلا ، فيلزم كون ترك المندوب حراما .
يجاب عليه : ان الحرام ليس هو ترك الاذان فقط ، بل الحرمة
من حيث الاصرار والاستهانة " (٤) بشعيرة الاذان من جميع اهل
البلدة .

== الموطأ " توفي رحمه الله تعالى سنة " ١٨٦ هـ " فتح المبين في

طبقات الاصوليين ، ج ١ ص ١١٥

(١) هو ابو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى ، نفع في العلم
الشرعية والعربية وخاصة في الفقه وعلم الكلام والجدل ، وبنى مذهبه
على الكتاب والسنة والقياس والاجماع ، عرض عليه القضاء - مرارا
ولكنه رفض رفضا شديدا حتى انه ضرب على رفضه ، توفي رحمه الله
تعالى سنة " ١٥٠ هـ " . فتح المبين في طبقات الاصوليين ،

ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) هو : ابو يوسف بن يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصارى فاضى
القضاء ، لازم الامام ابا حنيفة واخذ عنه الفقه ، وخالفه في بعض
المسائل - تولى القضاء مرارا حتى ولاه هارون الرشيد منصب قاضي
القضاة ، من آثاره العلمية " الخراج ، الجوامع " ، توفي رحمه الله
تعالى سنة " ١٨٢ هـ " فتح المبين في طبقات الاصوليين ج ١ ص ١١٣

(٣) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ١ ص ٢٦ .

(٣) مناهج العقول بشرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٤٨ .

التعريفات الأخرى :

التعريف الأول : ذكره الإمام الحرمين الجويني (١) فقال :

المحظور " ما زجر الشارع عنه ولا م على الاقدام عليه " (٢) .
ان الزجر يستلزم اللوم وزيادة ، فتكرار جملة " لا م على ... " .
بعد ذكر الزجر زيادة لافائدة منها . والتعريفات تصان عن
الحشو والزيادة .

وايضا ليس فيه ذكر الثواب على ترك الحرام فيكون غير جامع
لافراد المعرف .

التعريف الثاني : ذكره الامام الآمدي :

المحظور : هو " ما ينتهض فعله سببا للذم شرعا بوجه ما من
هيث هو فعل له " (٣)

(١) هو امام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني

الفقيه الشافعي الاصولي الاديبي ، من أهم آثاره العلمية
" البرهان في أصول الفقه ، الشامل في اصول الدين ،
تلخيص الغريب والارشاد في اصول الفقه ، الورقات فيه
ايضا " توفي رحمه الله تعالى سنة " ٤٧٨ هـ . فتح البين
في طبقات الاصوليين ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) البرهان في اصول الفقه ، عبد الملك الجويني ، تحقيق

عبد العظيم الديب ، (الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ) .

ج ١ ص ٣١٣ .

(٣) الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدي ، ج ١ ص ١٠٦ .

هذا التعريف يشابه التعريف المختار الا ان فيه زيادة قيد وهو " بوجه ما من حيث هو فعل له " .

" وهذا القيد فاصل للحرام عن المباح الذى يستلزم فعله ترك واجب فانه يذم عليه ، لكن لا من جهة فعله ، بل لما لزمه من ترك الواجب " (١)

وهذا التعريف ليس فيه ذكر الثواب على ترك الحرام ، ولو ذكر الثواب لما احتاج الى زيادة القيد المذكور ، لحصول الفصل بذكر الاثابة .

التعريف الثالث : ذكره الامام الفتوحى الحنبلى فقال :

الحرام : هو " ما ذم فاعله ولو قولا ولو عمل قلب شرعا " (٢)
يجب ان يكون التعريف مختصرا ولا تتكرر فيه الالفاظ ، اما هذا التعريف ففيه حشو ، لان كلمة " فاعله " تشمل جميع أفعال العبد سواء بالجوارح أو القلب ، فالتصريح بقوله " ولو قولا ولو عمل قلب " حشو لدخولها فى كلمة " فاعله " ، فهذه الزيادة يجب صون التعريفات عن مثلها .

وايضا لم يذكر صاحبه الاثابة على ترك الحرام فهو غير جامع لافراد المعرف .

- (١) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٠٦ .
(٢) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٨٦ .

المعرف
المصنف الرابع : ذكره الامام الشوكاني (١) فقال :

المحظور : هو " ما يذم فاعله ويمدح تاركه " . (٢)

هذا التعريف فيه أمران :

- ١ - عدم التصريح بذكر (الشرع) لأن الذم لا يكون الا من جهة الشرع فهو غير مانع .
- ٢ - لا يمدح تارك الحرام الا اذا قصد بتركه الامتثال لا مــــر الشارع والتعريف لم يشملفه فهو غير جامع ايضا .

- (١) هو : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، الفقيه المجتهد المفسر الاصولي من اثاره العلمية " فتح القدير في التفسير ، نيل الأوطار من أسرار منتقى الاخبار ، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، الدر النضيد الى اخلاص كلمة التوحيد " توفي رحمه الله تعالى سنة " ١٢٥٠ هـ " الاعلام ، حرف الميم .
- (٢) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، ص ٦ .

الفصل الأول

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تحريم الاعيان :

الاحكام الشرعية انما تتعلق بأفعال المكلفين ، لانهم محاسبون
بأفعالهم التي اكتسبوها ، وعليها يجرى الحساب والجـزاء
يوم القيامة .

والحكم يضاف الى افعال المباد ، والخطاب في الحكم
يتعلق بها ، وعليه مدار التكليف ، هذا ما اتفق عليه أهل العلم
من السلف والخلف .

لكن اذا خرج الخطاب عن هذا الوضع ، ولم يضاف الحكم فيه
الى الافعال ، بل ورد مضافا فيه الحكم الى الاعيان التي لا تدخل
للمكلف في اكتسابها ، ولا يستطيع ايجادها أو نفيها ، ولا يستطيع
التصرف فيها بأى وجه من الوجوه ، وذلك كقوله تعالى (حرمت
عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به . .) (١) الآية
وكقوله تعالى (حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعما تكم
وخالاتكم . .) (٢) الآية . وماشابه ذلك من الآيات والنصوص
الشرعية ، فنشأت مسألة اضافة الحكم الى الاعيان والمراد بها .

(١) سورة المائدة ، آية " ٣ " .

(٢) سورة النساء ، آية " ٢٣ " .

ففى مثل هذا الاسلوب للعلماء ثلاثة مواقف :

١ - الاحناف : قالوا : ان هذا الاسلوب يفيد التحريم "بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل ، فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما " (١) " فالمحل أصل والفعل تبع ، بمقتضى أن المحل أخرج أولا من قبول الفعل ومنع ثم صار الفعل ممنوعا ومخرجا عن الاعتبار ، فاضيفت الحرمة الى المحل للدلالة على انه غير صالح للفعل شرعا حتى كأنه الحرام نفسه " . (٢)

٢ - الشافعية والمعتزلة وبعض الاحناف : قالوا : ان هذا الاسلوب يفيد التحريم بطريق المجاز اللغوى والحقيقة بصرف الاستعمال . (٣)

-
- (١) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ١٠٦ ؛ وانظر أصول السرخسى ج ١ ص ١٩٥ .
- (٢) حاشية على مرآة الاصول ، الازميرى ، ج ٢ ص ٣٩٢ .
- (٣) انظر المعتمد فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٣٣ ؛ كشف الاسرار ، ج ٢ ص ١٠٦ ؛ المستصفى فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٤٥ ؛ الاحكام فى اصول الاحكام ، الامدى ، ج ٣ ص ١٠ ؛ نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ٢ ص ١٤٦ .

٣ - بعض الاحناف والشافعية والمعتزلة وعامة القدرية قالوا :
ان هذا الاسلوب من المجمل ، لأنه لا يمكن تقدير فصل
دون آخر ، لعدم ترجيح أحد الافعال (١)

الأدلة :

استدل الاحناف لمذهبهم :

١ - ان التحريم يمثل هذا الاسلوب ثابت للاعيان الموصوفة به
حقيقة " لأن اضافة الحرمة الى العين تنصيص على لزومه
وتحققه فيه " (٢) " واللتزم من امارات الحقيقة ، حتى جعلنا
الفارق بين الحقيقة والمجاز ان تكون الحقيقة لازمة لا تنفسي
والمجاز لا يكون لازما وينفي ، فما يؤكد اللزوم كيف يكون
مجازا ؟ " (٣)

٢ - " يصح وصف العين بالحرمة حقيقة كما يصح وصف الفعل
بها ، ومعنى اتصافها بها خروجها من ان تكون محلا للفعل
شرعا ، كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه من الاعتبار
شرعا ، فاذا امكن العمل بحقيقته - اللفظ - لامعنى
للاضمار ، لانه ضرورة يصار اليه عند تعذر العمل بالظاهر ،

-
- (١) انظر المعتمد في اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٣٣ ، المستصفي
في اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٤٦ ، تيسير التحرير ، ج ١ ص ١٦٦ .
(٢) اصول السرخسي ، ج ١ ص ١٩٥ .
(٣) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ١٠٨ .

والحرمة صارة عن المنع قال تعالى (وحرمتنا عليه العراضع
من قبل) (١) اى منعناه ، وقال تعالى : (قالوا
ان الله حرمهما على الكافرين) (٢) اى منعهم شراب
الجنة وطعامها ، ومنه حرم مكة لمنع الناس من الاصطياد
فيه وغيره ، وحریم البئر .

والمنع نوعان :

أ - " منع الرجل عن الشئ " كقولك لغلامك : " لا تأكل هذا

هذا الخبز " وهو موضوع بين يديه .

ب - " منع الشئ " عن الرجل بأن رفع الخبز من بين يديه

أو بأكله " . (٣)

فعلى هذا يكون معنى وصف الفعل بالتحريم هو ان

العبد منع من اكتساب الفعل وتحصيله ، فيصير العبد ممنوعا
والفعل ممنوعا عنه .

ومعنى وصف العين بالتحريم هو ان العين منعت عن

العبد تصرفا فيها ، فتصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها ،

فوصف العين بالتحريم صحيح على هذا المعنى . (٤)

(١) سورة القصص ، آية " ١٢ " .

(٢) سورة الاعراف ، آية " ٥٠ " .

(٣) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ١٠٧ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٠٧ .

والنوع الثاني — وصف العصمين بالتحريم — " في غاية التحقيق لانتفاء الفعل فيه بالكلية وانقطاع تصويره أصلاً ، لانه لا يتصور بدون المحل ، فاذا انتفى المحل كان الفعل بالانتفاء اولى وبالمنع أخرى ، فهذا كالكناية أريد بها الموضوع له ، لكن لا لذاته بل لينتقل الى لازمه . (١)

ادلة القائلين بان هذا الاسلوب يفيد التحريم بطريق الحقيقة الصرفية :

١ - ان هذا الاسلوب يفيد التحريم حقيقة من جهة الصرف ، فان كل من اطلع على عرف اهل اللغة ، وانس بتعارفهم ، ومارس الفاظ العرب ، لا يتبادر الى فهمه عند سماع قول القائل " وحرمت عليك الطعام والشراب ، وحرمت عليك الجارية " مثلاً سوى تحريم الاكل والشرب من الطعام والشراب ، وتحريم وطء الجارية من المثل الأخير ، والاصل في كل مايتبادر الى الفهم ان يكون صحيحاً وحقيقة في المراد (٢) ، والصريح يكون بأحد أمرين :

أ - بالوضع الأصلي .

ب - بصرف الاستعمال .

(١) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٠٧ ، وفتح الفقار ،

ج ١٤١/١ .

(٢) انظر المستصفى في اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٤٦ ؛

المحصول في اصول الفقه ، ج ٣ ص ٢٤٢ .

فمثلا اذا قال القائل " رأيت دابة " لا ينصرف الذهن
الا الى ذوات الاربع وذلك بعرف الاستعمال وان كان على
خلاف الوضع الاصلى ، لان الوضع الاصلى لكلمة " دابة "
هو كل ما يدب على الارض ، وهذه اشارة كون اللفظ متنقلا
بالعرف . (١)

٢ - لا تتعلق الاحكام الشرعية الا بالافعال المقدورة للمكلفين ،
والعين ليست من افعالهم ، فاذا ورد النص الشرعي
وقد اضيف فيه الحكم الى العين وجب المصير الى العرف ، لانه
عين المقصود بالتكليف فى كل عين حتى صار ذلك المركب - اضافة
الحكم الى العين - فى العرف موضوعا لذلك الفعل المخاطب بسبه
ففى تلك العين ، ويكون هذا المركب حينئذ حقيقة عرفية لا يحتاج
فيها الى تقدير شىء غير المتبادر الى الفهم منها ، ويكون هذا
المركب مجازا لغويا فى التركيب اشتهر حتى صار حقيقة عرفية ، ففى
قوله تعالى (هزمت عليكم الميته والدم . . .) الآية يرجح الاكل
لكونه اعظم مقصودا عرفا من سائر الانتفاعات وهو المتبادر الى الذهن
بمجرد السماع فتحمل عليه الآية ، وكذلك يحمل كل تحريم اضيف
الى العين على الاعظم مقصودا (٢) ، وهذا جار فى كلام الناس

- (١) انظر المعتمد فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٣٤ ؛
المستصفى فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٤٧ ؛
الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ٣ ص ١١ .
(٢) انظر نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ٢ ص ١٤٥ ؛
الابهاج شرح المنهاج ، ج ٢ ص ١٣٢ ؛
شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٧٥ .

" فالمفهوم من قولنا : فلان يملك الدار ، قدرته على التصرف فيها بالسكنى والبيع ، ومن قولنا : فلان يملك الجارية ، قدرته على التصرف فيها بالبيع والوطء والاستخدام ، وإذا جاز ان تتخلف فائدة الملك على هذا النحو جاز مثله في التحليل والتحرير " (١)

أدلة القائلين بالاجمالي :

الحقائق غير مكتسبة للمكلفين من حيث ايجادها ونفيها ، والتكليف انما يتعلق بما يستطيع المكلف اكتسابه لان البشر يكفون بما في مقدورهم من الافعال وما يستطيعونه من الاكتساب ، فلمسا اسند الحكم الى الاعيان في الآية الكريمة لا تكون العين مرادة بالحكم ، وما اراده الشارع غير مصرح به في الآية (٢) " فلا يمكن ان يستدل بالآية على تحريم فعل دون فعل ، لان الآية لو اقتضت تحريم فمسل معين لكان المراد بتمليق التحريم بالاعيان تحريم ذلك الفعل بعينه ، ولا يختلف ذلك الفعل بحسب اختلاف الاعيان وليس الامر كذلك " (٣) " فلا بد من اضرار فعل يكون هو متعلق ذلك ، حذرا من اهمال الخطاب بالكلية ، ويجب ان يكون ذلك بقدر ما تندفع به الضرورة

(١) المحصول في اصول الفقه ، ج ٣ ص ٢٤٣ .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٧٥ .

(٣) المعتمد في اصول الفقه ، ج ١ ص ٣٣٣ .

تقليلا للاضرار المخالف للاصل ، وعلى هذا فيمتنع اضرار كل
ما يمكن تعلقه بالعمين من الافعال ، وليس اضرار البعض اولى من
البعض ، لعدم دلالة الدليل على تعيينه ، ولانه لو دل على
تعيين بعض الافعال لكان ذلك متعيينا من تعلق التحريم بهأى
من كانت ، وهو محال " (١) . فتعين ان يكون هذا الاسلوب
من المجمل .

(١) الاحكام فى اصول الاحكام ، ج ٣ ص ١٠ ؛
وانظر المحصول فى اصول الفقه ، ج ٣ ص ٢٤٤ ؛
تنقيح محصول ابن الخطيب ، ص ٢٩٩ .

المناقشة :

- ١ - رد دعوى الاجمال : قيل لهم فى دعواهم :
" متى يحتاج الى الاضرار : اذا كان اللفظ ظاهرا بمعرف
الاستعمال فى الفعل المقصود من تلك العين ، أم اذا لم يكن .
الأول ممنوع : لانه ظاهر المراد بمعرف الاستعمال .
والثانى : يحتاج الى تقدير الاضرار ضرورة .
والأصل فى كل ما يتبادر الى الفهم يكون حقيقة ، اما بالوضع
الاصلى أو بمعرف الاستعمال ، والاجمال منتف بكل واحد منهما ،
ولهذا كان الاجمال منتفيا عند قول القائل : رأيت دابة ، لمسا
كان المتبادر الى الفهم ذوات الاربع بمعرف الاستعمال ، وان كان
على خلاف الوضع الاصلى ، وعلى هذا فقد خرج الجواب عما ذكره
من الوجه الثانى .
وعلى تسليم ضرورة الاضرار : لكن ما المانع من اضرار جميع
التصرفات المتعلقة بالعين المضاف اليها التحليل والتحرير " . (١)
ولو أجيب عن هذا فقول : زيادة الاضرار على خلاف الأصل .
لكان الجواب كما يلى : ان اضرار البعض له حالتان :
أ - " اما ان يفضى الى الاجمال ،

(١) الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ٣ ص ١١ .

ب = أو لا يفضى اليه ،
فان لم يفض^{إلى} الاجمال بطلت الدعوى ووجب اضرار البعض
فقط ،

وان افضى الى الاجمال فلا بد من اضرار الجميع خوفا من
اهمال اللفظ وعدم الاستفادة من دلالة ،
فان قيل : اضرار البعض وان افضى الى الاجمال فليس
فى ذلك ما يفضى الى تعطيل دلالة اللفظ مطلقا ، لا مكان معرفة
تعيين مدلوله بدليل آخر ،
اما محذور اضرار كل التصرفات فلان مطلقا ،
ولا يخفى ان التزام المحذور الدائم اعظم من التزام المحذور
الذى لا يدوم .

يجاب عليه : بل التزام محذور اضرار جميع الافعال أولى
من التزام محذور الاجمال فى اللفظ لثلاثة أوجه :

١ - ان الاضرار فى اللغة اكثر استعمالا من استعمال اللفاظ
المجملة ، ولولا ان المحذور فى الاضرار أقل لما كان استعماله
اكثرا .

٢ - انه انعقد الاجماع على وجود الاضرار فى اللغة العربية
والقرآن الكريم ، واختلف فى وجود الاجمال فيهما ، وذلك
يدل على ان محذور الاضرار أقل .

٣ - انه قال عليه الصلاة والسلام : " .. قاتل الله اليهود ،
ان الله عزوجل لما حرم شحومها ، أجملوه ثم باعوه فأكلوا
ثمنه " (١) وذلك يدل على اضرار جميع التصرفات
المتعلقة بالشحوم ، والا لما لحقهم اللعن ببيعها ،
ولو كان الاجمال أولى من اضرار الكل لكان ذلك على خلاف
الأولى " . (٢)

وبهذه المناقشة يتضح ان القول بالاجمال فى مثل هذا
الاسلوب ضعيف ، وان المراد ظاهر منه بصرف الاستعمال .
اما الاحناف القائلون بان دلالة الاسلوب على التحريم
بالحقيقة الوضعية والقائلون بان الاسلوب من المجاز اللفوى ودلالته
على التحريم بالحقيقة الصرفية :
فمومنى مذهبيهم واحد لأنهم اتفقوا على عدم وجود حذف
فى الجملة ومن ثم عدم الحاجة الى تقدير أو اضرار .

-
- (١) الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب المساقاة ، باب تحريم
بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام .
(٢) الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ٣ ص ١١ ،
وانظر المحصول فى اصول الفقه ، ج ٣ ص ٢٤٣ .

فالمذهبان مذهب واحد في المال ، الا ان الاحناف
قالوا : لو وصف الفعل بالتحريم لم تحرم العين ، كالحكم في
التصرف في مال الغير لعدم دلالة الدليل على تحريم العين ،
لكن هذه النصوص تدل على عدم قابلية المحل للفعل الحلال ،
وان التحريم لازم لاعتنائها ، فيكون الفعل خارجا عن المحلية ، وهذا
في نهاية التحقيق لانه رفع حكم واثبات آخر فتقيم العين مقام الفصل
في اثبات صفة الحرمة عليها ، فيكون نفي الفعل بطريق الاولى ،
لانه لا يتصور بدون المحل ، لان اختلاف الاضافة يقتضى اختلاف
سبيل ثبوت التحريم . (١)

(١) انظر كشف الاسرار ، ج ٢ ص ١٠٦ ؛ اصول السرخسي ،
ج ١ ص ١٩٥ ؛ فتح الفقار ، ج ١ ص ١٤١ .

المبحث الثاني

" الحرام لعينه ولغيره "

ينقسم الحرام من حيث مضرته وضرره الى قسمين ، " وذلك لان الحرام اما ان يكون ضرراً ذاتياً واما ان يكون الضرر عرضياً يؤدي الى ضرر ذاتي " . (١)

١ - فالحرام لعينه " لذاته " : وهو " الذي يكون منشأ الحرمة فيه عين المحرم وذلك كأكل الميتة وشرب الخمر ونحوهما " . (٢)

٢ - أما الحرام لغيره : فهو " الذي يكون منشأ الحرمة فيه غير المحل المحرم " (٣) لكنه يفضى الى محرم ذاتي كالنظر الى عورة المرأة الأجنبية فهو حرام لانه يفضى الى الزنا ، والزنى محرم لذاته ، وكذلك اكل مال الغير بدون اذنه ، فالحرمة ليست لنفس المال بل لكونه مملوكاً للغير ، فالأكل ممنوع محرم ولكن المال قابل للأكل في الجملة ، كأن يأكله مالكه أو يأذن المالك لغيره ويبيحه له ، وكذلك الجمع بين المحارم فانه يؤدي الى القطيعة التي نهى الشارع عنها نهياً ذاتياً . (٤)

(١) اصول الفقه ، محمد ابوزهرة (دار الفكر العربي للطباعة

والنشر) ، ص ٤٢ .

(٢) مرآة الاصول شرح مرقاة الوصول ، ج ١ ص ٣٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٩٢ .

(٤) انظر اصول الفقه ، ابوزهرة ، ص ٤٣ .

وهذا التقسيم للحرام ليس هو مقصود لذاته بل للنتيجة
الحتية التي أدى اليه هذا التقسيم ، والاحناف هم الذين اهتموا
بتقسيم الحرام لمعينه ولغيره لانهم رتبوا البطلان والفساد على هذا
التقسيم أما غيرهم فلا يلتفتون الى نتيجة تقسيم الحرام لهذه الأقسام ،
لأن الكل حرام . (١) فترتب الاختلاف من هذا التقسيم في تفسير
البطلان والفساد :

أ - البطلان :

في اللغة : من بطل : وهو ما ذهب ضياعا وخسرا ، ولم
يكن له ثبات عند الفحص ، وهو ضد الحق . (٢)

أما في الاصطلاح : اختلف الأصوليون في المعنى الاصطلاحي
للبطلان ، فالاحناف يعرفونه بتعريف وغيرهم من أصولي المتكلمين
يعرفونه بتعريف آخر .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

(٢) القاموس المحيط ، مادة (بطل) ؛

الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية ، مادة (بطل) ؛

المفردات في غريب القرآن ، مادة (بطل) .

أ - تعريف الأحناف : يختلف المعنى الاصطلاحي للبطلان
فى العبادات والمعاملات :

فى العبادات : هو " عدم سقوط القضاء بالفعل " (١)
كمن صلى ظانا الطهارة وفى الحقيقة هو على خلاف ذلك .

وفى المعاملات : هو " تخلف الاحكام عنها - العقود -
وخروجها عن كونها سببا مفيدة للاحكام " (٢) . وذلك كالبيع ^{المحرمة} المرمية
التي حرمت لقبح فى عينها كبيع المضامين (٣) والملاقيح (٤) .

فالبطلان فى المعاملات " ماكان فائت المعنى من كل وجهه
مع وجود الصورة ، اما لانعدام معنى التصرف كبيع الميتة والدم ،
أو لانعدام اهلية التصرف كبيع المجنون والصبي الذى لا يعقل " (٥)

ب - تعريف المتكلمين : اطلاق لفظ البطلان فى العبادات
مختلف عنه فى المعاملات :

-
- (١) حاشية على مرآة الاصول ، الازميرى ، ج ١ ص ٣٢٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٢٠ .
(٣) المضامين : جمع مضمون : وهو ما فى ظهور الالباء من
الماء . فتح الغفار ، ج ١ ص ٨٢ .
(٤) الملاقيح : جمع ملقوحة : وهى ما فى ارحام الأمهات من
الأجنة . فتح الغفار ، ج ١ ص ٨٢ .
(٥) كشف الاسرار ، ج ١ ص ٢٥٩ .

ففى العبادات : هو وقوع المخالفة التى لا تسقط القضاء
عن الفاعل . (١)

وفى المعاملات : هو عبارة " عن تخلف الاحكام عن التصرفات
وخروجها عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام " (٢) . فليست له ثمرة
ولا يترتب عليه شىء وان وقع العقد . (٣)

يظهر من التعريفات السابقة للبطلان انها متفق عليها بين
الاحناف والمتكلمين ، فاذا اديت العبادة ولازمها مايطلبها كانت
فى حكم عدم الاداء فمثلا من صلى ظانا الطهارة ثم تبينت لـه
الحقيقة فالكل متفق على الحكم وهو وجوب القضاء . (٤)

وهكذا تعريف البطلان فى المعاملات ، لان العقد مطلوب
لترتب ثمرته عليه ، فلما لم تترتب الثمرة كان وجود العقد كعدمه .

حكمه : الباطل غير معتد به سواء فى العبادات أو
المعاملات ، لعدم سقوط العبادات وعدم ترتب الثمرة المرجوة من
العقود وعامة المعاملات . (٥)

-
- (١) انظر شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ١٠٥ (مع البنائى) .
(٢) المستصفى فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٥ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ص ٩٥ ، الابهاج شرح المنهاج
ج ١ ص ٤٣ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ص ٤٢ .
(٥) انظر اصول الفقه ، ابوالنور ، ج ١ ص ٧٤ ، المدخل
الفقهى العام ، مصطفى احمد الزرقاء ، (مطبعة طربين ،
دمشق ، الطبعة العاشرة ، ١٣٨٧ هـ) ج ٢ ص ٦٤٣ .

٢ - الفساد :

فى اللغة : من فسد الشئ اذا خرج عن اعتداله ، قليلا
كان الخروج أو كثيرا وهو ضد صلح . (١)

وفى الاصطلاح : اختلف الاصوليون فى المعنى الاصطلاحى :

١ - الاحناف : اغلب أصولى الاحناف لم يفرقوا فى تعريف الفساد
بين العبادات والمعاملات ، وانما هو تعريف واحد يشمل
الاثنين وهو " ما كان مشروعاً فى نفسه فائت المعنى من وجهه
لملازمة ما ليس بمشروع اياه بحكم الحال مع تصور الانفصال فى
الجملة " (٢) فهو " مشروع باصله غير مشروع بوصفه " (٣)
ومعنى المشروعية بالأصل هو صحة الأصل . (٤)

أما الكمال بن الهمام (٥) : ففرق بين العبادات والمعاملات

- (١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (فسد) ؛
القاموس المحيط ، مادة (فسد) ؛ المفردات فى غريب
القرآن ، مادة (فسد) .
- (٢) كشف الاسرار ، ج ١ ص ٢٥٩ ؛ وانظر حاشية على مرآة
الاصول ، ج ٢ ص ٣٨٨ .
- (٣) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٢٠ ؛ وانظر التلويح على شرح
التوضيح ، ج ٣ ص ٧٤ .
- (٤) انظر فتح الغفار ، ج ١ ص ٨١ .
- (٥) هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المشهور بابن الهمام ،
الفقيه الحنفى الاصولى المتكلم النحوى ، من اهم ==

فى تعريف الفساد ، ففى العبادات قال : " الفساد هو البطلان فى العبادات ، ويتحقق بفوات ركن أو شرط ، فالعبادة الفاسدة والباطلة مافات فيها ركن أو شرط . . . ، وحاصله ان كل فعل هو من جنس العبادات اذا اتى به المكلف على وجه منهى عنه نهى تحريم فهو باطل ، لان بطلان الفصل عبارة عن كونه بحيث لا يترتب المقصود منه ، ولما كان المقصود من العبادة الثواب واندفاع العقاب لا غير ، كان المنهى عنه تحريما باطلا لعدم ترتب المقصود " (١)

ويظهر والله تعالى اعلم ان موقف الاكثرين من الاحناف هو الذى يتمشى عليه الفقه الحنفى ، ويظهر هذا فى مسألة من نذر صوم يوم العيد أو يوما من ايام التشريق .

قال الفنوى (٢) رحمه الله تعالى " والباطل ليس بمنعقد . .

== آثاره العلمية " التحرير فى اصول الفقه ، فتح القدير شرح

الهداية فى الفقه ، رسالة فى النحو " توفى رحمه الله تعالى

سنة " ٨٦١ هـ . فتح المبين فى طبقات الاصوليين ،

ج ٣ ص ٣٦ .

(١) تيسير التحرير ، ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) هو : حسن بن محمد شاه شمس الدين الفنوى (الفناى) ،

الفقيه الحنفى الأصولى النحوى المفسر ، من آثاره العلمية

" حاشية على التوضيح فى اصول الفقه ، حاشية على شرح

التلخيص فى البلاغة ، حاشية على تفسير البيضاوى " توفى

رحمه الله تعالى سنة " ٨٨٦ هـ . فتح المبين فى طبقات

الاصوليين ، ج ٣ ص ٥٥ .

لا في العبادات ، ان ليس سقوط القضاء بحيث يجعل بوجه دون وجه ، وصوم يوم العيد اذا نذره ليس فاسدا بل صحيح ، لأنه سقط القضاء ، وان كان الأولى الافطار والقضاء ، ولكن قد يسمى فاسدا باعتبار الاعراض عن ضيافة الله عز وجل ، وتحقيقه ان سقوط القضاء يسمى فاسدا صياما كان أو صلاة ، ليس بجهة فساد لانعدام سببه فهو بالنسبة الى ذلك السبب ليس فاسدا وان كان بالنسبة الى صحيح السبب كذلك ، فمن حيث هو مسقط صحيح " (١)

فاتصال القبح بهذا الصوم للاعراض عن ضيافة الله عز وجل ، وخاصة اذا صام ايام التشريق ، لانها ايام اكل وشرب ، فلو صام هذه الايام قضاء عن فرض متأخر ، أو نذر آخر لم يجزه ، ولم يصح الصوم . (٢)

مثال الفساد في المعاملات :

" بيع الربا - وهو المشتمل على الزيادة المحرمة - مشروع بأصله ، وهو مبادلة المال بالمال ، غير مشروع بوصفه وهو كونها - المبادلة - تامة وهو المساواة ، وسائر البيوع الفاسدة ، فهو مشروع باضله غير مشروع بوصفه وهو الشرط ، فانه كالوصف أمر زائد وليس بمشروع كالربا ، ولذا ينقلب صحيحا باسقاط الزيادة والشرط لزوال المفسد " (٣)

- (١) حاشية على التوضيح ، الفنوى (مطبوع بهامش التلويح) ، ج ٣ ص ٧٤ .
- (٢) انظر فتح الفقار ، ج ١ ص ٨١ ، حاشية على مرآة الاصول ، ج ١ ص ٣٢١ .
- (٣) فتح الفقار ، ج ١ ص ٨٠ .

والفرق بين المعاملات الفاسدة وانقلابها صحيحة ، وصوم
يوم العيد هو " البيع بشرط فاسد ، وصوم يوم النحر صحيح حتى
لو نذره وصامه ، خرج عن المهددة وعصى ، كالحلف على معصية
لو فعلها سقطت الكفارة وأثم . . . ، والذي ظهر لى ان مرادهم
بحشروعية الأصل صحته وبعدم مشروعية الوصف حرمة ، ام من أن
يكون فاسدا كالبيع بشرط أو صحيحا كصوم يوم النحر ، وعلى هذا
فقد اصطلموا على تسمية ما كان محرما لوصف لان في المعاملات
فاسدا بخلافه في العبادات " (١)

ب - تعريف المتكلمين للفساد :

الفساد والبطلان من الالفاظ المترادفة التي تؤدي معنى
واحد عند المتكلمين سواء في المعنى أو الحكم . (٢)

ومع ان هذه القاعدة الاصولية عامة الا أن بعض ابواب الفقه
خرجت عنها ، وخروج هذه الابواب الفقهية من القاعدة الاصولية

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٨٠ .

(٢) انظر الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٢٢ ؛

نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ٠ ص ٥٨ ؛

الابهاج شرح المنهاج ، ج ١ ص ٤٣ ؛

المسودة في اصول الفقه ، ص ٨٠ .

غير موثر فيها . قال العطار (١) رحمه الله تعالى : " لا يقال
قد فرق بينهما - الفساد والبطلان - في ابواب منها الحج فانه
يبتل بالردة فلا يمضى فيه ويفسد بالجماع فيمضى فيه ، ومنه الخلع
والكتابة ، فانه يبتل كل منهما ما كان بمعوض غير متول او كان الخلل
فيه راجعا للعاقدة كصفر ، ويفسد ما كان الخلل فيه راجعا لغير
ذلك ، وحكم البطلان فيهما انه لا يترتب عليه شئ غير حرمة المقد ،
وحكم الفساد انه يترتب عليه معها الصداق والمعتق ، ويرجع الزوج
والسيد بالهدل ، لانا نقول ذلك اصطلاح آخر فلا يضر فـ
الاصطلاح المذكور " . (٢)

(١) هو : حسن بن محمد العطار المصري ، الفقيه الشافعي
الاصولي المتكلم النحوي ، من آثاره العلمية " حاشية على
شرح جمع الجوامع في اصول الفقه ، حاشية على شرح
ايساغوجي في المنطق " توفي رحمه الله تعالى سنة
١٢٥٠ هـ . فتح المبين في طبقات الاصوليين ،

ج ٣ ص ١٤٦ .

(٢) حاشية على شرح جمع الجوامع ، العطار ، ج ١ ص ١٤٦ .

المناقشة :

لا خلاف بين الاحناف والمتكلمين في البطلان في الحكم

أو النتائج ،

أما الخلاف الواقع في الفساد بشطريه - العبادات والمعاملات

- ففيه تفصيل :

١ - المعاملات : لا خلاف في الحقيقة ونفس الأمر في الفساد بينهما وإنما الخلاف في التسمية هل الفساد مرادف للبطلان أم لا ، ومثل هذا الاختلاف واقع في تعريفات واصطلاحات كثيرة ، كالاختلاف الواقع في تعريف الواجب والفرض ، والحرام والمكروه التحريمي ، وغير ذلك من الالفاظ المختلف فيها ، لان حاصل هذا الاختلاف هو - ان مخالفة الامر ذي الوجهين للشرع بالنهي عنه لاصله كما تسمى بطلانا هل تسمى فسادا أم لا ؟ والمخالفة للوصف دون الأصل كما تسمى فسادا هل تسمى بطلانا أم لا ؟

فلاحناف لا يطلقون اسم كل قسم على الآخر ، بمعنى ان البطلان لا يطلق الا على ما هو فائت المعنى من كل جانب ، والفساد لا يطلق الا على ما كان مشروعا باصله دون وصفه ، فلا يصح عندهم اطلاق الفساد على البطلان ولا العكس .

أما المتكلمون فيطلقون كل اسم على الآخر ويعتبرونهما مـ

المتراقات . (١)

(١) انظر شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ١٤٦ (مع المطار) .

والأحناف لا يعتبرون العقد الفاسد نافذا من كل الوجوه ،
الا اذا طرح الشرط الفاسد من البيع واسقطت الزيادة من الربا ،
اما المتكلمون يلزمون طرح العقد الاول به بالكلية ، واستثناف عقده
جديد لا علاقة له بالأول .

قال التفتازاني (١) رحمه الله تعالى : " ... ولذلك قالوا
ان اذا طرح الزيادة صح ولم يحتج الى تجديد عقد ، وان ثبت لهم
ذلك لم نناقشهم في التسمية " . (٢)

والامام الغزالي رحمه الله تعالى رد الخلاف الى اللفظ
ايضا لكنه عارضهم على التفريق بينهما - البطلان والفساد - قال
" وابو حنيفة رحمه الله تعالى اثبت قسما آخر من العقود بين البطلان
والصحة وجعل الفاسد عبارة عنه ... ، لو صح هذا القسم لسم
يناقش في التعبير عنه بالفاسد ، ولكنه ينازع فيه ان كل ممنوع بوصفه
فهو ممنوع بأصله " . (٣)

(١) هو : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، الفقيه
الشافعي الاصولي المفسر المتكلم المحدث الأديب . من آثاره
الاصولية " التلويح في كشف حقائق التنقيح ، حاشية على شرح
المضد على مختصر ابن الحاجب " توفي رحمه الله تعالى
سنة " ٧٩١ هـ " . فتح المبين في طبقات الاصوليين ،

ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) حاشية على شرح المضد ، التفتازاني ، ج ٢ ص ٨ .

(٣) المستصفي في اصول الفقه ، ج ١ ص ٩٥ .

ب - في العبادات :

وقع الاختلاف في الفاسد من العبادات هل هي معتد بها أم لا ؟ . فالتكلمون قالوا " المحرم بوصفه مضاد لوجوب أصله ، فالشافعية يعتقدون ان المحرم هو الصوم الواقع ، ويلحق بالمحرم باعتباره أصله ، فكان تحريمه مضادا لوجوب أصله " . (١)

اما الاحناف ففرقوا في صوم الايام المنهية عنها بين جهة الصوم من حيث هو وفاء بالنذر وبين جهة النهي في الاعراض عن ضيافة الله عز وجل لانهم قالوا : التحريم بالوصف يدل على فساد الوصف ولا يدل على فساد الأصل ولا اختلاله . (٢)

فالخلاف في الفساد والبطلان منحصر في العبادات فقط وفي اضييق الحدود ، قال الامام الآمدي " وبالجمله فالتسألـة اجتهادية غنية لاحظ لها من اليقين " (٣) .

-
- (١) الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدي ، ج ١ ص ١١٠ .
(٢) انظر تقرير العلامة الشربيني على حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ١٠٥ .
(٣) الاحكام في اصول الاحكام ، ج ١ ص ١١٠ .

الفصل الثاني

" الحرام المعين و المخير "

يرد الخطاب الشرعي المقتضى طلب الترك للفعل بصورة
جازمة من حيث التعمين والتحديد ويطلق عليه الحرام المعين وهو:
إذا تعلق الحكم بطلب ترك فعل واحد معين فلا خلاف فسي
انه يقتضى ترك ذلك الفعل بعينه كقوله تعالى (ولا تقربوا الزنا) (١)
وكقوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق) (٢) ،
كذلك اذا تعلق الخطاب بطلب ترك افعال متعددة وقام
الدليل على ان المجموع كله مطلوب الترك ، وان كل فعل من
الافعال المذكورة بخصوصه لا يجوز الاقدام عليه وذلك كقوله تعالى
(قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا وبالوالدين
احسانا ، ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم ولا تقربوا
الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله
الا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون) (٣) فهذه محرمة
كلها مجتمعة ومنفردة (٤) ، بدون اختلاف فيها .

(١) سورة الاسراء ، آية " ٣٢ " .

(٢) سورة الاسراء ، آية " ٣٣ " .

(٣) سورة الانعام ، آية " ١٥١ " .

(٤) انظر الانبهاج شرح "نبهاج" ، ج ٢ ص ٤٨ ؛

اصول الفقه ، ابوالنور ، ج ٢ ص ١٨٩ .

لكن اذا ورد الخطاب الشرعى المقتضى طلب التـرك
لافعال بصورة جازمة على وجه التخيير فما الحكم :

مثاله :

ان يقول " حرمت عليك احد هذين الشيئين لا بعينه ،
ولا أحرم عليك واحدا مميّنا ، ولا الجميع ، ولا أبيحه " (١) ،
وكذلك " ان يقال للمكلف لا تنكح هذه المرأة أو اختها أو ابنة
اختها أو ابنة أخيها " (٢) وهذا القسم وقع فيه الاختلاف :

١ - جمهور الفقهاء والمتكلمين : قالوا بجواز ورود الخطاب
بتحريم واحد مبهم من الاشياء المملوكة ، ويكون معناه : أن للمكلف
ترك أيها شاء جمعا وبدلا وليس له ان يجمع بينهما (٣) ، واذا لم
يضمن المكلف ما يريد اجتنابه لا يجوز له فعل أى شىء من الخصال (٤) ،
وذلك كملك الاختين ووطئهما ، فان المالك - السيد - يمنع من

-
- (١) التمهيد فى تخرىج الفروع على الاصول ، ص ٧٧ .
(٢) المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ، ص ٦٣ .
(٣) انظر الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٠٦ ؛
شرح مختصر المنتهى الاصولى ، ج ٢ ص ٢ ؛ تيسير
التحرير ، ج ٢ ص ٢١٨ ؛ المسودة ، ص ٨١ ؛
شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٨٧ ؛ تسهيل الوصول
الى علم الاصول ، ص ٢٦٣ .
(٤) انظر شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٨٨ .

وطء احديهما لا يصينها ، ولا يجوز له مباشرة احديهما الا بمسند
تعيين الأخرى ، ومن أسلم وتحت أكثر من أربع نسوة منع من قربانهن
وأمر بالتخلية عن الزائد على الاربعة من غير تعيين . (١)

المذهب الثانى :

جمهور الممتزلة والجصاص (٢) من الاحناف قالوا : لا يمكن
التخيير فى الحرام ، فاذا ورد الخطاب بتحريم واحد منهم وجب
اجتناب كل واحد منهما ولا يجوز اقتراف أى واحد منهما (٣) .

- (١) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٨٧ .
(٢) هو احمد بن على المكنى بابى بكر الرازى الملقب بالجصاص ،
الفقيه الحنفى الاصولى ، من اهم آثاره العلمية " اصول
الجصاص ، احكام القرآن ، والأول مقدمة للاحكام ، شرح
مختصر الطحاوى ، شرح الجامع الكبير والصفير " توفى
رحمه الله تعالى سنة " ٣٧٠ هـ " . فتح البين فى
طبقات الاصوليين ، ج ١ ص ٢١٤ .
(٣) انظر المغنى فى ابواب التوحيد والعدل ، ج ١ ص ١٣٥ ؛
اصول الفقه ، ابو بكر الرازى الجصاص ، (مخطوطة
بدار الكتب المصرية) لوحة رقم " ٤٦ " .

وخالف ابو الحسين البصرى (١) المعتزلة فقال بوجود
الحرام المخير " فأما النهى عن الاشياء على البدل ، فهو ان يقال
للانسان لا تفعل هذا ان فعلت ذلك " أو " لا تفعل ذلك ان
فعلت هذا " وذلك بأن يكون كل واحد منهما مفسدة عند الآخر ،
وهذا يرجع الى النهى عن الجمع بينهما " (٢)

٣ - بعض العلماء : قالوا : ان الخطاب يقتضى تحريم
واحد معين عند الله تعالى وهو غير معين عند المكلفين ، (وهو
مذهب التراجم) ، لان المتكلمين يتهرأون من هذا المذهب ويرجمون
به المعتزلة والمعتزلة يتهرأون منه ويرجمون به المتكلمين ، فالكسـل
يتهرأ من هذا المذهب ، ويرجم به الآخر .

- (١) هو : ابو الحسين محمد بن على الطيب البصرى ، أحد
أئمة المعتزلة ، الفقيه الاصولى ، من اهم آثاره الملصية
" المعتمد فى اصول الفقه ، تصفح الادلة ، غرر
الأدلة ، شرح الاصول الخمسة ، شرح كتاب العمـد
للقاضى عبد الجبار فى اصول الفقه " توفي سنة ٤٣٦ هـ .
فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ١ ص ٢٤٩ .
(٢) المعتمد فى اصول الفقه ، ج ١ ص ١٨٣ .

واصحاب هذا المذهب انقسموا الى ثلاث طوائف :

الأولى :

ترى ان الممين عند الله تعالى الذى تعلق به التحريم هو ما يختاره المكلف من الخصال التى ورد التخيير بها ، ومن هنا كان الحرام مختلفا لاختلاف المكلفين فيما يختارون ، والحرام على كل مكلف هو ما يختاره .

الثانية :

ترى أن الممين عند الله تعالى هو الذى تعلق به التحريم شىء واحد بالنسبة لجميع المكلفين ، فان اختاره المكلف واجتنبه فقد اجتنب ما حرم عليه ، وان لم يخره واختار غيره فاجتنبه فقد سقط عنه الحرام ، لانه اجتنب ما يقوم مقامه .

الثالثة :

ترى ان الممين عند الله تعالى متعدد وليس شيئا واحدا لجميع المكلفين ، والتصمين راجع الى الله تعالى ، والله تعالى قد عين لكل طائفة من المكلفين ما يناسبهم ، فكل طائفة يلهمها الله تعالى باجتنب ما حرم عليها . (١)

(١) انظر اصول الفقه ، أبو النور ، ج ١ ص ٩٣ .

الأدلة :

=====

١ - جمهور الفقهاء والمتكلمين :

- هذه الأدلة محورة عن أدلة الواجب المخير ، لعدم ذكرها عند ذكر الحرام المخير ، وارجاع الكلام الى فصل الواجب المخير .
- أ - لا مانع من ورود النهي بقول : لا تكلم زيدا أو عمرا ، وقد حرمت عليك كلام احدهما لا بعينه ، ولست احرم عليك الجمع ولا واحدا بعينه ، فهذا لو ورد كان معقولا غير ممتنع ، فليس الحرام مجموع كلاميهما ولا كلام احدهما على التعمين ، لتصريحه بنقيضه ، فلم يبق الا ان يكون المحرم احدهما لا بعينه " وكذلك يجوز تحريم أحد اشياء معينة ، ويكون التخيير في الترك ، فله فعل الاشياء الا واحدا ، ولا يصح فعلها كلها لثلاثا يكون فاعلا الحرام " (١)
- ب - مسألة الحرام المخير تشبه مسألة الواجب المخير " الا ان التخيير هنا في الترك وهناك في الفعل ، فكما ان المكلف مخير بين ان يأتي بالجميع ، أو أن يأتي ببعض ويتترك البعض الباقي في الواجب المخير ، له ان يترك الجميع ، أو أن يترك البعض دون البعض هنا " (٢) فكما ان المكلف

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٦٣ .

(٢) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٨٢ .

لا يجب عليه فعل جميع الخصال في الواجب المخير فكذلك
لا يجب عليه اجتناب الجميع في الحرام المخير (١) ، " فتحرهم
واحد لا بعينه ليس من باب عموم السلب بل من باب سلب
المعوم فيتحقق في واحد لا بعينه " . (٢)

٣ - اذا استعد اثنان للامامة في مسجد واحد وكانا متساويين
علما وفضلا وثقى حرم الجمع بينهما في الامامة ، ووجب
تقديم احدهما قطعا وترك الآخر ، وكذلك اذا تقدم كفوان
لخطبة امرأة تطلب الزواج حرم تزويجها منها ، ووجب
تزويجها من احدهما . (٣)

فاختار أحد المستعدين للامامة بدون تفضيل ، وتزويج
المرأة من احد الكفوئين بلا مرجح لاحدهما ، يشبه الحرام
المخير في ترك احد الامرين وارتكاب الآخر .

(١) انظر التبصرة في اصول الفقه ، ابراهيم بن علي الفيروز آبادي ،

تحقيق محمد حسن هيتو ، (دار الفكر ، بيروت) ص ١٠٤ .

(٢) حاشية على شرح جمع الجوامع ، المطار ، ج ١ ص ٢٣٤ ؛

وانظر فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، محب الدين بن

عد الشكور (مطبوع بهامش المستصفى في اصول الفقه)

ج ١ ص ١١٠ .

(٣) انظر نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول ، ج ١ ص ٨٥ ؛

الابهاج شرح منهاج ، ج ١ ص ٦٠ .

٤ - لا يخلو الأمر في مثل هذا الخطاب الا أن يقال بتحريم
الجميع أو بتحريم واحد ، والواحد معين أو غير معين :

لا يصح القول بتحريم الجميع لخمسة أوجه :

أ - لو كان التخيير ^{محرمًا} للجميع لكان النهي عن اجتناب وطء
احدى الاختين في ملك اليمين على طريق التخيير محرماً
لو طء الاثنتين ولا قائل به .

ب - تحريم الجميع مما يمنع التخيير ولهذا لا يحسن ان يقول انسان
لفيره " حرمت عليك كلام زيد وخيرتك في كلامه وعده " .
لما فيه من ارتكاب المحرم ، وليس هذا من لفظة العرب فسى
شئ .

ج - لا يجوز ارتكاب الحرام في أى حال من الاحوال أو في صورة
من الصور - ماعدا مسائل الرخصة - والتخيير بخلافه ففيه
يرتكب البعض ويجتنب البعض الآخر بمقتضى التخيير .

د - اتفق القائلون بوجود الحرام المخير والنافون لوجوده على
ان المكلف لو ترك الجميع امتثالا او ارتكب الجميع فلا يثاب
ولا يعاقب على الجميع .

هـ - لو كان الجميع حراما ، للزم المكلف ان ينوى الامتثال فسى
ترك كل واحد ، والحال على خلافه .

واذا كان المحرم واحدا لا يصح القول بانه معين : " لان
التممين على خلاف مقتضى التخيير ، ولانه كان يلزم ألا يحصل الاجزاء
بتقدير ترك غيره وهو غير صحيح ، فلم يبق الا الابهام ، وهو القول

بأن المحرم واحد غير معين . (١)

٢ - المعتزلة ومن ذهب مذهبهم :

أ - اذا ثبت القبح فى واحد لا بعينه لزم منه ان يكون الكل قبيحا " لان كل منهما اذا قبح فجميعه يقبح لا محالة" (١)

ب - " اذا دخلت " أو " على الجملة تناولت واحدا بغير عينه ، فاذا دخلت على النهى تناولت كل واحد على هـياله بالنهى ، فلا يجوز ايقاع شىء منه ، لان فعله لواحد منه لا يخرجـه من ان يكون قد واقع الحرام ويدل عليه قوله تعالى (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) (٢)

فالمراد منه النهى عن طاعة كل واحد منهما لا النهى عن طاعة أحدهما . (٣)

أدلة المذهب الثالث :

هذه الأدلة محورة عن القول فى الواجب المخير ، لأن جلال الدين المحلى رحمه الله تعالى قال " ويجوز تحريم واحد لا بعينه من اشياء معينة . . . والمسألة كمسألة الواجب المخير فيما تقدم فيها فيقال على قياسه . . . " (٤) فمن أجل ذلك حـسـرت

-
- (١) المغنى فى ابواب التوحيد والعدل ، ج ١٢ ص ١٣٥ .
 - (٢) سورة الانسان ، آية " ٢٤ " .
 - (٣) أصول الجصاص ، لوحة رقم " ١١٤ " .
 - (٤) شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ٢٣٤ . (مع حاشية المطار)

الأدلة ، ولان الاصوليين يرجعون هذه المسألة الى مسألة الواجب
المغير ولا يذكرون لها أدلة بخصوصها .

١ - اذا اجتنب المكلف كل المحرمات في وقت واحد

يكون ممثلا بالاتفاق ولا يطالب بمغير ذلك ،

فاجتنابه : اما ان تكون علته هي ترك الكل من حيث هو

كل ، بحيث يكون كل واحد من هذه المحرمات جزءا من العلة ،

واما ان تكون علته ترك كل واحد فيكون كل واحد منها علة

مستقلة ،

واما ان تكون العلة هي ترك واحد غير معين ،

أو تكون العلة هي ترك واحد معين ،

لا يصح ان تكون علة الامثال هي ترك الكل من حيث هو

كل ، والا لزم ألا يتحقق الامثال الا بترك الجميع وهو باطل ،

فانه لو اقتصر على ترك واحد منها لكان ممثلا اجماعا ،

ولا يصح ايضا ان تكون علة الامثال هي ترك كل واحد منها ،

بمعنى ان كل واحد من المحرمات يكون مؤثرا استقلالا في الامثال ،

والا لزم اجتماع مؤثرات - وهي المحرمات الواردة بالتخيير - على

اثر واحد وهو الامثال ، واجتماع مؤثرات على اثر واحد باطل ،

لانه يوجب التنافي والتناقض ويتبين ذلك مما يأتي :

أ - اذا فرضنا ان المنع من كلام زيد هو المؤثر في

الامثال يكون الامثال مفتقيا الى اجتناب كلام زيد ، ولا يكون

مفتقرا الى اجتناب كلام غيره ، لعدم تأثير اجتناب ذلك الغير
فى الامثال ، وهذا ينتج ان اجتناب كلام زيد محتاج اليه ،
واجتناب كلام غيره ليس محتاجا اليه .

ب - اذا فرض ان المنع من كلام عمرو هو المؤثر فى
الامثال ، يكون الامثال محتاجا الى اجتناب كلام عمرو وغير
محتاج الى اجتناب كلام زيد مثلا ، لعدم تأثير الاجتناب فى
الامثال ، وهذا يقضى بان اجتناب كلام عمرو محتاج اليه واجتناب
كلام زيد ليس محتاجا اليه .

ومن مجموع الامرين يتبين ان اجتناب كلام زيد محتاج اليه
وغير محتاج اليه ، وان اجتناب كلام عمرو محتاج اليه وغير محتاج
اليه ، وهذا تناقض .

وبهذا يظهر ان اجتماع مؤثرات على أثر واحد باطل ،
فيكون القول بان علة الامثال هى اجتناب كل واحد من المحرمات
باطل ، لكونه يستلزم الباطل .

ولا يصح ايضا ان تكون علة الامثال ترك واحد غير معين
- لان الامثال انما يكون مما يجتنبه المكلف - وغير المعين لم
يتركه المكلف لانه لا وجود له فلا يصح ان يكون علة الامثال ،

فانما بطلت هذه الاحتمالات الثلاث تعيين الاحتمال الرابع
الذى هو - علة الامثال هى ترك واحد معين فيكون هو الحرام -
وبذلك يكون متعلق التحريم واحدا معينا وهو المدعى . (١)

(١) انظر المحصول فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٧١ ؛

اصول الفقه ، ابوالنور ، ج ١ ص ٩٦ .

٢ - التحريم حكم معين لانه خطاب الله تعالى الطالب للترك طلبا جازما فلا بد له من محل معين يتعلق به ، ويوصف هذا المحل بانه محرم ، ولا يصح ان يكون متعلقه غير معين ، لان غير المعين معدوم فلا يتعلق به الوجود وهو التحريم ، وحيث بطل ان يكون غير المعين متعلق التحريم فقد ثبت ان متعلقه معين ، ولا يصح ان يكون المعين الذى تعلق به التحريم هو كل واحد ، لما يلزم عليه من قيام الوصف الواحد الذى هو التحريم بمتعدد ،

ولا يصح ان يكون المعين هو الكل من حيث هو كل ، لما يلزم عليه من ان يكون الحرام هو الكل من حيث هو كل ، فيكون كل ممنوع من هذه المنوعات جزء حرام ، وذلك باطل ، لانه يقتضى ان الاقتصار على ممنوع واحد لا يحقق اجتناب المحرم ، ومعلوم ان الاقتصار على اجتناب محرم واحد مسقط للحرام ،
وانا بطل ان يكون متعلق التحريم غير معين ، أو ان يكون معيناً هو الكل ، أو كل واحد ، ثبت ان متعلق التحريم واحد معين وهو المدعى (١)

٣ - اذا ترك المكلف جميع المحرمات امثالاً ا شيب ثواب ترك المحرم اتفاقاً ، ولا يصح ان تكون علة الثواب هى ترك الكل من

(١) انظر المحصول فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٧٤ ؛

اصول الفقه ، ابوالنير ، ج ١ ص ٩٩ .

حيث هو كل ، بمعنى ان ترك كل المحرمات يكون جزء علة ،
والا لزم ان يكون ترك محرم واحد غير محقق لثواب ترك المحرم ،
وهو باطل اتفاقا ، لانه لو اقتصر على ترك محرم واحد ، لحصل
له ثواب ترك الحرام ،

ولا يصح ايضا ان تكون علة الثواب هي ترك واحد غير
معين ، لان غير المعين لم يتركه المكلف ، لانه لا وجود له ، والثواب
انما يكون على ما يتركه المكلف ، فتعين ان تكون علة ثواب ترك المحرم
هي ترك واحد معين عند الله تعالى والمكلف لا يعلمه ، وهذا هو
المدعى . (١)

٤ - اذا عصى المكلف وارتكب جميع المحرمات التي أمر
باجتنابها تخييرا ، فلا خلاف في أنه يعاقب عقاب فعل محرم
واحد ، فهذا العقاب اما ان تكون علة ارتكاب الجميع من حيث
هو جميع ، بحيث يكون ارتكاب كل واحد جزء علة ، وهو باطل ،
لأن المتفق عليه انه لو ارتكب البعض واجتنب البعض فانه لا يعاقب ،
لانه اجتناب المحظور ، لا لانه اجتناب بعض المحظور ، وحينئذ
فارتكاب البعض ليس جزء علة ،
واما ان تكون علة هي ارتكاب كل واحد ، وهو باطل ،
لما يلزم عليه من اجتماع مؤثرات على أثر واحد .

(١) انظر المحصول في اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٧٥ ؛

اصول الفقه ، ابوالنور ، ج ١ ص ٩٩ .

واما ان تكون علة هي ارتكاب واحد غير معين وهو باطل ،
لان غير المعين لا يتأتى ارتكابه ، لأنه لا يتأتى اجتنابه ، لكونه
غير مقدور عليه ، ولا شك ان ارتكاب الشيء فرع عن امكان اجتنابه ،
فتمين ان تكون علة العقاب هي ارتكاب واحد معين عند الله تعالى
والمكلف يجهله وهو المدعى . (١)

المناقشة :

مناقشة القائلين بأن الحرام واحد معين عند الله تعالى :
١ - قولهم : ان علة الامثال هي ترك واحد غير معين ،
وغير المعين لم يجتبه المكلف لعدم وجوده ،
اجيب : ان غير المعين موجود بوجود افراده ، والمكلف
قد اجتنبه باجتنااب افراده فصح ان يكون علة الامثال .
والحاصل : ان الواحد لا بعينه له نظرتان :

الأولى :

باعتبار ذاته بقطع النظر عن افراده ، وهو من هذه الجهة
لا وجود له في الخارج ، وان كان له وجود في الذهن ،

(١) انظر المحصول في اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٧٦ ؛

اصول الفقه ، ابوالنور ، ج ١ ص ١٠١ .

الثانية :

باعتبار تحققه في افراد معينة وهي الامور المحرمة تخييرا ،
وهو من هذه الجهة له وجود في الخارج باعتبار وجود افراد .

ومثبتوا الحرام المخير لم ينظروا الى الواحد بعينه من
الجهة الاولى حتى يقال لهم انه لا وجود له ، بل نظروا اليه من
الجهة الثانية ، فالقول بانه غير موجود لا وجه له . (١)

ويجاب عليه ايضا : اذا قيل بان علة الامثال هي اجتناب
كل واحد ، ومنع لزومه لاجتماع مؤثرات على أثر واحد ، لأن الأمور
المحرمة تخييرا ليست عللا عقلية حتى تكون مؤثرة وانما هي علل
شرعية ، والعلل الشرعية من قبيل المعرفات ، واجتماع معرفات على
معرف واحد واقع ولا شئ فيه ، فان العالم بجميع انواعه معرف
للصانع سبحانه وتعالى .

فان قيل : ان السبب الذي من اجله امتنع اجتماع مؤثرات
على اثر واحد وهو التنافي ، فهو موجود ايضا في اجتماع معرفات
على معرف واحد فيكون متناكزا كذلك .

اجيب عليه : ان المؤثر يقتضي التأثير والايجاد - والايجاد
حقيقة واحدة ليست معقولة بالتشكيك ، فمتى تحققت بأى مؤثر كانت
مفتقرة الى ذلك المؤثر وليست مفتقرة الى غيره من باقي المؤثرات -
فتمدن المؤثرات يلزمه التنافي ، لانه يوجب ان يكون كل مؤثر محتاجا
اليه في الايجاد وليس محتاجا اليه فيه ،

(١) انظر المحصول في اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٧٨ .

اما المصرف : فانه انما يقتضى التعريف والاعلام ، والتعريف حقيقة مقولة بالتشكيك فهي تصدق على التعريف من جهة واحدة كما تصدق على التعريف من جهات مختلفة ، والشئ الواحد قد يكون مجهولا من جهات متعددة فيحتاج الى معرفات متعددة لكى يعرف كل واحد منها جهة غير الجهة التى يعرفها الآخر ، فتعدد المعرفات لا يوجب التناقض ، لان كل معرف محتاج اليه فى تعريف جهة معينة ، فلا يصدق على أى واحد منها انه محتاج اليه غير محتاج اليه ، بل يقال : الكل محتاج اليه . (١)

٢ - قولهم : " ان التحريم حكم معين ويستدعى عملا معيناً يتعلق به والواحد لا بمعينه معدوم فلا يمكن ان يتعلق به موجود " باطل ، لانه موجود بوجود افراده ، وهو معين من حيث أن افراده معينة ، فصح ان يكون محلا للتحريم ، نظير هذا " الحدث " فانه معين وهو مفلول لعسل متعددة هى البول أو المس أو اللبس ، والحدث يفتقر الى علة واحدة من هذه العلل من غير تعيين . (٢)

٣ - قولهم : " ان علة الثواب هى ترك واحد لا بعينه ، لا يستطيع المكلف اجتنابه ، لانه معدوم " باطل ، لان المكلف يجتنبه باجتناب ما يحققه وهو تلك الافراد المعينة ، فذلك يبطل قولهم بانه غير موجود .

(١) انظر اصول الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ٩٨ .

(٢) انظر المحصول فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٨٠ ؛ اصول

الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ٩٩ .

ويجاب عليه ايضاً : ان الامور المنهية عنها تخييراً : اما ان
تجتنب كلها مرتبة أو من غير ترتيب فى وقت واحد ،
فان اجتنبت مرتبة فعلة الثواب هى أول محرم يجتنب ،
لان هذا الاجتناب سقط به الحرام ، وما سقط به الحرام فهو الذى
يثاب عليه ، فيكون هو العلة فى الثواب ،
وان اجتنبت كلها فى وقت واحد من غير ترتيب : فان كانت
متفاوتة من حيث الثواب كانت علة الثواب هى ترك اعلاها ، لان
الاقتصار عليه يوجب هذا الثواب ، فانضمام علة أخرى الى العلة
الأولى لا يؤثر عليها بالنقض ،
وان لم تتفاوت من حيث الثواب كانت علة الثواب هى ترك
واحد لا بعيثه من هذه الأمور المعينة .
والفرق بين الجوابين : هو : ان الأول لم ينظر فيه لكون
المحرمات قد اجتنبت مرتبة أو اجتنبت فى وقت واحد من غير ترتيب ،
كما لا ينظر فيه الى انها متفاوتة فى الثواب أو غير متفاوتة فيه ،
أما الجواب الثانى : ففيه نظر الى كل واحد من هذين
الأمرين . (١)

(١) انظر المحصول فى اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٨٠ ؛
اصول الفقه ، ابوالنور ، ج ١ ص ١٠٠ .

٤ - قولهم : " ان علة العقاب هي فعل واحد لا بعينه ، لا يتأتى فعله لانه لا يمكن تركه " باطل ، لان الواحد لا بعينه يمكن الاتيان به بواسطة الاتيان ببعض أفراده المعينة ، كما ان الواحد لا بعينه يمكن فعله بفعل جميع افراده ، وحينئذ فلا مانع من أن يكون فعل الواحد لا بعينه هو علة العقاب ويكون الواحد لا بعينه هو الحرام ، لان سبب العقاب اما فعل محرم أو ترك واجب .

ويجاب ايضا : ان الامور المذكورة في الحرام المخير ، ان كانت متفاوتة في الثواب ، فعلة العقاب هي فعل ادناها ، لان الاقتصار عليه في الترك يوجب الثواب ، فيكون فعله هو سبب العقاب ، وان كانت غير متفاوتة في الثواب فعلة العقاب هي فعل واحد لا بعينه من هذه الامور المعينة . (١)

مناقشة القائلين بتحريم الجميع :

لا يلزم من قبح واحد من الامور في المجموع ان يكون الجميع قبيحا " فليس للافعال اوصاف في ذواتها لأجلها يوجبها الله تعالى ، بل الايجاب اليه تعالى ، وله أن يعين واحدة من الثلاث المتساويات فيخصصها بالايجاب دون غيرها ، وله ان يوجب واحدا لا بعينه ويجعل مناط التعمين اختيار المكلف لفعله حتى لا يتعذر عليه الامثال " (٢)

(١) انظر المحصول في اصول الفقه ، ج ٢ ص ٢٨١ ؛

اصول الفقه ، ابو النور ، ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) المستصفي في اصول الفقه ، ج ١ ص ٦٨ .

هذا في معرض الواجب المخير وهو ينطبق على الحرام
المخير ايضا . وقد ذكر ابو الحسين البصرى التخيير فقال " فأما
النهي عن الاشياء على البدل . . ، وذلك بأن يكون كل واحد
منهما مفسدة عند الآخر ، وهذا يرجع الى النهي عن الجمع بينهما " (١)
فلا يلزم قبح الجميع بقبح واحد في المجموع .

أما الاستدلال بالآية الكريمة وانها دلت على عدم طاعة الجميع
اجمعا مع ان " أو " واقعة بين الآثم والكفور ، وهو من أدوات
التخيير .

يجاب عليه " ان هذه الصيغة يفهم منها النهي عن واحد منهم ،
فهى طريق لذلك ، ولا ينافى ذلك صرفها عن ظاهرها باجماع ، فقد
ثبت ورود اللغة بذلك الطريق ، غاية الأمر أنه منع من حملها على
معناها الاصلى مانع " (٢) " فصرف اللفظ المذكور عن ظاهره بسبب
مستنده لانه لا بد له من مستند من كتاب أو سنة " . (٣)
بناء على هذه المناقشة للدلالة يظهر ان الراجح هو مذهب
جمهور الفقهاء والمتكلمين الذى هو " جواز وقوع الحرام المخير " .

-
- (١) المعتمد فى اصول الفقه ، ج ١ ص ١٨٣ .
(٢) حاشية على شرح جمع الجوامع ، المطاوع ، ج ١ ص ٢٣٥ ،
وانظر التبصرة فى اصول الفقه ، ص ١٠٤ ؛ الاحكام فى اصول
الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٠٦ .
(٣) حاشية على شرح جمع الجوامع ، البنانى ، ج ١ ص ١٨٢ .

الفصل الثالث

" الحرام والرخصة "

ان الله تعالى شرع الشرائع ، وحدّ الحدود ، وفرض على
الخلق طاعته وطاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع الاحكام
والاحوال ، لا فرق بين وقت وآخر ، أو حكم دون حكم قال تعالى
(يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن تأويلا (١) وقال
تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) (٢) وغير ذلك
من الآيات التي تفوق العد والحصر توجب طاعة الله عز وجل وطاعة
رسوله عليه الصلاة والسلام .

ولما كانت احوال المكلفين مختلفة ، وطبائع الناس متباينة ،
وقوة تحمل الاشخاص تختلف من واحد لآخر ، واوقات التطبيق
مختلفة من ناحية اليسر والعسر ، فزمن الإقامة بين الاهل والأولاد يختلف
عن فترة السفر والترحال ، فالتنقل من بلد الى آخر صعب وشاق ،
والغربة صعبة في حد ذاتها .

(١) سورة النساء ، آية " ٥٩ " .

(٢) سورة النساء ، آية " ٦٥ " .

فمن أجل هذا التباين والاختلاف شرعت الرخصة تخفيفا على الناس ، ورفقا بأحوالهم ، ليتحملوا التكاليف الشرعية بيسر وسهولة ، ولا يتعذر عليهم امتثال أوامر الشارع ، فمقصود الشارع من مشروعية الرخصة الرفق بالمكلفين من تحمل المشاق ، ولايجاد المخرج الصحيح والحكم المباح من المآزق والمشاق التي تواجههم أثناء التطبيق ، ناسب هذا ذكر الحرام الذي تدخله الرخصة فيباح للمكلف فعله في وقت من الأوقات ، والمحرمات من حيث سقوطها ثلاثة :

- ١ - محرمات لا تسقط مطلقا ولا تدخلها الرخصة .
- ٢ - محرمات لا تسقط لكن تحتل الرخصة .
- ٣ - محرمات تحتل السقوط أصلا .

وهذا هو منهج أصولي الاحناف في تقسيم المحرمات من حيث سقوطها ، واتبعت في هذا الفصل منهجهم وادخلت كلام أصولي المتكلمين عن الرخصة ضمنه ، لأن أصولي المتكلمين لم يبسطوا الكلام عن المحرمات من حيث سقوطها ، بل ذكروا الرخصة عموما ، قال العلامة عضد الدين بعد الانتهاء من تعيين الرخصة مانعه " وتام تحقيق هذه المباحث في أصول الحنفية " (١)

- ١ - المحرمات التي لا تسقط ولا تدخلها الرخصة :

وهي التي لا يجوز الاقدام عليها للمكلف ولو كان مضطرا
أو مكرها ،

(١) شرح مختصر المنتهى الاصولي ، ج ٢ ص ٩٠

ويتضح هذا في مسألة الاكراه على قتل المسلم أو قطع عضو من
اعضائه ، فلو اكره انسان بالملجى* على قتل غيره لا يجوز له الاقدام
على قتل المسلم ، لأن الاذن في تناول الرخصة من أجل خوف
التلف والهلاك ، والقاتل والمقتول في هذه المسألة سواء ،
فاذا استويا في خوف التلف لا يجوز لاحد قتل غيره لتخليص نفسه ،
وكذلك اذا اكره على قطع عضو من اعضائه ، لان طرف المسلم في
الحرمة بمنزلة نفسه في حق غيره ،

وكذلك اذا اكره رجل على الزنا لا يجوز له الاقدام عليه ،
لما فيه من فساد الفراش ، ان كانت المرأة منكوبة الفير ، وضيماع
النسل ان لم تكن متزوجة ، لان الزنا بمنزلة القتل حكما ، فان ولد
الزنا بمنزلة الهالك ، لانه لا يجد الرعاية الابوية ، ولأن انقطاع
النسب هلاك . (١)

وهذا القسم ذكر هنا للتقسيم العقلي فقط ، وليس له محل
في هذا الفصل ، لان البحث هنا يختص في ارتكاب الحرام عن
طريق الرخصة ، وهذا القسم لا يجوز ارتكاب ما ذكر فيه بأي حال
من الاحوال .

(١) انظر فتح الغفار بشرح المنار ، ج ٣ ص ١٢٢ ؛

التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٣ ؛

مرآة الاصول شرح مرقاة الوصول ، ج ٢ ص ٤٦٣ .

٢ - محرمات لا تسقط ولكن تحتل الرخصة :

وهي التي لا يجوز للمكلف فعلها وارتكابها ولكن قد يرخص له فيها مع بقاء الحكم على حاله وهو التحريم . (١)

وهذا القسم ينقسم الى قسمين :

أ - في حقوق الله تعالى ،

ب - في حقوق العباد ،

وما يتصل بحقوق الله عز وجل ينقسم الى قسمين أيضا :

١ - ما لا يحتمل السقوط ابدا .

٢ - ما يحتمل السقوط في الجملة .

فما لا يحتمل السقوط ابدا كاجراء كلمة الكفر على اللسان ،
فيرخص للمكلف في اجرائها اذا اكره بالمجيء مع اطمئنان القلب
بالايمان لقوله تعالى : (من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره
وقلبه مطمئن بالايمان) (٢) فاذا خاف الانسان التلف على عضو
من اعضائه ، أو الهلاك بالكلية ، ونطق بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب
وبقاء التصديق ، فهو معذور في النطق بها . (٣)

(١) انظر التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٤ ، حاشية نسبات

الاسفار على شرح افاضة الانوار ، ص ١٨٧ .

(٢) سورة النحل ، آية " ١٠٦ " .

(٣) انظر احكام القرآن ، احمد بن علي الجصاص ، (مطبعة دار

المصنف) ج ٥ ص ١٣ ، احكام القرآن ، ابن العربي :

ج ١ ص ٢٦٨ ، المحصول في اصول الفقه ، ج ١ ص ١٥٤ .

لكن العزيمة في ^{الصبر} المجد وتحمل مشقة المكروه والامتناع عن
اجراء كلمة الكفر على اللسان ، لان حركة الكفر ثابتة باقية لا تنكشف
بحال "بناء" على ان حق الله تعالى في وجوب الايمان به قائم
لا يحتمل السقوط ، لان الموجب وهو وحدانية الله تعالى وحقية صفاته
وجميع ما اوجب الايمان به - لا يحتمل التغير ، لكنه - اى لکن
المجد رخص له الاجراء عند الاكراه ، لان حقه في نفسه - اى في
ذاته - يفوت عند الامتناع صورة - بتخريب البنية - ومعنى بهزوق
الروح ، وحق الله عزوجل لا يفوت معنى ، لان التصديق الذى
هو الركن الاصلى باق ، ولا يفوت صورة من كل وجه ، لانه لما أقسر
مرة وصدق بقلبه حتى صح ايمانه ، لم يلزم عليه الاقرار ثانية ، ان
التكرار في الاقرار ليس بركن في الايمان ، ولما صار حقه مؤدى لم
يفت حقه من هذا الوجه ، لكن يلزم من اجراء كلمة الكفر بطلان ذلك
الاقرار في حال البقاء فيبطل حقه في الصورة من هذا الوجه ،
فلهذا كان تقديم حق نفسه باجراء كلمة الكفر على اللسان ترخيصاً (١)
لاجتماع حقين :

أ - حق المجد في النفس ،

ب - حق الله تعالى في الايمان ،

(١) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣١٦ ؛ وانظر اصول السرخسي ،

فيرجع حق العبد لو استوى الحقان لحاجته وغنى الله عز

وجل ، اذا ترجح حق العبد هنا ، لانه يفوت صورة ومعنى ،
وحق الله تعالى محفوظ معنى ، لكن اذا اراد المكلف بذل نفسه لله
تعالى واقامة دينه طلبا للثواب فى الآخرة فهو غير وأبقى . (١)

والأصل فى الترخص بالنطق بكلمة الكفر قوله تعالى :

(من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان)

ومارواه ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر رضى الله تعالى
عنهما عن ابيه انه قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى
سب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وذكر آلهتهم بخير ثم تركوه ،
فلما اتى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : ما وراءك ؟ قال عمار :
شر يارسول الله ، ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير ،
فقال عليه الصلاة والسلام كيف تجد قلبك ؟ قال عمار : مطمئن
بالايمان ، قال رسول الله : ان عادوا فعد " (٢) . ففى هذا
الحديث دليل صريح على ان المسلم يجرى كلمة الكفر على لسانه مكرها
اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا حرج عليه ولا تضيق .

(١) انظر كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣٧٦ ؛ اصول السرخسى ،

ج ١ ص ١١٨ .

(٢) المستدرک على الصحيحين فى الحديث ، ابو عبد الله محمد

ابن عبد الله المعروف بالهاكم ، كتاب التفسير ، باب تفسير

سورة النحل ، وقال " هذا حديث صحيح " ؛ السنن الكبرى ،

احمد بن الحسن البيهقى ، كتاب المرتد ، باب المكره على

الردة .

ومن حقوق الله تعالى التي لا تحتل السقوط ابدا الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيرخص للخائف على نفسه الهلاك
أو التلف تركهما ، لان السبب الموجب للأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر وحكم السبب - وهو الوجوب حق لله تعالى - قائمان ،
لكن رخص له في الترك والتأخير بمعذر كان من جهته وهو خلاف
الهلاك وعجزه عن شد المعارضة ،

لكن لو اقدم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضاربا
بقسوة الفسقة وقوتهم عرض الحائط واستشهد اثناء ذلك أجرة عند الله
تعالى لطاعته في فعله واقدامه ، قال تعالى (وأمر بالمعروف وانه
عن المنكر واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الأمور) (١)
فالمطلوب من المتصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الصبر على
الشدة والبلاء وما يلاقيه في سبيل ذلك رجاء الثواب والأجر ، لبقاء
حق الله عز وجل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم فواته ،
فلو اقدم انسان عليهما حتى قتل فأت حقه صورة ومعنى ، ولو ترك
لا يفوت حق الله صورة فقط ، وذلك بمباشرة المحظور وارتكاب المحرم ،
وترك المنع منه لا معنى ، لان الإنكار بالقلب واعتقاد التحريم
باقيان (٢) .

(١) سورة لقمان ، آية " ١٧ " .

(٢) انظر كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣١٧ ؛

اصول السرخسى ، ج ١ ص ١١٨ .

اما حقوقه تعالى التي لا تسقط لكنها تحتل السقوط ففى
الجملة : فيمكن تمثيلها بالعبادات التي هى حق الله عزوجل
التي تحتل السقوط فى الجملة بالاعذار ،
ولهذا النوع امثلة كثيرة من افساد الصلاة ، أو الصوم ،
أو الجنابة على الاحرام بالفسخ ، أو الصيد ، والحكم فى الكل
واحد ، وهو ان يرخص بالاقدام على ما فيه رفع الهلاك أو التلف
عن النفس وذلك تيسيرا من الشارع ، وان امتنع المكروه حتى قتل
صار شهيدا متمسكا بالعزيمة قائما بحق الله عزوجل . (١) قال
ابن امير الحاج (٢) " وما حرمة النص حالة الاختيار ، ورخص فيه
حالة الاضطرار وهو ليس مما يجوز ان يرد الشرع باهاسته كالكفر بالله
تعالى ومظالم العباد ، اذا امتنع فقتل كان مأجورا ، لانه بذل

(١) انظر التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٤ ؛

حاشية نسمات الاسفار ، ص ١٨٧ .

(٢) هو : محمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن امير الحاج

الحلبى الملقب بشمس الدين ، الفقيه الحنفى الاصولى ،

من آثاره العلمية " التقرير والتحبير شرح التحرير لابن

الهام فى اصول الفقه ، حلية المجلى فى الفقه "

توفى رحمه الله تعالى بحلب سنة " ٨٧٩ " هـ .

فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٣ ص ٤٧ .

مهجته لاعزاز دين الله عزوجل حيث تورع عن ارتكاب الحرام ، وكذا ما ثبتت حرمة بالنص ولم يرد نص بإباحته حالة الاضطرار - الضرورة - كالاكراه على ترك الصلاة في الوقت وعلى الفطر في رمضان للمقيم الصحيح اذا امتنع عن ذلك فقتل كان مأجورا ، لأنه بذل مهجته لاعزاز دين الله عزوجل ، وقتل الصيد للمعصوم كذلك " . (١)

أما المسافر والمريض فقد رخص لهما في القطر وان كانت العزيمة في الصوم ، لان السبب الموجب - وهو شهود الشهر - قائم وتوجه الخطاب العام نحوه وهو قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (٢) . ولهذا لو أدياه كان المومني فرضا ، لما روى عمن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت : سأل حمزة بن عمرو الاسلمي رضي الله تعالى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصيام في السفر ، فقال عليه الصلاة والسلام : ان شئت فسم ، وان شئت فافطر " (٣) ، فمن أفطر تراخى الحكم عنه الى ان ينتهي المسافر

(١) التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ١٤٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية " ١٨٥ " .

(٣) الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الصوم ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر " واللفظ له ، الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب الصوم ، باب الصوم في السفر والافطار .

من السفر ويشفى المريض لقوله تعالى (فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (١) ، لكن اذا خاف فوات نفسه بحشة الصوم ، لزمه الافطار وصار واجبا في حقه ، لانه ان مات بسبب الصوم كان قتل الصوم ، فكأنه قتل نفسه ، والله تعالى قد افسح له في الحكم ورخص له في الفطر وعلى المرء ان يجتنب عن قتل نفسه (٢) ، قال بعض الفقهاء : * اذا لم يفطر في السفر أو المرض حتى مات كان آثما ، لان الله تعالى احسن اليه بتأخير حقه ، وبالتعجيل مع الهلاك صار رادا عفو الله تعالى ومبتدئا من نفسه بالا حسان لا مقيما حق الله تعالى ، وهذا لا يحسن شرعا وعقلا * . (٣)

ويمكن ان يعتبر زنا المرأة اذا اكرهت عليه بالمطجى * من هذا القسم ، لان تمكينها من نفسها بالحرام حرام حرمة مؤبدة ، وتمكينها من نفسها لا يعتبر من باب الاكراه على قتل النفس ، ان ليس في زناها قطع النسب لعدم النسب منها ، اما اذا كان الاكراه

- (١) سورة البقرة ، آية " ١٨٥ " .
(٢) انظر كشف الاسرار ، ج ١ ص ٣١٩ ،
اصول السرخسى ، ج ١ ص ١١٩ ؛
المستصفى في اصول الفقه ، ج ١ ص ٩٨ .
(٣) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣٢١ .

غير ملجئ* فلا يرخص لها فيه ، لكن ربما سقط الحد للشبهة. (١)

أما ما يتصل بحقوق العباد :

فيمكن تصويره في مسألة المضطر الى اتلاف مال المسلم
" فانه حرام حرمة متعلقة بحقوق العباد بالمعنى المذكور ، لان عصمة
المال حق للعبد ، والحرمة متعلقة بترك العصمة لا تسقط بحال ،
لانه ظلم ، وحرمة الظلم مؤبدة ، لكنها تحتل الرخصة ، حتى لو
اكره على اتلافه اكرهاها ملجئا رخص فيه ، لان حرمة النفس فوق حرمة
المال ، لكونه مهانا مبتذلا ، وبالاكره لا تزول عصمة المال في حق
صاحبه ، لبقاء حاجته اليه فيكون اتلافه وان رخص فيه باقيا على
الحرمة ، فاذا صبر حتى قتل كان شهيدا ، لئذله نفسه لدفع
الظلم ، لكنه لما لم يكن في معنى العبادات بكل وجه بناء على ان
الامتناع عن الترك فيها من باب اعزاز الدين قيد والحكم بالاستثناء ،
فقالوا كان شهيدا باذن الله عز وجل " (٢) ، " لان السبب
الموجب للحرمة - وهو الملك - وحكمه - وهو حرمة التمرض -
قائمان ، فان حرمة اتلاف ماله لكان عصمته واحترامه ، وذلك
لا يختل بالاكره ، فكان في الصبر اخذا بالمزينة مقيما لفرض الجهاد ،

(١) انظر التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٤ .

(٢) مرآة الاصول شرح مرآة الوصول ، ج ٢ ص ٤٦٤ ؛

وانظر التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٥ .

لانه اتلف نفسه صيانة لحقوق ذلك الرجل في ماله من حيث
الصورة فيكون مثابا " . (١)

٣ - محرمات تحتل السقوط أصلا :

وهذا القسم من المحرمات يطلق عليه الاصوليون المباح ،
لعدم الحرج على المقدم على المحرمات الواردة فيه ، فيرتفع حكم
التحريم مطلقا ولا يؤخذ مرتكبه بالعقاب (٢) ، ويظهر هذا في
مسألة رفع الحرج عن المضطر الى تناول الميتة أو الخمر أو ما فسى
حكمهما ، فهذه الاشياء ثبتت حرمتها بالنص حالة الاختيار
قال تعالى (اما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل
به لغير الله) (٣) اما حالة الاضطرار فاستثنى الله تعالى منها
بقوله (وما لكم الا تأكلوا ما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم
ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) (٤) فاذا دعت الانسان الضرورة
الى تناول ما حرم عليه لشدة المجاعة أو المخمصة فلا حرج عليه ولا اثم (٥)

- (١) كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣١٨ .
(٢) انظر المستصفى في اصول الفقه ، ج ١ ص ٩٨ ؛
المحصول في اصول الفقه ، ج ١ ص ١٥٤ ؛ شرح المنار ،
عز الدين عبد اللطيف بن الملك ، (المطبعة العثمانية ،
١٣١٥ هـ) ص ٩٩٦ .
(٣) سورة البقرة ، آية " ١٧٣ " .
(٤) سورة الانعام ، آية " ١١٩ " .
(٥) انظر مفاتيح الغيب " التفسير الكبير " ، ج ٤ ص ١٣٧ .

وكذلك اذا اكره الانسان بالمطجى* على تناول هذه المحرمات
فهى مباحة له لان الاكراه نوع من الاضطرار ، وتخصيص الاضطرار
بالمخمصة يثبت الاضطرار بالاكراه بدلالة النص لما فيه من خوف تلف
عضو من الاعضاء أو النفس بالكلية ، فلو امتنع عن تناول ما اكره عليه
حتى قتل ، صار مضيقا لدمه قاتلا لنفسه آثما بفعله وامتناعه ان كان
عالما بسقوط التحريم ، لان تحريم هذه الاشياء ثبتت صيانة للمقل
والبدن ، فاذا خيف القوات كلية بالامتناع لم تستقم صيانة البعض
بقوات الكل ، لان قوات الكل قوات البعض ضرورة ، وتحرز المضطر
عن تناول هذه المحرمات أو بعضها - حسب ضرورته - لايجمله
مطيعا لله عزوجل ، بل هو عاص بترك الترخص من غير تحصيل ما هو
المقصود بالحرمة ، فكان متلفا نفسه آثما الا ان يكون هذا التحرز
عن جهل بالرخصة لخفاء هذا الموضع على كثيرين فهما يعذر بالجهل (١)
لان " ما حرمه النص حالة الاختيار ثم ابيح حالة الاضطرار وهو مما
يجوز ان يرد الشرع باباحته كأكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر
واباحة الفطر فى رمضان للمسافر والمريض ، اذا امتنع عن ذلك حتى
قتل كان آثما ، لانه اتلف نفسه لا اعزاز الدين ان ليس فى
التورع عن المباح اعزاز دين الله عزوجل " ، (٢)

واذا كان الاكراه غير مطجى* فلا تنباح به هذه المحرمات

(١) انظر كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣٢٣ ؛

اصول السرخسى ، ج ١ ص ١٢١ .

(٢) التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ١٤٦ .

لعدم تحقق معنى الاضطرار. (١)

وقد اعترض على القول بأن المكلف آثم اذا لم يتناول الميتة
أو الخمر في حالة الاضطرار ، فكيف يجتمع الاثم والاباحة ، فالمكلف
اذا ترك المباح لا يؤثم عليه . (٢)

اجيب عنه : " ان المأخوذ من الاحكام الثلاثة ، أى المحتبر
منها في تسمية الفعل رخصة انما هو الجواز ولو في حالة كونه واجبا
أو مندوبا ، لان الفعل لا يسمى رخصة الا من جهة رفع الحرج فيه ،
واما تسميته واجبا أو مندوبا فمن جهة اخرى غير جهة الترخيص ، كقول
الفقهاء في أكل الميتة لاهياء النفس المضطرة انه واجب ، انما سموه
واجبا من جهة الأمر بحفظ النفس الذى هو أصل كلي ابتداء ،
واما تسميته رخصة فمن جهة رفع الحرج الذى كان فيه قبل الترخيص ،
فجهة الترخيص فيه منفكة عن جهة الوجوب " . (٣)

(١) انظر فتح الفقار بشرح المنار ، ج ٣ ص ١٢٢ ؛

التلويح على التوضيح ، ج ٣ ص ٢٣٣ ؛

مرآة الاصول شرح مراقبة الوصول ، ج ٢ ص ٤٦٣ .

(٢) انظر المستصفى ، ج ١ ص ٩٩ .

(٣) نيل السؤل على مرتقى الاصول ، محمد يحيى بن محمد

المختار الحوضي ، (المطبعة المولوية بفاس ، الطبعة

الأولى ١٣٢٧ هـ) ص ٩٤ ؛ وانظر المستصفى فى اصول

الفقه ، ج ١ ص ٩٩ .

الباب الثانى

=====

مسائل تتعلق بالحرام

الفصل الأول : المفضى الى الحرام :

المفضى معناه : الموصل ، أو هو ما يتوصل به الى أمر آخر .

فالمفضى الى الحرام هو الوسيلة اليه ، ولا يشترط فيها ان تكون فى ذاتها حراما ، بل ربما كانت مباحة ولكنها منعت لما افضت اليه ،

والمفضى الى الحرام يبحث ضمن مباحث الموضوع المسمى " بسد الذرائع " الذى اتخذه بعض الأئمة المجتهدين دليلا من الأدلة الاجمالية يؤسسون به احكاما وفق قواعد وضعوها لسد الذرائع ،

وليس الغرض هنا بحث موضوع سد الذرائع ، الا أنه سيقصر البحث هنا على ذكر المفضى الى الحرام ، لصلته ببحث الحرام وما يتعلق به .

فالذريعة معناها الوسيلة : وهى بمعنى السبب الذى الشئ ، يقال : فلان ذريعته اليك ، أى سببى ووصلتى الذى اتسبب به اليك ،

والذريعة مثل الذريعة : جمل يختل به الصيد يمشى الصياد الى جنبه فيستقر به ويرى الصيد اذا أمكن منه . (١)

فالذريعة هي الوسيلة التي تتخذ طريقا للافضاء لأمر آخر لم يكن مقصودا لذاته ، وفي الاصطلاح : معنى سد الذرائع :
" حسم مادة وسائل الفساد وفعالها " (٢)

فموارد الأحكام على قسمين :

" الأول : مقاصد : وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في نفسها ،
الثاني : وسائل : وهي الطرق المفضية الى تلك المقاصد " (٣)
ولما كانت المقاصد لا يتوصل اليها الا باسباب وطرق تفضى اليها كانت طرقها واسبابها تابعة لها ومعتبرة بها ، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب افضائها الى غاياتها وارتباطاتها بها ، ووسائل الطاعات في محبتها والانزاع فيها بحسب افضائها وغاياتها ،

(١) لسان العرب ، مادة (ذرع) ، تاج العروس ، مادة (ذرع) .

(٢) الفروق ، شهاب الدين احمد بن ادريس القرافي ،

(دار المعرفة ، لبنان) ، ج ٢ ص ٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٣٣ .

فوسيلة المقصود تابعة للمقصود ، وكلاهما مقصود ،
لكنه مقصود قصد الغايات وهى مقصودة قصد الوسائل " (١) .

لكن عند مزاحمة هذه الوسائل بالمقاصد واجتماعها
لا يستطيع احد معرفة اعظمها من اخفها الا من رزقه الله تعالى
النظر الثاقب لمعرفة رتب المقاصد " فانه يدرا اعظمها بأخفها
عند مزاحمتها " . (٢)

وينقسم الفعل المفضى الى المفسدة الى قسمين :
الأول : هو " ان يكون وضعه للافضاء اليها - كشرب المسكر
المفضى الى مفسدة السكر ، وكالقذف المفضى الى مفسدة
الفرية ، والزنا المفضى الى اختلاط المياه وفساد الفراش ،
ونحو ذلك - فهذه أفعال وأقوال وضعت مفضية لهذه
المقاصد ليس لها ظاهر غيرها .

- (١) اعلام الموقعين عن رب العالمين ، شمس الدين محمد بن ابي
بكر بن القيم الجوزية ، علق عليه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد ،
(دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة) ج ٣ ص ١٣٥ ،
وانظر شرح مختصر المنتهى الاصولى ، ج ١ ص ٢٤٧ .
(٢) قواعد الاحكام فى مصالح الانام ، عز الدين عبد العزيز بن
عبد السلام السلمى ، راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد ،
(مكتبة الكليات الأزهرية) ج ١ ص ٥٤ .

الثانى : هو أن تكون موضوعة للافضاء الى أمر جائز أو مستحب ،
فيتخذ وسيلة الى الحرام اما بقصد أو بغير قصد
منه ،

فالأول : كمن يعقد النكاح قاصدا به التحليل ،
أو يعقد البيع قاصدا به الربا ،
والثانى : كمن يصلى تطوعا بغير سبب فى أوقات النهى ،
أو يسب ارباب المشركين بين أظهرهم" (١)

(١) اعلام الموقعين ، ج ٣ ص ١٣٦ ، ، وهذا القسم نوعان :

- أ - ان تكون مصلحة الفعل راجحة من مفسدته .
- ب - ان تكون مفسدته ارجح من مصلحته ، فهى اربعة اقسام :
- ١ - وسيلة موضوعة للافضاء الى المفسدة كالخمر للسكر .
- ٢ - وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوصل الى المفسدة ،
كعقد البيع الذى يقصد به الربا .
- ٣ - وسيلة موضوعة للمباح لم يقصد بها التوصل الى
المفسدة لكنها مفضية اليها غالبا ومفسدتها ارجح
من مصلحتها ، كسب آلهة المشركين بين أظهرهم .
- ٤ - وسيلة موضوعة للمباح وقد تفضى الى المفسدة لكن
مصلحتها ارجح من مفسدتها ، ككلمة حق عند
سلطان جائر .

فالشرعية جاءت باباحة القسم الأخير أو استحبابه أو ايجابه
بحسب درجاته فى المصلحة وجاءت بالمنع من القسم الأول
كراهة أو تحريما بحسب درجاته فى المفسدة ، أما القسمان
الثانى والثالث فهما اللذان يبحثان هنا لافضائهما الى
محرم عن قصد أو بغير قصد . اعلام الموقعين ، ج ٣ ص ١٣٦

فالقسم الاول ظاهر الحرمة ، لأن التصوص الواردة فى
 تحريمها واجتنابها صريحة منصبة على المحال المذكورة .
 أما القسم الثانى فهو الذى يمكن ان يكون الفعل الاول فيه
 وسيلة الى الفعل الثانى الذى تنتهى اليه تلك الوسيلة ، ويمكن
 اعتبار كل فعل لوحده واعطائه حكما منفصلا عن الآخر ، فهذا
 القسم الذى تضافرت النصوص على تحريمه والمنع منه من الكتاب
 والسنة (١) . قال الامام السبكى (٢) رحمه الله تعالى " فلو تمذر
 ترك المحرم الا بترك غيره من الجائز وجب ترك ذلك الغير لتوقف وجود
 ترك المحرم الذى هو واجب عليه " (٣) ، فيفهم من هذه العبارة
 الأصولية أنه اذا أفضى الفعل المباح الى حرام انتقل التحريم الى
 ذلك المباح فحرمه .

- (١) انظر اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ٣ ص ١٣٦ .
 (٢) هو : عبد الوهاب بن على السبكى ، الملقب بتاج الدين ،
 الفقيه الشافعى الاصولى المؤرخ ، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧ هـ
 من آثاره الاصولية "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" ، شرح
 منهاج البيضاوى سماه بال^{لجلاج}صحيح ، جمع الجوامع وشرحه
 سماه بمنع الموانع " توفى رحمه الله تعالى سنة ٧٧١ هـ .
 فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٢ ص ١٩١ .
 (٣) شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ٢٥٥ ، (مع العطار) .

والشواهد من الآيات والأحاديث تؤكد تحريم ما أفضى
الى الحرام وان كان مباحا .
فمن الآيات الكريمة :

١ - قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا
وقولوا انظرونا ..) (١) .

نهى الله تعالى المسلمين من استعمال الالفاظ المحتملة
لمعاني التقيص والتعريض - وهو ما كان يقصده اليهود عند مناداتهم
الرسول عليه الصلاة والسلام بكلمة " راعنا " - والاقتصار على مناداته
عليه الصلاة والسلام بالفاظ لا تحتمل معاني التعريض ولا يفهم منها
غير المعنى الظاهر ، وهذا يدل على المنع من قول قد يفضى
معناه الى الشتم والاهانة . (٢)

٢ - قال تعالى (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
فيسب الله عدوا بغير علم) (٣)

يجب حفظ الذات الالهية وصونها عن تعريضها لما لا ينبغى
من القول ، لأجل هذا ورد النهى عن سب آلهة المشركين وذكرها
بالسوء ، لأنه بمنزلة البعث على المعصية ، وفيها دليل على مهانة

- (١) سورة البقرة ، آية " ١٠٤ " .
(٢) انظر التفسير الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ؛ الجامع لأحكام
القرآن ، ج ٣ ص ٥١ .
(٣) سورة الانعام ، آية " ١٠٨ " .

الكفار وموادعتهم ، لأن الطاعة اذا أدت الى معصية وجب تركها (١)

٣ - قال تعالى (ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن . .) (٢) الآية .

نهيت المرأة ان تضرب برجلها في مشيتها ، لئلا يتعمق خلخالها فيؤثر الصوت في آذان الرجال ، مما قد يورث ميلا اليها ، ومن ثم يتوهم الفساق أن لها ميلا الى الرجال ، لأن سماع أصوات الزينة أشد تحريكا للشهوة من ابداء الزينة نفسها * أحيانا * . (٣)

أما الأحاديث الواردة :

١ - عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم * ان من اكبر الكبائر ان يلعن الرجل والديه ، قيل : يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال عليه الصلاة والسلام : يسب الرجل ابا الرجل . فيسب اياه ويسب أمه * (٤)

-
- (١) انظر التفسير الكبير ، ج ١٣ ص ١٣٩ ؛ ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ، ج ٢ ص ١٩١ .
- (٢) سورة النور ، آية " ١٣ " .
- (٣) انظر الجامع لاحكام القرآن ، ج ١٢ ص ٢٣٧ ؛ ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ، ج ٤ ص ٨٤ .
- (٤) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب الأدب ، باب لا يسب الرجل والديه " واللفظ له " ؛ الجامع الصحيح ، الترمذى ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء فى عقوق الوالدين .

قال ابن بطلال (١) : " هذا الحديث أصل في سب الذرائع ، ويؤخذ منه ان من آل فعله الى محرم يحرم عليه اتيان ذلك الفعل وان لم يقصد الفاعل ما حرم عليه " . (٢)

٢ - عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب يقول : " لا يخلون رجل بامرأة الا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع نى محرم ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ان امرأتى خرجت حاجة وانى اكتب في غزوة كذا وكذا ، قال له عليه الصلاة والسلام : انطلق فحج مع امرأتك " (٣)

(١) هو : سليمان بن محمد بن بطلال البطليوسى ، المكنى بأبى ايوب ، فقيه باحث محدث ، له ادب وشعر ، اشتهر بكتابه المقنع فى اصول الاحكام ، ويلقب " بالمعين جودى " توفي رحمه الله تعالى سنة " ٤٠٤ هـ " ، الاعلام ، حرف السين .

(٢) فتح البارى لشرح صحيح الامام البخارى ، ج ١٠ ص ٣٣٨ .
(٣) الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره ، " واللفظ له " ، الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب النكاح ، باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المفية .

فالنوع من الخلوة بالأجنبية جاء سدا للذريعة ومنعا مما يحاذر من السقوط في الفتنة وغلطات الطباع من الوقوع في المحرمات ، لان الرجل ميال بطبعه الى المرأة ، والمرأة كذلك . (١)

٣ - عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم " لا تباشر المرأة المرأة فتتبعها لزوجها كأنه ينظر اليها " . (٢)

اطلقت هنا المباشرة كناية عن النظر ، فالرسول عليه الصلاة والسلام نهى عن النظر ، لئلا يكون داعيا من النساء الى وصف جمال بعضهن وحسنهن لأزواج بعضهن ، خشية وقوع الفتنة بتعلق قلب الزوج الموصوف له والافتتان بالموصوفة واحتقار الواصفة مما قد يؤدى الى تطبيق الواصفة فيما بعد . (٣)

- (١) انظر اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ٣ ص ١٣٩ .
- (٢) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب النكاح ، باب لا تباشر المرأة المرأة فتتبعها لزوجها " واللفظ له " ؛ الجامع الصحيح ، الترمذى ، كتاب الأدب ، باب فى كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة المرأة .
- (٣) انظر فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ج ٩ ص ٣٣٨ ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير ، محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى (مطبعة مصطفى محمد) ، ج ٦ ص ٣٨٥ .

٤ - عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول " اذا تبايعتم بالعينة (١) وأخذتم اذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم ". (٢)

فنهيه عليه الصلاة والسلام عن التبايع بالعينة يدل على المنع من عود السلعة الى صاحبها الأول ، وان لم يكن هناك تواطؤ على الربا ، وذلك سدا لباب التذرع الى الربا وأكل أموال الناس بالباطل ". (٣)

٥ - عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال : كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها ". (٤)

(١) العينة : بكسر العين وسكون اليا : بيع السلعة بثمن معلوم الى أجل ثم شراؤها بثمن أقل من الأول لكنه حال ليقى الكثير فى ذمة المشتري الأول . سبل السلام ، ج ٣ ص ٥٤ .

(٢) السنن ، لأبى داود السجستانى ، كتاب البيوع ، باب فى النهى عن العينة .

(٣) انظر اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٤) الجامع الصحيح ، الترمذى ، ابواب الصلاة ، باب ماجاء فى كراهية النوم قبل العشاء والنوم بعدها " واللفظ له " ، الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب ما يكره من النوم قبل العشاء .

لان النوم قبل العشاء يعرض النائم لفوات وقتها ، أو بالتساهل
عن حضورها مع الجماعة في المساجد ، والاستفراق في السهر ربما
استدعى الى غلبة النوم عن القيام لصلاة الفجر وخوفا من خروج وقتها ،
وأیضا هو سبب التکاسل عن القيام بالواجبات ، المنوطة بالانسان فسی
النهار من کسب المعیشة والسعی علی الرزق وغير ذلك (١) ، فمنهی
علیه الصلاة والسلام عن النوم والسهر لا لأجلهما ، بل لما ینتج
عنهما من تأخیر الصلاة وفوات الجماعة .
وللصحابة رضوان الله تعالى علیهم آثار فی المنع من أمور ،
لو أذن للناس فیها لأدت الی حرام قطما .
فمن ذلك قتلهم الجماعة بالواحد اذا اشتروا فی قتله ،
وان كان اصل القصاص یمنع ذلك ، لئلا یمکن عدم القصاص ذریعة
الی التعاون علی سفك الدماء بالباطل واهدائها . (٢)
فالمنع من المفضی الی الحرام تضافت علیہ الادلة —
القرآن الکریم والحديث الشریف وفتاوی الصحابة رضوان الله تعالى
علیهم اجمعین .

(١) انظر عمدة القاری شرح صحیح البخاری ، ج ٥ ص ٦٦ .

(٢) انظر اعلام الموقعین عن رب العالمین ، ج ٣ ص ١٤٣ .

الفصل الثانى

" الشبهة "

يردد الفقهاء كلمة " الشبهة " فى كتبهم فى باب الحدود ويقصدون بها المبرر الشرعى الذى يكون سببا فى اسقاط الحد أو تخفيفه ، وهذه ليست مقصودة بالبحث هنا ، وإنما المقصود بالشبهة هنا هى مالم تتبين فيه جهة التحريم صراحة .

وهى فى اللغة : بالضم الالتباس ، يقال : أمـور مشبهة ومشبهة : أى مشكلة يشبه بعضها بعضا قال الشاعر:

واعلم أنك فى زما . . . ن شبهات هنّ هنه

واختلف الامر اذا اشتبه (١) .

وفى الاصطلاح : هى مالم يتيقن كونه حراما أو حلالا . (٢)
وعرفها الامام الغزالى رحمه الله تعالى بأنها " ماتشأ من الشك ، والشك عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأ عن سببين " (٣) .

-
- (١) تهذيب اللغة : ابى منصور محمد بن احمد الأزهرى ، ج ٦ ص ٩٢ ؛ لسان العرب ، مادة (شبه) ؛ تاج العروس ، مادة (شبه) .
- (٢) التعريفات ، على بن محمد الجرجانى ، حرف الشين .
- (٣) احياء علوم الدين ، محمد بن محمد الغزالى ، (المطبعة العثمانية المصرية ، مصر ، ١٣٥٢ هـ) ج ٢ ص ٨٨ .

فهى ليست بواضحة الحل والحرمة وان كان للفقهاء المجتهديين فيها اجتهاد وبذلوا ماوسمهم من الوقت والجهد للاحاقها بأحد الأدلة بنص أو قياس أو غير ذلك من الطرق الاجتهادية ، ومع هذا كله يحتمل ان يكون دليل الاجتهاد غير خال عن الاحتمال البين فيكون تركه من الورع . (١)

وقمت بتقسيم الشبهة فى هذا الفصل على النحو التالى :

أ - شبهة لكن يجب تركها .

ب - شبهة يمكن ارتكابها وتركها من الورع .

ج - امور اختلطت على من لا قدم له راسخة فى العلم ،

فظن انها من المشكل الذى لا يمكن اجتنابها .

أ - الشبهة التى يجب تركها : وهى " ان يكون التحريم معلوما من قبل ، ثم يقع الشك فى المحلل فهذه شبهة يجب اجتنابها ويحرم الاقدام عليها ،

مثاله :

أن يرمى الى صيد فيجرحه ويقع - الصيد - فى الماء فيصادفه ميتا ، ولا يدري ان مات بالفرق أم بالجرح ، فهذا حرام ،

(١) انظر شرح الجامع الصحيح لمسلم ، محبى الدين يحيى النوى ،

(دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ) ج ١١ ص ٢٧ .

لأن الأصل التحريم " (١) ، وعلى هذا ينزل قوله عليه الصلاة والسلام لمدى رضى الله تعالى عنه فى الحديث المروى عنه حين سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن صيد المعراض (٢) ، قال : ما أصاب بحده فكله ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد (٣) ، وان وجدت مع كلبك أو كلابك كلبا غيره فخشيت ان يكون أغذاه معه وقد قتله فلا تأكل ، فانما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكره على غيره " . (٤)

وايضا يجرى هذا الحكم على ما كان معلوم الحل " ولكن يثلب على الظن طريان محرم بسبب معتبر فى غلبة الظن شرعا ، فيرفع الاستصحاب ويقضى بالتحريم ، ان بان لنا أن الاستصحاب ضعيف ولا يبقى له حكم مع غالب الظن ، ومثاله : ان يؤدى اجتهاده

- (١) احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٨٩ .
- (٢) المعراض : خشبة ثقيلة أو عصا فى طرفها حديدة ، وقد تكون بنغير حديدة . شرح النووى على مسلم ، ج ١٣ ص ٧٥ .
- (٣) الوقيد : هو الذى يقتل بنغير محدد من عصا أو حجر وغيرهما . المصدر نفسه ، ج ١٣ ص ٧٥ .
- (٤) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب الذبائح والصيد ، باب " واللفظ له " ، الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلمة .

الى نجاسة احد الانامين بالاعتماد على علامة معينة توجب غلبه
الظن فتوجب تحريم شربه كما أوجبت منع الوضوء به " (١) وروى أنس
ابن مالك رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم مر بشجرة بالطريق ، فقال : لولا ان تكون من الصدقة
لاكلتها (٢) " وتركه عليه الصلاة والسلام الشرة " فيه استعمال الورع ،
لأن هذه الشرة لا تحرم بمجرد الاحتمال لكن الورع تركها " (٣)

وكذلك اذا اختلط الحرام بالحلال واشتبه الامر ولم يتميز
احدهما عن الآخر ، وذلك " بان تستبهم العين بعدد محصور ،
كما لو اختلطت الميتة بمذكاة أو بمشعر مذكيات ، أو اختلطت رضيعة
بمشعر نسوة ، أو يتزوج احدى الاختين ثم تلتبس ، فهذه شبهة
يجب اجتنابها بالاجماع ، لأنه لا مجال للاجتهاد فى مثل هذا ،
وانا اختلطت بعدد محصور صارت الجملة كالشيء الواحد فتقابل
فيه يقين التحريم والتحليل ، ولا فرق فى هذا بين أن يثبت حل
فيطراً اختلاطاً بمحرم . . ، أو يختلط قبل الاستحلال كما لو
اختلطت رضيعة بأجنبية فاراد استحلال واحدة ، وهذا قد يشكل
فى طريان التحريم . . . ، وجانب الحظر أغلب فى نظر الشرع
فلذلك ترجح ،

- (١) احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٩١ .
(٢) الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الزكاة ، باب تحريم الزكاة
على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وآله .
(٣) شرح الجامع الصحيح لمسلم ، النووى ، ج ٧ ص ١٧٧ ؛
اكمال اكمال المعلم بشرح مسلم ، محمد بن خليفة الأبى ،
(دار الكتب العلمية) ج ٣ ص ٢١٣ .

هذا اذا اختلط حلال محصور بحرام محصور ، فان اختلط حلال محصور بحرام فير محصور فلا يخفى ان وجوب الاجتناب أولى " (١) كاختلاط مذبوحة واحدة بعدد كثير من ميت البهائم وشبهه .

ب - شبهة يكره فعلها وتركها من الورع :

وهو أن يكون الأصل هو التحريم ، ولكن طراً ما أوجب تحليله بظن غالب فهو مشكوك فيه والغالب حله ، فهذا ينظر فيه ، فان استند غلبة الظن الى سبب معتبر شرعاً ، قال الامام الفخزالي فيه " فالذى نخشاه فيه أنه يحل واجتنابه من الورع " (٢) ولا يشترط في هذه الشبهة ان يكون أصلها محرماً ، بل مشكوك فيه ، واكثر علماء السلف رحمهم الله تعالى يطلقون الشبهة على هذا القسم وكثيراً ما يدعون تاركه والزاهد فيه (٣) ، لأجل هذا اتسع الخلاف حول حكم مرتكب هذا النوع من الشبهة :

- (١) احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٩٢ .
- (٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٩٣ .
- (٣) انظر جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، (دار المعرفة للطباعة والنشر) ص ٦٦ .

ف قيل : انها حرام ، لانها توقع فيه ،

وقيل : انها مكروهة والورع تركها .

وقيل : لا يقال فيها بأى واحد منهما .

والصواب هو الثانى ، لأن الشارع أبعد كونها أن تكون من
الحرام فلا توصف به وانما هى مراتب فيها وقال عليه الصلاة والسلام
" دع ما يريبك الى ما لا يريبك ، فان الصدق طمأنينة ، وان الكذب
ريبة " والريبة تقع فى العبادات ، والمعاملات ، وسائر أبواب
الأحكام ، وان ترك الريبة فى ذلك كله ورع . (١)

وقيل : ان المشتبهات حلال يتورع عنها .

واعترض على هذا : بأن هذه العبارة ليست صحيحة ، لأن
أقل مراتب الحلال أن يستوى فعله وتركه فيكون مباحا ، وما كان
كذلك لا يتصور فيه الورع ، فانه ان ترجح أحد طرفيه على الآخر
خرج عن أن يكون مباحا ، وحينئذ اما أن يكون تركه راجعا على فعله
وهو المكروه ، أو فعله راجعا على تركه وهو المندوب ، أما الشبهة
فدليلها غير خال عن الاحتمال البين . (٢)

- (١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج ٣ ص ٥٢٩ ؛
وانظر عدة القارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ص ٣٠٠ ؛
اكمال اكمال المعلم ، ج ٤ ص ٢٨٤ .
- (٢) انظر عدة القارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ص ٣٠٠ ؛
اكمال اكمال المعلم ، ج ٤ ص ٢٨٤ .

فان قيل : " هذا يؤدى الى رفع معلوم من الشرع وهو ان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والخلفاء بعده وأكثر الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم كانوا يزهدون فى المباح ، فرفضوا التمتع
بطيب الاطعمة ، ولين اللباس ، وحسن المساكن ، وتلبسوا بضعدها
من خشونة ، وهو معلوم منقول من سيرهم - فهل تورعوا عن الحلال
المباح ، أم اجتنبوا المحرمات المحظورة ؟ - .

اجيب عليه : ان ذلك محمول على موجب شرعى اقتضى
ترجيح الترك على الفعل فلم يزهدوا فى مباح - لان حقيقته
التساوى - بل فى أمر مكروه ، ولكن المكروه تارة يكرهه الشرع من
حيث هو ، وتارة يكرهه لما يؤدى اليه كالقبة للصائم ، فانها تكره
لما يخاف منها من افساد الصوم ، وسألنا من هذا القبيل ،
لانه انكشف لهم رضوان الله تعالى عليهم من عاقبة ماخافوا على نفوسهم
منه مفسد ، اما فى الحال من الركون الى الدنيا ، واما فى المال
من الحساب عليه والمطالبة بالشكر وغيره " . (١)
ورد على هذا الجواب العلامة الأبهى (٢) رحمه الله تعالى فقال

- (١) عدة القارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ص ٣٠٠ ؛
وانظر اكمال اكمال المعلم شرح صحيح مسلم ، ج ٤ ص ٢٨٤ .
(٢) هو : محمد بن خلفه بن عمر الأبهى الوشتاتى من أهل تونس ،
المالكي عالم بالحديث ، ولى قضاء الجزيرة ، له شرح على
الجامع الصحيح للإمام مسلم سماه " اكمال اكمال المعلم فى شرح
صحيح مسلم " توفى رحمه الله تعالى سنة " ٨٢٧ هـ " .
الاعلام ، حرف الميم .

" لا يخفى عليك ما في هذا الكلام من الضعف ، لأنه يؤدي الى كون التمتع بالمباح ليس بمباح وهو خلاف الاجماع ، وايضا يؤدي الى نفى الزهد في حق الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، بل زهدهم ثابت منقول في مباح الأصل ، وما زهدوا في المباحات والمسلطات الا لينا لثواب درجة الزهد ومحبة الله سبحانه وتعالى اياهم " (١) ، فقد نقل عنه عليه الصلاة والسلام فيما رواه سهل بن سعد الساعدي رضي الله تعالى عنه أنه أتى رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : يا رسول الله دلني على عمل اذا انا علمته أحبنى الله وأحبنى الناس ، فقال عليه الصلاة والسلام : ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في ايدي الناس يحبك " (٢) ، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على الفضل العظيم والثواب الجزيل لمن ترك بعض المباحات طلبا لما عند الله عز وجل ، واقتصر هنا على ذكر بعضها التي تثبت المعنى وتدل على مدح المتمسكين بهذه الاخلاق الفاضلة وتنشئ عليهم :

١ - قال تعالى (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن . . .) (٣) الآية .

أي لا تستوى الخصلة الحسنة والخلصة السيئة - الرديئة - في الآثار والأحكام ، فأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يدفع

(١) اكمال اكمال المعلم ، ج ٤ ص ٢٨٤ .

(٢) سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب الزهد في الدنيا .

(٣) سورة فصلت ، آية " ٣٤ " .

سيئة المسيئين من بعض الآعادي بالتى هى أحسن ما أمكن دفعها
من الحسنات الى من اساء ، فانه أعظم وأحسن من مجرد العفو (١) ،
وهذا الارشاد الربانى يأتى بعد اننه عزوجل للمسلمين
فى استيفاء القصاص مثلاً بمثل بدون زيادة وتعد ، قال تعالى
(وان عاقبتم فماقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خيسر
للسابرين . .) (٢) الآية فظاهر ان الله تعالى انن فى استيفاء
القصاص من الظلمة الطفأة ، لكن من غير تجاوز أو تعد عند الاستيفاء ،
وذلك لما آل الجدال الى القتال وأدى النزاع الى القراع ، لان
التجاوز ظلم والظلم ممنوع منه فى عدل الله عز وجل .

وقبل الانتقال الى آية سورة فصلت ففي هذه الآية حث وتحريض على العفو بطريق الرمز والتعريض في تقييده تعالى بقوله (وان عاقبتكم) وقد صرح الله تعالى بعد هذا التعريض بالمدح والثناء على من يسلك طريق العفو والصفح في آخر الآية (ولئن صبرتم . .) فهذا تصريح بان الأولى ترك الانتقام ، لان الرحمة افضل من القسوة (٣) ، وافضل من هذا كله ابدال السيئة بالحسنة كما صرحت به آية سورة فصلت .

- (١) انظر ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ، ج ٥ ص ٥١٣ .
- (٢) سورة النحل ، آية " ١٢٠ " .
- (٣) انظر التفسير الكبير ، ج ٢٠ ص ١٤٢ ؛ ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ، ج ٣ ص ٣٠٥ .

٢ - قال تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها...) (١) الآية
نهى الله تعالى من ان يقرب الحد الفاصل بين الحق
والباطل مبالغة في النهي عن تخطيه ، فمن حافظ على نفسه
وضبطها واجتنب من ان يقترب حدود الله عز وجل التي وضعها
على شرائعها ، ومانهى عنه فهو أحرى ألا يتجاوزها الى ما حرم (٢)

ومن الأحاديث التي دلت على هذا المعنى :

١ - عن النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنه انه قال :
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : الحلال بين والحرام
بين وبينهما أمور مشبهة فمن ترك ما شبه عليه من الاثم كان لمسا
استهان اترك ، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الاثم أوشك أن يواقع
ما استهان ، والمعاصي حصى الله من يرتع حول الحمى يوشك
ان يواقمه " (٣) . فينبغى اجتناب الشبهات ، لأنها ان كانت
في نفس الأمر حراما فقد يرى الانسان من تبعثها ، وان كانت
حلالا فيثاب على تركها بهذا القصد المذكور في الحديث الشريف
" فمن ترك ما شبه عليه من الاثم كان لما استهان اترك . (٤)

- (١) سورة البقرة ، آية " ١٨٧ " .
(٢) انظر ارشاد العقل السليم ، ج ١ ص ٢٣٨ .
(٣) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب البيوع ، باب الحلال بين
والحرام بين وبينهما مشبهات .
(٤) انظر ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى ، شهاب الدين
احمد بن محمد القسطلانى ، (دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع) ج ٤ ص ٧ .

٢ - عن عطية السعدي رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال : لا يبلغ العبد ان يكون من العتقين حتى يدع مالا بأس به حذرا لما به البأس " (١) - أى يترك فضول الحلال حذرا من الوقوع فى الحرام ، لأن الاشتغال بفضول الحلال والانهماك فيه يجبر الى الحرام ومحض العصيان لشبه النفس وطغيانها وتعمد الهوى وطغيانه ، فمن أراد أن يأمن الضرر فى دينه اجتنب الحظر فامتنع عن فضول الحلال حذرا أن يجره الى محض الحرام " . (٢)

وذكر الحارث المحاسبى (٣) رحمه الله تعالى : " ان ترك

(١) الجامع الصحيح ، الترمذى ، كتاب صفة القيامة والرقائق

والورع ، باب ، " واللفظ له " ؛ سنن ابن ماجه ، كتاب

الزهد ، باب الورع والتقوى .

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج ٦ ص ٤٤٣ ؛

وانظر تحفة الاحوذى ، ج ٧ ص ١٤٨ .

(٣) هو الحارث بن أسد المحاسبى ، المكنى بابى عبد الله ، من

اكابر الصوفية كان عالما بالاصول والمعاملات ، له تصانيف

فى الزهد والرد على المعتزلة وغيرهم من أهمها " المسائل فى

أعمال القلب والجوارح ، الرعاية لحقوق الله عزوجل ،

معاتبة النفس ، التوهم ، رسالة المسترشدين " توفى

رحمه الله تعالى سنة " ٢٤٣ هـ " . الاعلام ، حرف الحاء .

بعض الحلال الذى يخاف ان يكون سببا وذريعة الى الحرام — من الورع ، كترك فضول الكلام لئلا يخرج بالمتكلم الى الكذب والغيبة وغيرهما ما حرم الله تعالى القول به ، فهذه الخلعة عون على السورع لا يجب على المبد تركها ومجانبتها " (١) ، ونقل عن ابي الدرداء رضى الله تعالى عنه انه قال " تمام التقوى ان تتقى الله عز وجل حتى تترك ما ترى انه حلال خشية ان يكون حراما " . (٢)

فهذه الآيات والأحاديث وأقوال السلف تدل بمجموعها على ان الورع هو ترك المباح والزهد فى الحلال كما فسر العلامة الأبهى .

هـ - اختلاط بعض الامور على العامة ممن ليست لهم قدم راسخة فى العلم حتى ظنوا انها من المشكل .

وهذا القسم لا دخل له فى الشبهة الشرعية لأن الشارع لم يحتملها ولم يعتد بها ، بل أمر بنفيها ، قال عليه الصلاة والسلام " اذا وجد احدكم فى بطنه شيئا فأشكل عليه ، أخرج منه شيئا أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " (٣) .

(١) المسائل فى اعمال القلب والجوارح ، الحارث المحاسبى ،

تحقيق عبد القادر عطا ، (الناشر عالم الكتب ، الطبعة

الأولى ١٩٦٩م) ص ٢٠١ .

(٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ج ١ ص ٤٨ .

(٣) الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الحيض ، باب الدليل على ان

من يتيقن الطهارة ثم شق فى الحدث فله ان يصلى بطهارته

تلك .

" فهذا الحديث أصل من اصول الاسلام وقاعدة من قواعد الفقه ، وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، ولا أثر للشك الطارىء عقبها " (١) ، وذكر هذا القسم هنا للاهتمام عنه لأنه من الوسوس الشيطانية .

وذلك كتجوير الأمر البعيد الذى لا يمكن حدوثه ، وان حدث "فرضا " ففى نطاق ضيق ، فهو ليس من الشبهات المطلوب اجتنابها ، وسببه شك نشأ من الاختلاط ، كأن يختلط حرام محصور بحلال غير محصور فعندئذ يصعب اجتناب الحرام ، والا كان تكليفا ربما خرج عن وسع الانسان ، (٢) ، " كما لو اختلطت رضيعة أو عشر رضائع بنسوة بلد كبير ، فلا يلزم بهذا الاختلاط اجتناب نكاح نساء أهل البلد ، بل له أن ينكح من نساء منهن ، ولا يجوز أن يعمل بكثرة الحلال ، ان يلزم عليه ان يجوز النكاح فيما اذا اختلطت واحدة حرام بتسع حلائل ولا قائل به ، بل الملة هنا الغلبة والحاجة جميعا ، ان كل من ضاع له رضيع أو قريب أو محرم بمصاهرة أو بسبب من الاسباب فلا يمكن ان يسد عليه باب النكاح " (٣) ، بل له ان يتزوج من شاء حتى يثبت السبب المحرم وتتمين المحرمة .

- (١) سبل السلام شرح بلوغ المرام ، محمد بن اسماعيل الصنعاني ، مراجعة محمد خليل هراس ، (مطبعة محمد عاطف وسيد طه وشركاهما) ج ١ ص ٨٨ .
- (٢) انظر عمدة القارى ، ج ١ ص ٣٠١ .
- (٣) احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٩٢ .

" وكذلك من علم أن مال الدنيا خالطه حرام قطعاً لا يلزمه ترك الشرع والاكل ، فان ذلك حرج وما فى الدين من حرج ، ويعلم هذا بأنه لما سرق فى زمان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم مجن وغل واحد من الغنيمة عاءة فيما رواه ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال : كان على ثقل النبى صلى الله تعالى عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات ، فقال عليه الصلاة والسلام " هو فى النار " فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عاءة قد فلها " (١) لم يمتنع أحد من شراء المجان والعباء فى الدنيا وكذلك كل ما سرق " . (٢)

" وبالجمله انما تنفك الدنيا عن الحرام اذا عصم الخلق كلهم عن المعاصى وهو محال ، واذا لم يشترط هذا فى الدنيا لم يشترط فى بلد الا اذا وقع بين جماعة محصورين ، بل اجتناب هذا مسن وزع الموسوسين ، ان لم ينقل ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ولا يتصور الوفاء به فى ملة من الملل ولا فى عصر من العصور " (٣)

فان قيل : لو اراد الانسان ان يحصر أهل بلد لقد ر عليه ،

فما هو حد المحصور ؟

فاعلم أن تحديد هذه الأمور غير ممكن وانما يضبط بالتقريب ،

أما حد المحصور من غيره فهو :

(١) الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب الجهاد والسير ، باب

القليل من الغلول

(٢) احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٩٢ ؛ وانظر عدة القارى ، ج ١ ص ٣٠١ .

" كل عدد لو اجتمع على صعيد واحد لعسر على الناظر
عدد هم بمجرد النظر كالالف والالفين فهو غير محصور ، وما سهل
كالعشرة والعشرين فهو محصور ، وبين الطرفين اوساط متشابهة
تلحق بأحد الطرفين بالظن ، وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب
فان الاثم حراز القلوب " . (١)

ومن هذا ايضا " أن يختلط حرام لا يحصر بحلال لا يحصر ،
كهكم الاموال في زماننا هذا ، فالذى يأخذ الأحكام من الصور قد
يظن ان نسبة غير المحصور الى غير المحصور كنسبة المحصور الى
المحصور ، وقد حكم ثم بالتحريم ، فلنحكم هنا به " (٢)

قال الامام الفزالي : " والذى نختاره خلاف ذلك وهو
انه لا يحرم بهذا الاختلاط ان يتناول شئ بمعينه احتمل أنه حرام
وانه حلال الا أن يقترن بتلك المعين علامة تدل على انه من الحرام ،
فان لم يكن في المعين علامة تدل على انها من الحرام فتركه ورع وأخذه
حلال لا يفسق به آكله " (٣) يدل على هذا الأثر والقياس :

أما الأثر " فما علم في زمن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
والخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم بعده من تداول الدراهم
والدينانير ومن ضمنها اثمان الخمور وزيادات الربا من ايدي اهل الذمة

(١) احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ج ٢ ص ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٩٣ .

مخططة بغيرها من الاموال وغلول الغنائم ، ولما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الربا يوم الفتح فقال " . . . وربي الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فأنسه موضوع كله " (١) لم يترك الناس كلهم الربا ، وروى أن رجلا باع خمرا زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال عمر : لمن الله فلانا هو أول من سن بيع الخمر ان لم يكن قد فهم أن تحريم الخمر تحريم لشئها ، وقال عليه الصلاة والسلام مامعناه " ان فلانا فى النار لعباءة قد غلبها " (٢) ، وقد ادرك بعض أصحاب النهى صلى الله تعالى عليه وسلم الامراء الظلمة الذين نهبوا الأموال وغصبوا كثيرا من ممتلكات الناس ، ومع هذا لم يمتنع احدهم عن البيع والشراء فى السوق بسبب النهب واختلاط الاموال ببعضها ، ومن أوجب مالم يوجبه السلف الصالح ، وزعم

- (١) سنن ابي داود ، كتاب المناسك ، باب صفقة حجة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم . " جزء من حديث طويل رواه جابر ابن عبد الله رضى الله تعالى عنه " .
- (٢) سبق تخریج معنى هذا الحديث ، فى ص ١٦٠ .

انه تفتن من الشرع ما لم يتفطنوا له فهو موسوس مختل العقل ،
ولو جاز ان يزداد عليهم في امثال هذا ، لجاز مخالفتهم في
مسائل لا مستند فيها سوى اتفاقهم كقولهم " ان الجدة كالام في
التحريم ، وابن الابن كالابن ، ... ، وغير ذلك من المسائل
الكثيرة " (١) فهذا محال فهم أولى بفهم الشرع وأدراك خفاياه .
اما القياس : " فانه لو فتح هذا الباب لانسد باب جميع
التصرفات وخرب العالم ، ان الفسق يغلب على الناس ، ويتساهلون
بسببه في شروط الشرع في العقود ، ويؤدي لامحالة الى
الاختلاط " (٢) ما يؤدي الى ابطال أغلب العقود .

(١) احيا علوم الدين ، ج ٢ ص ٩٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٩٣ .

الفصل الثالث

" اجتماع الوجوب والحرمة في الفعل الواحد "

لا يمكن ان يكون الشئ الواحد واجبا حراما ، طاعة معصية

في آن واحد .

فالواحد ينقسم الى قسمين :

١ - واحد بالنوع (١)

٢ - واحد بالشخص .

أما الواحد بالنوع : فيجوز فيه اجتماع الوجوب والحرمة ،
وذلك ان يكون نوع من الانواع واجبا ونوع آخر محرما ، وذلك
" كالسجود مثلا ، فانه نوع واحد من الأفعال ، فيجوز أن ينقسم
الى الواجب والحرام ، ويكون انقسامه بالأوصاف كالسجود لله تعالى
والسجود للصنم ان أحدهما واجب والآخر حرام ولا يتناقض " (٢) ،

(١) النوع هو : كل مقول على واحد أو على كثيرين متفقيين

بالحقائق واقع في جواب ماهو ، التعريفات ، حرف النون .

(٢) المستصفي في أصول الفقه ، ج ١ ص ٧٦ ، وانظر

الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدي ، ج ١ ص ١٠٧ ،

شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٩٠ ؛ تسهيل الوصول

الى علم الاصول ، ص ٢٦٨ .

فالسجود لله تعالى واجب ولغيره من شجر أو حجر حرام .

ونذهب بعض المعتزلة الى ان القسمة في الواحد بالنوع غير ممكنة لوجود المضادة بينهما ، والانقسام في الواحد بالنوع تناقض ، " فالسجود نوع واحد مأمور به مستحيل ان ينهى عنه ، بل الساجد للصنم عاص بقصد تعظيم الصنم لا بنفس السجود " (١)

واجيب عن هذا الاستدلال : ان مقصود السجود للصنم تعظيمه دون تعظيم الله عز وجل ، والاختلاف في وجوه الفعل كالاختلاف في نفس الفعل في حصول المغايرة التي ترفع المضادة في النوع الواحد ، فالمضادة تكون بالاضافة الى واحد ، ولا وحدة مع التغاير ، " فانه اذا تغاير متعلق الأمر والنهي لم يتناقض ، والسجود للصنم غير السجود لله عز وجل ، لأن اختلاف الاضافات والصفات يوجب المغايرة ان الشئ لا يفاير نفسه ، والمغايرة تارة تكون باختلاف النوع ، وتارة باختلاف الوصف ، وتارة باختلاف الاضافة ، وقد قال الله تعالى (لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون) (٢) والاجماع منعقد على ان الساجد للشمس عاص بنفسه السجود والقصد جميعا " . (٣)

(١) المستصفى في اصول الفقه ، ج ١ ص ٧٦ ؛ وانظر

الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٠٧ ؛
شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٩١ .

(٢) سورة فصلت ، آية " ٣٧ " .

(٣) المستصفى في اصول الفقه ، ج ١ ص ٧٦ ؛ وانظر الاحكام في اصول

الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٠٧ ؛ المسودة ، ص ٨٤ ؛

شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٩١ .

اما اجتماع الوجوب والحرمة فى الفعل الواحد بالشخص ففيه

تفصيل :

١ - من جهة واحدة : وهو " ان يكون الشئ الواحد من

الجهة الواحدة مطلوبا منها عنه معا ، فذلك مستحيل ،

لان الطلب يتضمن جواز الفعل وهو يناقض التحريم ،

فيكون تكليفا مطلقا فى نفسه ، لان معناه الحكم بأن الفعل

يجوز تركه ولا يجوز تركه فيكون تكليفا بالنقيضين " . (١)

٢ - من جهتين : وقع الاختلاف فيه :

١ - اكثر الحنفية والمالكية والشافعية وبعض المعتزلة :

ان الفعل الواحد بالشخص من جهتين غير متلازمتين

لا يمنع فيه اجتماع الوجوب والحرمة ، لا مكان وجود

الفعل من جهة دون أخرى . (٢)

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٦٤ ؛

وانظر شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٩١ .

(٢) انظر كشف الاسرار ، ج ١ ص ٢٧٥ ؛ اصول

السرخسى ، ج ١ ص ٩١ ؛ المعتمد فى اصول الفقه ،

ج ١ ص ١٩٥ ؛ المستصفى فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٧٧ ؛

الاحكام فى اصول الاحكام ، ج ١ ص ١٠٧ .

٢ - الحنابلة وأكثر الظاهرية والزيدية والجبائية والمعتزلة وبعض
الاحناف والمالكية والشافعية : " ان الفعل الواحد
بالشخص من جهتين ... ، لا يستحيل كونه واجبا وحراما " (١)
لكنه غير واقع .

ومثلوا لهذه المسألة بالصلاة في الارض المغصوبة وماشابهها
من البيع وقت النداء ، ودار النقاش حول ثبوت المثال الأول وعدمه .
فالقائلون بجواز اجتماع الوجوب والحرمة في الجهتين
المنفكتين ووقوعه في العبادات قالوا : ان الصلاة صحيحة ، لا ارتباط
لها بالأرض أو الدار المغصوبة التي اديت فيها ،
أما القائلون بعدم صحة العبادة اذا اديت مرتبطة بمحرّم :
منعوا صحة الصلاة في الأرض المغصوبة وحكموا بأنها غير مجزئة .
والقاضي ابو بكر الباقلاني (٢) والفخر الرازي (٣) -

-
- (١) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ص ٣٩١ ؛ وانظر المعتمد
في اصول الفقه ، ج ١ ص ١٩٥ ؛ المحصول في اصول
الفقه ، ج ٢ ص ٤٧٦ .
- (٢) هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر المكنى بأبي بكر
المعروف بالباقلاني ، الفقيه المالكي الاصولي المتكلم المحدث
الحجة ، من أهم آثاره العلمية " التمهيد في اصول الفقه ،
المقنع في اصول الفقه ، كتاب كشف الاسرار وهتك الاستار
رد فيه على الباطنية " توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٠٣ هـ .
فتح المبين في طبقات الاصوليين ، ج ١ ص ٢٣٣ .
- (٣) هو : محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الرازي الملقب ==

- من المانع لصحة العبادة - قالا بان الصلاة يسقط الطلب عندها لايها ، أى أن الصلاة ليست بصحيحة ولكنها تسقط عن المكلف وتبرأ بها ذمته ولا يطالب بها يوم القيامة . (١)

الأدلة :

١ - القائلون بصحة الصلاة :

" ان التباير بين الشيئين كما انه قد يقع بتعدد النوع تارة كالانسان والفرس ، وتعدد الشخص تارة كزيد وعمر ، فقد يقع التباير مع اتحاد الموضوع المحكوم عليه شخصا بسبب اختلاف صفاته ، بان يكون المحكوم عليه باحد الحكمين المتقابلين هــ هــ الهيئة الاجتماعية من ذاته واحدى صفتيه ، والمحكوم عليه بالحكم الآخر بالهيئة الاجتماعية والصفة الأخرى ، كالحكم على زيد بكونه مذموما لفسقه ومشكورا لكرمه ، وذلك مما لا يتحقق معه التقابل

== بفخر الدين المعروف بابن الخطيب ، الفقيه الشافعى الاصولى المفسر المتكلم ، من اهم آثاره العلمية " مفاتيح الغيب تفسيره المشهور بالتفسير الكبير ، معالم الاصول اشتمل على خمسة انواع من العلوم ، المحصول فى علم الاصول " توفي رحمه الله تعالى سنة " ٦٠٦ هـ " .
فتح المبين فى طبقات الاصوليين ، ج ٢ ص ٤٨ .
(١) انظر تعليق شرح الكوكب المنير ، " محمد الزحيلي ، نزيه حماد " ، ج ١ ص ٣٩١ .

بين الحكمين والمنع منهما " (١) ، فكذاك هذه المسألة :
فان فعل المكلف من حيث انه صلاة مطلوب منه ، ومن حيث انه
غصب حرام ، والغصب معقول دون الصلاة ، والصلاة معقولة
دون الغصب ، وقد اجتمع الوجهان في فعل واحد ، ومتعلق
الأمر والنهي هو الوجهان المتغايران ، ويقع شبه هذا في
معاملات الناس فمثلا اذا قال السيد لعبده " صل اليوم ألف ركعة
وغط هذا الثوب ولا تدخل هذه الدار ، فان ارتكبت النهي ضربتك
وان امتثلت الأمر اعتقتك ، فحاط الثوب في الدار وصلى ألف
ركعة في تلك الدار ، فيحسن من السيد أن يضربه ويمتقه ، ويقول
أطاع بالخياطة والصلاة وعصى بدخول الدار ، فكذاك فيما نحن فيه
من غير فرق ، فالفعل وان كان واحدا فقد تضمن تحصيل أمرين
مختلفين يطلب أحدهما ويكره الآخر ، ولورمى سهما واحدا إلى
مسلم بحيث يمرق إلى كافر أو إلى كافر بحيث يمرق إلى مسلم ،
فانه يثاب ويعاقب ويملك سلب الكافر ويقتل بالمسلم قصاصا ،
لتضمن فعله الواحد امرين مختلفين " (٢)

(١) الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدي ، ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) المستصفى في اصول الفقه ، ج ١ ص ٢٢ .

٢ - القائلون بعدم صحة الصلاة :

أ - ان الصلاة من حقها ان تكون طاعة ، والصلاة فسى الدار المفصوية معصية وليست طاعة " لأنَّ جهة الغصب وان لم تكن عين جهة الصلاة ولكنها من لوازمها وضرورات وجودها ، والأمر بالشئ أمر بلوازمه ، فيكون الأمر بالصلاة أمرا بالغصب ، وهو منهي عنه فهو محال ،

تفصيله : " الصلاة حركات وسكنات مخصوصة يجمعها الكون ، وهو شغل الحيز ، وكما أن مطلق الشغل من ماهية مطلق الصلاة ، فالشغل المعين من ماهية الصلاة المعينة ، فإذا النهى عن الغصب نهى عن ذلك الشغل الذى هو جزء ماهية تلك الصلاة ، فيستحيل ان يكون مأمورا به ، لأن الأمر بالمركب أمر بجميع أجزائه ، فيجتمع الامر والنهى فى الشغل المعين وهو محال " (١) وايضا فيسه منع لصاحب الدار من حقه فى التصرف فى داره بالصلاة فيها . (٢)

ب - أجمع المسلمون على " ان من شرط الصلوات الخمس ان ينوى بها أداء الواجب أو ما يدخل فيه أداء الواجب ، نحو أن ينوى كونها ظهرا أو عصرا ، والصلاة فى الدار المفصوية لا يتأتى فيها ذلك ، لانه لا يصح أن ينوى الانسان أداء الواجب بما يعلم انه ليس بواجب وذلك محال فى الداعى " . (٣)

(١) تنقيح محصول ابن الخطيب فى اصول الفقه ، ص ٢٢١ .

(٢) انظر المعتمد فى اصول الفقه ، ج ١ ص ١٩٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٩٥ .

ج - " ان صحة الصلاة في الدار المفصوية : اما
ان يراد بها انها داخله تحت التعبد ، أو يراد بها أنها
تقوم مقام ما دخل تحت التعبد ،

الأول باطل : لأن التعبد لا يتناول القبح المكروه ،
والثاني يكفي في نفيه ألا يدل الدليل على انها تقوم
مقام ما دخل تحت التكليف ، وإذا لم يدل الدليل على ذلك ،
ولا هي داخله تحت التكليف وكان الوقت باقيا لزم اعادتها لبقاء
التعبد ، ولزم اعادتها ان خرج الوقت ، لأن كل من أوجب
اعادتها مع بقاء الوقت أوجبها مع خروجه " . (١)

المناقشة :

اجاب المجيزون للصلاة في الدار المفصوية عن دليل
المانعين - ارتكاب النهي اذا أخل بشرط المباداة أفسدها - .
المصلي مطيع بصلاته وهو ناوي التقرب بها ، وآثم بالغصب
والامران منفصلان لا اتحاد بينهما ، " ان منشأ التعذر اتحاد
التعلق ، واختلاف وجوه الفعل يبطل اتحاد المتعلق ، وكونه
لازم الوقوع في الصورة السعينة لا يوجب دخوله في المتعلق ، ،
فاللزم لسمى الصلاة هو شغل الحيز لا شغل ملك الفيز ،

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٠٠ .

والفاصل لم يؤمر بالصلاة فى المكان المعين ، بل بالصلاة وهو متمكن من ايقاعها بدون شغل ملك الغير - الا ألا يجد مكانا غيـره فلا يكون منهيا عن الشغل - وانما لم يدخل الشغل الذى هو متعلق النهى فى معنى الصلاة المأمور بها ولا كان من لوازم وقوعها لم يتناوله الأمر بالصلاة ، فيتجرد متعلق الأمر عن متعلق النهى ، الا أنهما اقتربا فى الوقوع ، وذلك لا يمنع الاجتزاء بالمأمور ، كما لو أمر بكسر احد الكوزين ونهى عن كسر الآخر ، فضرب احدهما بالآخر فكسرها ، بل كما لو صلى فى زحمة كلما قام أو قعد آذى ، أو فى ثوب مفسوب أو من حرير مع أن الستر جزء الصلاة المأمور بها وهو مقصود ، والشغل ليس بمقصود وان كان لازما ، وقد وقع الستر بالاستعمال المنهى عنه " (١) ، " وقد يعقل كونه فاصبا ولا يعلم كونه مصليا ، ويعلم كونه مصليا ولا يعلم كونه فاصبا ، فهما وجهان مختلفان وان كان ذات الفعل واحدا ، ولذلك يجد المصلى مسن نفسه نية التقرب بالصلاة وان كان فى دار مفصوية ، لأنه لو سكن ولم يفعل فعلا لكان فاصبا فى حالة النوم وعدم استعمال القدرة ، وانما يتقرب بأفعاله وليست تلك الأفعال شرطا لكونه فاصبا " (٢)

(١) تنقيح محصول ابن الخطيب ، ص ٢٢٢ .

(٢) المستصفى فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٧٧ .

اعترض المانعون " الصلاة ماهية مركبة من أمور ، أحد تلك الأمور الحركات والسكنات ، وهما ماهيتان مشتركتان في قدر واحد من المفهوم وهو شغل الحيز ، لأن الحركة عبارة عن شغل الحيز بعد أن كان شاغلا لحيز آخر ، والسكون عبارة عن شغل حيز واحد أزمنة كثيرة ،

وهذان المفهومان يشتركان في كون كل واحد منهما شغلا للحيز ، فاذن شغل الحيز جزء جزء ماهية الصلاة ، فيكون جزءا لها لا محالة ،

وشغل الحيز هذا في الصلاة منهي عنه ، فاذا أهد أجزاء ماهية هذه الصلاة منهي عنه ، فيستحيل ان تكون هذه الصلاة مأمورا بها ، لأن الأمر بالمركب أمر بجميع أجزائه " . (١)

اجيب : " ان المعتبر في حرمة الصلاة شغل مالا فساد فيه والا فسدت كل صلاة ، بل في تعيينه الحاصل من تعيين متعلقه وهو المكان ، وفساده ايضا لا من حيث تعيينه المكان ، بل من حيث اتصافه بالتمدى ، وذا ما ينفك عن ذلك الشغل المعين بتعيين مكانه ، بأن يلحقه اذن مالكه أو ينتقل ملكه الى المصلى او الى بيت المال " (٢) افتراضا .

(١) المحصول في اصول الفقه ، ج ٢ ص ٤٨١ .

(٢) حاشية على التلويح على التوضيح ، الفرى ، ج ١ ص ٢٢٨

" والتقسيم العقلي للذات والعرض بالنسبة للامر والنهي

اربعة أقسام :

— اما أن يكون مأمورا به لذاته ومنهيا عنه لذاته .

— أو مأمورا به بالعرض ومنهيا عنه بالعرض .

— أو مأمورا بالذات ومنهيا عنه بالعرض .

— أو مأمورا به بالعرض ومنهيا عنه بالذات .

أما الأول فمحال : لأنه اما بحسب عينه فيوجب ان يكون

حسنا لعينه وقبحا لعينه فيجتمع الضدان ،

واما بحسب جزئه : فهذا الجزء القبيح يكون قبيحا لعينه

قطعا للتسلسل (١) فيكون باطلا فلا يتحقق الكل ، فلم سن

(١) التسلسل : هو ترتيب امور غير متناهية ، واقسامه اربعة

لانه لا يخفى اما ان يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود ،

اولم يكن فيها كالتسلسل في الحوادث ، والاول اما ان

يكون فيها ترتيب أولا ، الثاني كالتسلسل في النفوس

الناطققة ، والاول اما ان يكون ذلك الترتيب طبعيا

كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات ،

أو وضعيا كالتسلسل في الاجسام ، التعريفات ، حروف

الثاء .

هذا أن القبيح لمعنى فى نفسه يمكن ان يكون قبيحا لجزء واحد ،
أما الحسن لمعنى فى نفسه فلا يتصور الا وأن يكون جميع أجزائه
حسنا ، أى لا يكون شئ من أجزائه قبيحا لمعينه .

وأما الثانى : الأمور به بالعرض والمنهى عنه بالعرض - . . . ،
فالامر المطلق يقتضى الحسن لمعنى فى نفسه فلا يتأدى بما هو
مأمور به بالعرض ، لان هذا حسن لغيره فلا يتأدى به المأمور به ،
فهذا القسم ممكن بل واقع لكن لا يتأدى به المأمور به أمرا مطلقا .
والرابع - ان يكون مأمورا به بالعرض ومنهيا عنه بالذات -
باطل لا يتأدى به المأمور به .

فبقى القسم الثالث وهو - مأمور به بالذات ومنهى عنه
بالعرض - وهو المدعى ، فان قال قائل : انكم قد اخترتم نوعا
من الحكم لا نظير له فى المشروعات فيكون نصب الشرع بالرأى .

قيل له : المشروعات تحتل هذا الوصف ، اى كونه حسنا
لمعينه قبيحا لغيره " . (١) وكون الفعل صحيحا ومشروعا بأصله
لا بوصفه ومجاوره كالا حرام الفاسد والطلاق الحرام ونحوها . (٢)

اعترض المانعون : لو كانت الصلاة صحيحة فى الدار المفصولة

(١) التوضيح على التنقيح ، ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٢٢٨ .

للزم صحة صوم يوم النحر ايضا ، لاعتبار الجهتين ان لا مانع
الا اتحاد المتعلق واعتبار الجهتين (١) .

اجيب عليه بجوابين :

أ - " صوم يوم النحر لا ينفك عن الصوم ، لان المضاف يستلزم
المطلق بخلاف الصلاة والغصب لا مكان حصول كل بدون
الآخر ، وحاصله : تخصيص الدعوى بما يجوز انفكاك
الجهتين فيه " (٢)

ب - " ان الظاهر فيما نهى نهى التحريم عدم الصحة ، لرجوعه
غالبا الى الذات ، وفيما نهى نهى الكراهة هو الصحة ،
لرجوعه غالبا الى الوصف ، والمدول عن الظاهر لا يكون
الا لدليل خاص ، وقد وجد في الصلاة في الدار المفصولة
كالات المطلق في وجوب الصلاة من غير تقييد بمكان . . . ،
بخلاف صوم يوم النحر فانه لم يقم دليل صارف عن ظاهر
بطلانه ، بل وقع الاتفاق على ذلك " . (٣)

(١) انظر الحاشية على شرح مختصر المنتهى الاصولي ،

التفتازاني ، ج ٢ ص ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٤ .

(٣) شرح مختصر المنتهى الاصولي ، ج ٢ ص ٤ .

هذا بالنسبة لغير الأحناف ، أما الأحناف فانهم قالوا

بصحّة صوم يوم النحر .

وذكر الامام القرافي تفريقا بين الصوم والصلاة في هذه

المسألة فقال : " الصوم والصلاة عبادتان ، والنهي انما جاء

من جهة الظروف التي هي الزمان في الصوم والمكان في الصلاة ،

والحكم مختلف بين القاعدتين ، فالمنهي عنه تارة يكون العبادة

الموصوفة بكونها في الزمان أو المكان أو الحالة المعينة من بين

سائر الأزمنة أو البقاع أو الحالات فتفسد ، لأن النهي يقتضي

فساد المنهي عنه ، وتارة يكون المنهي عنه هو الصفة العارضة للعبادة

فلا تفسد العبادة ، لتعلق النهي حينئذ بأمر خارج عن العبادة ،

والمباشرة بالنهي في الصوم انما هو الموصوف بكونه في يوم الفطر

أو النحر لما ثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم نهى عن صوم يوم الفطر ويوم النحر والمباشرة بالنهي في

الصلاة في الدار المفصوية انما هو الغصب ، ولم يرد النهي عن

الصلاة في الدار المفصوية ، انما ورد النهي عن الغصب دون الصلاة

المقارنة للغصب ، والقضاء على الصفة لا يلزم أن يتعدى الى الموصوف

وبالعكس ، فيصح أن يقال : شرب الخمر مفسدة ، ولا يصح أن

يقال : شارب الخمر مفسدة ، ويصح ان يقال : شارب الخمر

ساقط العدالة ، ولا يصح ان يقال : شرب الخمر ساقط العدالة ،
فظهر أن أحكام الصفات لا تنتقل للموصوفات ، وأحكام الموصوفات
لا تنتقل للصفات ، وظهر أن النهي في الصوم عن الموصوف وفي
الصلاة في الدار المفصولة عن الصفة ، وان الأحكام على احدى
الجهتين لا تنتقل للأخرى . (١)

(١) الفروق ، ج ٢ ص ١٨٣ .

الفصل الرابع

الثواب على ترك الحرام

البحث فى مسألة الاثابة على ترك الحرام يستدعى الكلام على المكلف به فى المنهى عنه ، هل المطلوب منه فعل أم غير فعل .

فمن ثم ناسب البدء بذكر اقوال العلماء فى مسألة التكليف بفعل من الافعال توطئة للبحث واستكمالا لجوانبه ونواحيه .

التكليف بفعل من الأفعال :

اتفق العلماء رحمهم الله تعالى " على ان التكليف يكون بالفعل ، لان التكليف انما يكون بالمقدور ، والفعل مقدور للمكلف ، والمراد بالفعل ما يمكن المكلف من تحصيله وتتعلق به ارادته وقدرته ، سواء كان من الأوضاع والهيئات كالقيام والعقود ، أو من الكيفيات كالعلم والنظر والانفعالات ، كالتطهر الحاصل للثوب من التطهير ، وما هو أثر لفعل المكلف كملك الرقبة والمتعة ، فكل منهما أثر لفعل آخر ، يقال : ابتاعه فملكه ، ونكحها فملك التمتع بها ، فالفعل الذى هو مقدمة الملك والتمتع اختياري ، وهذا كاف فى كون الملك فعلا اختياريا " . (١)

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٥ .

التكليف بمقدم :

اختلف الاصوليون في التكليف بمقدم هل هو واقع أم غير

واقع ، على النحو التالي :

١ - أهل السنة وبعض المعتزلة : " ان التكليف لا يتعلق الا بما

هو كسب العبد من الفعل وكف النفس عن الفعل " . (١)

أى لا يتعلق التكليف بمقدم .

٢ - المعتزلة : يتعلق التكليف بمقدم . (٢)

(١) الاحكام فى أصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٣٦ ؛
وانظر المستصفى فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٩٠ ؛
التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨١ ؛ تسهيل الوصول الى
علم الاصول ، ص ٢٨٢ .

(٢) انظر المستصفى فى اصول الفقه ، ج ١ ص ٩٠ ؛
الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٣٦ ؛
التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨١ ؛ تسهيل الوصول الى
علم الاصول ، ص ٢٨٢ .

الأدلة :

أدلة القائلين " لا تكليف بمعدوم " :

- ١ - التكليف لا يكون الا بما هو في مقدور المكلف والعدم (١) غير مقدور " لان العدم متحقق من الأزل واستمر ، وعلته عدم علّة الوجود وهي عدم المشيئة ، وما تحقق بعلّة لا يتحقق بعلّة أخرى ، فاستمرار العدم باستمرار عدم علّة الوجود ، فليس العدم أثرا للقدرة فلا يكون مقدورا ، والتكليف انما يكون بالمقدور والتكليف بالعدم يلزم عليه اجتماع النقيضين ، لأن التكليف يستدعي حصول مالم يكن حاصلًا ، والعدم حاصل من قبل وثابت بنفسه ، فالتكليف به يقتضي ان العدم ليس بثابت بنفسه ، فيكون العدم ثابتا بنفسه غير ثابت بنفسه ، ويلزم عليه ايضا تحصيل الحاصل ، فيكون التكليف به من المحال لذاته وهو غير واقع اتفاقا " . (٢)

- (١) العدم : ثابت لانه متصور ، لانا نتصور العدم المقابل للوجود ، ونحكم عليه باحكام ثبوتية ، ككونه ممكنا ومتعلقا ، والحكم عليه يستدعي ثبوته ، لان ثبوت الشئ لغيره فرع ثبوت ذلك الغير ، ولانه لا يمكن تصور الشئ الا بتمييزه في العقل عن غيره ، وكل متميز ثابت فالعدم ثابت ، والثبوت أم من الوجود ، فلا يلزم من الثبوت الوجود ، وقال اكثر المعتزلة : المعدوم الممكن شئ " اي ثابت مقرر " .

تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٩٠ .

- (٢) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٧ ؛

وانظر التقرير والتحبير ، ج ١ ص ٨١ ؛ تقرير الشرييني على

حاشية البناني ، ج ١ ص ٢١٣ .

واعترض عليه بأن " استمرار العدم يحصل باختيار المكلف
وذلك بالأفعال فيستمر العدم باختياره .

والجواب على هذا الاعتراض " أن الاستمرار ليس ناشئاً عن
عدم فعله ، غاية أنه عند عدم الفعل لم يقطع الاستمرار " . (١)

٢ - " ممثل التكليف مطيع ، والطاعة حسنة ، والحسنة
مستلزمة للثواب على ما قال تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) (٢)
ولا فعل عدم محض وليس بشئ * ، وما ليس بشئ * لا يكون من كسب
العبد ولا متعلق القدرة ، وما لا يكون من كسب العبد لا يكون مثاباً
عليه لقوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سمى) (٣) " .

قال الممثلة فيما نقل عنهم : " نحن لانسلم أن العدم غير
مقدور ، لأن نسبة القدرة الى طرفي الوجود والعدم سواء " . (٤)

(١) تقرير الشرييني على هاشية البناني على شرح جمع الجوامع ،

ج ١ ص ٢١٣ .

(٢) سورة الانعام ، آية " ١٦٠ " .

(٣) سورة النجم ، آية " ٣٩ " ، الاحكام في اصول الاحكام ،

الآمدى ، ج ١ ص ١٣٦ .

(٤) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٧ .

فالمكلف به في الأمر هو الفعل لأنه مقتضى لايجاد الفعل
باعتباره الغالب في الأوامر كالصلاة ونحوها . (١)

أما المكلف به في النهي فوقع الخلاف فيه :

١ - القائلون بعدم التكليف بعدم ذهابوا الى أن المكلف
به في النهي فعل ، واختلفوا في بيان الفعل المطلوب من النهي
على مذهبين :

الأول : الفعل المطلوب من النهي هو كف النفس
وانتهاؤها عن المنهى عنه بعد ميل النفس سواء كان هناك قصد من
الكاف أم لم يكن ، كما في حالة الغفلة مثلا ، وسواء تعرض لصد
أم لا ، أما مالا قدرة للإنسان عليه فلا يسمى تركه كفا ، فلا يقال
مثلا : ترك فلان خلق الاجسام . (٢)

فإذا قيل : " لا تنز " والفرض ان معناه كف نفسك عن
الزنا اذا طلبته نفسك فيخرج المكلف عن عهدة النهي بالسكون

(١) انظر شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ٢١٣ (مع البناني) ؛

تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٧ ، والمدخل

الى مذهب الامام احمد بن حنبل ، ص ٥٩ .

(٢) انظر حاشية على شرح جمع الجوامع ، العطار ،

ج ١ ص ٢٨٠ .

بمعد الداعية (١) ويكون الترك الذى اقتضاه النهى لازماً لكشف النفس " (٢) .

ويشترط للكف " اقبال النفس على الشئ " ثم كفها عنه ،
فلا يتحقق تكليف النهى الا عند الاقبال على الشئ المنهى عنه " (٣) ،
" فلو طلب منه فوطل عدم طلبها ، طلب ما هو محال ، فعلى هذا
يكون نحو قوله تعالى (ولا تقرهوا الزنا) (٤) تعليق المكلف ،

-
- (١) الداعية : هى اذا علم الانسان أو ظن أو اعتقد ان له
فى الفعل أو الترك مصلحة راجحة حصل فى قلبه ميل
جازم اليه ، فهذا العلم أو الظن أو الاعتقاد هو المسمى
بالداعية مجازاً من قولهم : دعاه اى طلبه ، وكأن علمه
بالمصلحة طلب منه الفعل ، وقد يسمى الداعى بالفرض .
تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٩٠ .
- (٢) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٩ ؛
وانظر شرح مختصر المنتهى الاصولى ، ج ٢ ص ١٣ ؛
شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ٢١٣ . (مع البنانى)
- (٣) تقرير الشرينى على حاشية البنانى ، ج ١ ص ٢١٤ .
- (٤) سورة الاسراء ، آية " ٣٢ " .

أى اذا طلبته نفسك فكفها ، والا لكان معناه اذا لم تطلبه فكفها ، أو اذا طلبته أو لم تطلبه فكفها ، وهو محال فى شق عدم طلبها ، فلنم كون المعنى الشق الآخر وهو : اذا طلبته فكفها ، وهذا فما قيل : ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه لم تطلب نفسه الخمر فى الجاهلية ولا فى الاسلام فحاز فضيلة الامثال فى الحالىن ، كلام غير متأمل ، بل مقتضى التحقيق انه لم يمثل ولا يمكن امثاله اذا لم يتعلق به نهى منجز ، وليس هذا نقضا بل كرامة ، لأنه كان نوعا من العصمة " . (١)

المذهب الثانى : الفعل المطلوب فى النهى هو فعل ضد المنهى عنه " فيكون النهى مستلزما للأمر بفعل الضد ، فمثلا النهى عن شرب الخمر الذى هو حركة يحصل بفعل ضده الذى هو السكون ، فبالسكون يخرج عن عهدة النهى . . . ، ويكون الترك لا زما ايضا لفعل الضد " . (٢)

الأدلة :

استدل القائلون بان الفعل المطلوب من المنهى عنه هو الكف على نقيض المذهب الثانى القائل " المطلوب فعل الضد " .

- (١) التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨١ .
(٢) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٧ ؛
وانظر شرح جمع البوامع ، ج ١ ص ٢١٣ (مع البنائى)

١ - لو كان المكلف به فى النهى فعل الضد لكان النهى أمراً لانهياً ، ولكن معنى النهى مستقلاً ، مع أن الدال عليه حرف وهو " لا الناهية " ، فالمطلوب فيه معنى متعلق بالغير ، والكف معنى نسبى غير مستقل ، فيناسب الدال عليه ، ولأنه لو كان المكلف به فى النهى عدم الفعل للزم المحال " . (١)

استدل القائلون بجواز التكليف بالعدم بأن " المكلف به فى النهى الترك الذى هو عدم الفعل المقدور ، فمع الترك يستمر العدم على الأصل وينسب للمكلف عدم الفعل " . (٢)

فان قال قائل : ان معناه التكليف بعدم " والعدم لا دخل للمكلف فيه لأنه غير مقدور عليه " .

قيل له : لا نسلم أن العدم غير مقدور ، لأن نسبة القدرة الى الطرفين - الوجود والعدم - سواء ، ونحن نفسر القادر بأنه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل ، فوجود الفعل وعدمه معلولان

- (١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٨ ، وانظر الاحكام فى اصول الاحكام ، الآمدى ، ج ١ ص ١٣٦ ، شرح مختصر المنتهى الاصولى ، ج ٢ ص ٦٣ ، التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨١ ، شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ٢١٣ ، (مع الهنائى) .

للمشيئة وعدمها ، والقدرة صفة تؤثر وفق الارادة وهى تخصص
أحد المقدورين بالوقوع فتعلق الارادة وعدمه سببان لتعلق القدرة
وعدمها ، وهما سببان لوجود المقدور وعدمه ، فيدخل فى
المقدور عدم الفعل اذا ترتب على عدم المشيئة وكان الفعل ممّا
يصح ترتبه على المشيئة وتخرج المعدومات التى ليست كذلك" (١) ،
فاستمرار العدم الاستقبالى مقدور ، وان لم يكن مقدورا باعتبار نفسه
لكونه أزليا وحاصلا لكنه مقدور باعتبار استمراره فى الاستقبال ، "لأن
المكلف قادر على ألا يفعل فيستمر العدم ولا ينقطع ، وقادر على
أن يفعل ذلك الفعل فينقطع استمرار عدمه ، فمن هذه الجهة صلح
أن يكون العدم اثرا للقدرة ، لأن للمكلف دخلا فيه ، فان قصد
بالترك بقاء ذلك العدم نسب اليه ، وعلى هذا يكون الترك مطلوبا
من النهى" . (٢)

يعترض على هذا الجواب بوجهين :

الأول : " ان كان معدوما قبل واستمر ، وما ثبت قبل القدرة لا يكون
أثرا للقدرة المتأخرة " .

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٨ ؛ وانظر تقرير الشريينى على

حاشية البنانى ، ج ١ ص ٢١٤ .

الثانى : ان القدرة لا بد لها من أثر عقلا ، والعدم لا يصلح أثرا
لأنه نفى محض وعدم صرف " . (١)

ويمتعض ايضا على " تفسير القادر بأنه ان شاء فعل وان لم
يشأ لم يفعل ، لا بمن ان شاء فعل وان شاء ترك ، وكونه لم يشأ
فلم يفعل ، لا يوجب استمرار العدم الاصلى أثرا القدرة بالمكلف فيكون
ممتلا للنهى ، بل عدم مشيئة الفعل أصلا صورة عدم الشعور
بالتكليف ، وأما مع الشعور بالتكليف الذى هو النهى فليس الثابت
من حيث قصد الامتثال للنهى حيث لا مشيئة عدم الفعل ، وان
عبر عن مشيئة عدم الفعل بعدم مشيئة الفعل تسامحا ، فيكفى
فى طرف العدم أثرا أنه لم يشأ فلم يفعل - أى لم يشأ الفصل
وشاء عدمه فلم يفعل - لا أنه فعل عدمه ، ان يكفى فى كـون
العدم أثرا مجرد أنه لم يشأ فلم يفعل ، لأن مالم يفعله الموجب
بالذات يصدق عليه أنه لم يشأ فلم يفعل وليس أثرا للقدرة بالاتفاق ،
فيتحقق الترك ، وهو - الترك - فعل اذا طلبته النفس ويشاب
المكلف على هذا المعنى ، عن الكف لله تعالى . . . ، لا على امتثال
النهى ان لم يوجد الامتثال بمجرد العزم على الكف بل انما
يوجد بالكف " . (٢)

وقد ذكر الامام السبكي رحمه الله تعالى " انه وقف على

دليلين يدلان على ان الكف فعل :

(١) حاشية على مختصر المنتهى الاصولى ، التفਤازانى ،

ج ٢ ص ١٤ .

(٢) التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨١ .

الأول : قول الله تبارك وتعالى (وقال الرسول يارب ان قومى
اتخذوا هذا القرآن مهجورا) (١) ان الاتخاذ
افتعال ، والمهجور هو المتروك .

الثانى : ما رواه جحيفة السوائى رضى الله تعالى عنه ان النبى
صلى الله تعالى عليه وسلم قال : أى الاعمال خير ؟
فسكتوا . قال عليه الصلاة والسلام : حفظ اللسان " (٢)

المناقشة :

يتضح من هذا العرض ان المذاهب فى المكلف عنه

ثلاثة هى :

الأول : المكلف به فى المنهى عنه هو كف النفس وانتهائها بعد
ميل النفس .

الثانى : المكلف به فى المنهى عنه هو فعل الضد للمنهى عنه .

الثالث : المكلف به فى المنهى عنه هو عدم الفعل .

وبعد سرد الأقوال فيها وأدلة المذاهب : يظهر ان

المذهب الثانى القائل : " ان المكلف به فى المنهى عنه هو فعل

الضد " يعترض عليه :

(١) سورة الفرقان ، آية " ٣٠ " .

(٢) التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨٢ . ولم أقف على تخريج

هذا الحديث .

بانه لو كان المطلوب بالمنهى عنه هو فعل الضد بالذات ،
وطلب من حيث هو فعل الضد لكان المطلوب أمراً لانهايا ، والدال
على الأمر حرف بخلاف الكف فانه معنى نسبي ، ويلزم من
المنهى الانتها ، ، ويلزم من الانتها فعل ضد المنهى عنه ،
لكن لا يفهم من المنهى نفسه الأمر بفعل الضد " لأن الانتها"
متقدم في الرتبة في التعقل على فعل الضد وان قارنه في الزمن
فهو معه كالسبب مع المسبب ، فلو فرض ان الانتها يحصل بدون
فعل الضد حصل المطلوب ولم تكن حاجة الى فعل الضد ، لكن
ذلك فرض غير ممكن ، فالمقصود بالذات هو الانتها ، وأما فعل
الضد فلا يقصد الا بالالتزام ، بل لا يقصد أصلاً ولا يستحضره
المتكلم " (١) ، فمثلاً اذا اسلم الكافر فقد وجد منه ثلاثة
اشياء كفيده :

أ - المنهى عنه .

ب - ثم انتهاؤه ، والترتيب بينهما في الزمان .

ج - ثم تلبسه بالايان .

والترتيب بينه وبين الانتها عن الكفر ليس في الزمان وانما
هو في الرتبة العقلية ترتيب المعلولية على العلوية وهما في
زمان واحد ، كذلك الانتها وفعل الضد في زمان واحد ، والانتها

(١) حاشية على شرح جمع الجوامع ، العطار ، ج ١ ص ٢٨٠ ؛

وانظر الآيات البينات ، ج ٢ ص ٢٩٢ .

متقدم بالرتبة تقدم العملية على المعلولية " (١) .

وفعل الضد وان كان فعلا الا انه من الأفعال الاعتبارية
التي لا تحقق لها في الخارج فيكون عديميا ، فكيف كلف به مع
أنه غير مقدور ، لأن العدمي غير مقدور .

فان قال قائل : انه مقدور باعتبار حصوله بفعل الضد المقدور .
قيل له : انه لا حاجة الى العدول في المكلف به في النهي
عما يتبادر من كونه النفي الى كونه الانتها ، بل كان يمكنه التزام
كونه النفي لانه مقدور باعتبار ما يتحقق به من الضد ، الا انه قد
يخفى المراد حصوله بفعل الضد ، فان النهي عن شرب الخمر
مثلا : اذا ترك الشرب وسائر الأفعال كالأكل وشرب الماء وغير
ذلك ، أي ضد شرب الخمر حتى حصل به الانتها عن شربه ، فانه
لم يحصل هنا الا انتفاء الشرب ، ولم يوجد أمر وجودي مضاد للشرب
حتى يتحقق وجود ضد يحصل ، اللهم الا ان يراد بالضد ما يشمل
النقيض الذي هو النفي " . (٢)

(١) الآيات البينات حاشية شرح جمع الجوامع ، ج ٢ ص ٢٩٢ ؛
وانظر تقرير الشرييني على حاشية البناني ، ج ١ ص ٢١٤ .

(٢) الآيات البينات ، ج ٢ ص ٢٩٣ .

وعلى كل فالأقوال الثلاثة مؤداها واحد ، لان المقصود
بالمنهى عنه عند الجميع واحد ، فقد ذكر صاحب جمع الجوامع
مثالا فقال : اذا قيل لا تتحرك * :
فالمطلوب منه على المذهب الأول : الكف عن التحرك
ولا يحصل الا بالسكون .

وعلى المذهب الثانى : فعل الضد الذى هو السكون ايضا .
وعلى الثالث : انتفاء الحركة ، ولا يمكن ان تنتفى الحركة
الا بالسكون .

فبالسكون يخرج عن عبدة النهى عند الجميع .
قال الشربيني (١) رحمه الله تعالى " لله دَرَّةٌ هيْثْ خُص
هَذَا الْمِثَالُ بِالذِّكْرِ فَانْ كُلَّ فِعْلٍ حَرَكَةٌ ضِدُّهُ هُوَ السُّكُونُ " . (٢)

(١) هو : عبد الرحمن بن محمد بن احمد الشربيني ، الفقيه
الشافعى الاصولى ، تولى مشيخة الأزهر ، ولكنه استقال
منها بعد فترة قصيرة ، من آثاره العلمية " تقرير على حاشية
البنانى على شرح جمع الجوامع فى اصول الفقه ، فىض الفتاح
تقرير على شرح تلخيص المفتاح " توفى رحمه الله تعالى
سنة " ١٣٢٦ هـ " . فتح المبين فى طبقات الاصوليين ،
ج ٣ ص ١٦١ ، الاعلام ، حرف الميم .

(٢) شرح جمع الجوامع ، ج ١ ص ٢١٥ (مع البنانى) ؛
تقرير الشربيني على حاشية البنانى ، ج ١ ص ٢١٥ .

فيظهر من عرض هذا المثال أن الفعل في المكلف بالمنهى عنه واحد على المذاهب الثلاثة وإن اختلفوا في التعبير عنه وبما هو واقع وغير واقع في الخارج .

وعلى كل فالاثابة على امتثال النص في المنهى عنه يتحقق بثلاثة أمور :

الأول : " المكلف به : وهو مطلق الترك ، ولا يتوقف على قصد الامتثال بالفعل ،

الثاني : المكلف به المثاب عليه وهو الترك للامتثال .

الثالث : عدم المنهى عنه ، وهو المقصود ، لكنه ليس مكلفاً به لعدم قدرة المكلف عليه .

والمراد بقصد الامتثال : أن يفعل المكلف به لأنفسه مطلوب منه ، وهذا يكفي فيه أنه لو لاحظ علة الفعل لعرف أنه امتثال الأمر أو النهي ، فهذا القدر لا بد منه في كل فعل سواء كان كفاً أو لا ، حتى تنتفي الغفلة ، أما ملاحظة الامتثال بالفعل فلا تلزم في الاتيان بالمكلف به سواء كان فعلاً أو تركاً " . (١)

أما الثواب : فلا بد للمكلف فيه أن يأتي به قاصداً به الانتباه لداعي الشرع ، وامتثال أوامر الله عز وجل وطاعته ، فإذا كف قاصداً للامتثال أثيب ، لأن القصد من جملة المكلف به في النهي ،

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٨ .

وان أتى به غير قاصد الامتثال فقد فعل المكلف به وخرج عن
عهدة المحرم والمكروه ، ولكن لا ثواب ولا اثم ، لأن الكف انما هو
واسطة لا مقصود لذاته . (١)

وقد ذكر ابن امير الحاج قولا هو في ظاهره مخالف لما
ذكر ولكن معناه مطابق لما سبق ، قال " وما قيل ان النهي قد
يسقط بلا نية ولا يثاب عليه الا بنية فير صحيح ، لأنه ان أريد عدم
الفعل قبل داعيته فليس المرء بمكلف ولا آثم ولا مثاب لأنهم
فرع التكليف ، وان أريد الترك بعدها فهو دائر بين استحقاقه
العقاب والثواب على تقدير تركه لخوف ضرره أو لموافقة
أمر الله تعالى " . (٢)

فظاهر من قوله أن الثواب لا يحصل للمكلف على التترك

الا بقصد موافقة امر الله عز وجل .

(١) انظر : قواعد الاحكام في مصالح الانام ، ج ١ ص ١٧٨ ؛

شرح تنقيح الفصول ، ص ٧١ ؛ المسودة ، ص ٨٠ ؛

القواعد والفوائد في الفقه والاصول والعربية ، محمد بن مكي

العامل ، القسم الاول ، تحقيق عبد الهادي الحكيم

(مطبعة الاداب بالنجف ، ١٩٨٠) ص ٩٠ ؛

حاشية النفحات على شرح الورقات ، ص ٢١ ؛ تسهيل

الوصول الى علم الاصول ، ص ٢٨٩ .

(٢) التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ٨١ .

الخاتمة

" نسأل الله تعالى حسنهما "

لقد أثبت البحث التعريف الجامع المانع للحرام السالم من الاعتراضات والاشكالات الواردة على التعريفات الاخرى التي ذكرها الاصوليون في كتبهم وهو تعريف مركب من تعريفين اثنين ذلك هو : (ما يندم شرعا فاعله مطلقا ، ويثاب على تركه امتثالا) .

وتبين من خلال البحث أن هناك مسائل أصولية في الحرام مختلف في ثبوتها ونفيها بين المتكلمين فيما بين انفسهم من جهة والا حناف من جهة أخرى ، وكان الاختلاف حقيقيا في بعضها وترتب عليه نتائج وأحكام ، وكان هذا الاختلاف في بعض الاحايين لفظيا فقط لاثمه له ولا نتائج فقهية تترتب على الاختلاف المذكور فيها ، فمن هذه المسائل التي عاد الخلاف فيها الى اللفظ والتعبير فقط ما يلي :

أ - تحريم الاعيان :

قال الأحناف : ان اضافة الحكم الى العين تفيد التحريم بطريق الحقيقة الوضعية قطعا ، ويحرم الفعل الغالب مراده من تلك العين .

وقال المتكلمون : ان اضافة الحكم الى العين تفيد التحريم بطريق المجاز اللغوي والحقيقة العرفية ، فالتحريم مستفاد

من نفس الأسلوب بدون اضافة ، أو تأويل ، أو تغيير فى الجملة ،
وأىضا يحرم الفعل الغالب مراده من تلك العين .

وقال فريق : ان اضافة الحكم الى العين لا يفيد شيئا ،
بل هو من الأساليب المجملة التى تحتاج الى بيان من الشارع ،
ولا نستطيع القطع بتخصيص فعل من الأفعال التى يمكن ان يضاف
الحكم اليه من تلك العين ، لانه ترجيح بلا مرجح ، أو حكم
بالهوى ، وكلاهما غير جائز فى الشرع .

وقد ردت أدلة هؤلاء فى موضعها .
والخلاف فى هذه المسألة بين الاحناف والمتكلمين خلاف
لفظى ، لاثرة فقهية مترتبة عليه ، فالكل متفق على تحريم الفصل
الغالب مراده من العين المذكورة ، والمفهوم بطريق الحقيقة سواء
الوضعية او العرفية .

ب - البطلان والفساد :

الخلاف الموجود فى هذا الموضوع بين الأحناف والمتكلمين
غير معتبر ، الا فى ناحية العبادات الفاسدة والاعتداد بها .
فالتكلمون : يعتبرون البطلان والفساد من الالفاظ المترادفة
لا فرق بينهما فى الاطلاق ، فكان لزاما ألا يعتد بالفاسد عندهم ،
لأنه والبطلان شئ واحد ، سواء فى العبادات أو المعاملات .
أما الأحناف : ففرقوا بينهما ، واعتبروا البطلان " مالم
يشرع بأصله ووصفه جميعا " فلا يعتد بالبطل اطلاقا ، سواء

فى المعاملات أو العبادات ، ولا تترتب عليه نتائج ، لأنه لا وجود له فكان معدوما ، لان المعدوم شرعا كالمعدوم حكما .

أما الفاسد : فهو معتبر عندهم فى العقود من جهة " أنه مشروع بأصله " . وغير معتبر من جهة أخرى هي " أنه غير مشروع بوصفه " ، لكن قالوا : لابد من الفاء ما يفسد العقد من زيادة أو شرط ، ومن ثم يصح العقد وينفذ .

فالاختلاف بين الاحناف والمتكلمين هو : هل العقد الأول - الذى صاحبه ولازمه ما يفسده - يصح بالفاء الزيادة أو الشرط ، أم أن العقد فى حكم المعدوم ، وعليه فلا بد من انشاء عقد جديد ؟
فالاحناف : اعتبروا العقد صحيحا بالفاء ما يفسده مسن غير حاجة الى تجديد العقد .

أما المتكلمون : فقالوا : لابد من انشاء عقد جديد ، لان الأول غير موجود ، فلا يترتب عليه النتائج المرجوة من العقود .
فالكل متفق على ان العقد الفاسد غير نافذ .
أما فى العبادات الفاسدة : فالاحناف يمتثلونها مسقطا وتبرؤ الذمة فيما اذا نذر انسان عبادة ربما يلزمها ما يفسدها أو يخل بشرط من شروطها .

والامام الآمدى رحمه الله تعالى لم يمتد بهذا الاختلاف ، ورده الى اللفظ والاصطلاح ، ولا مشاحة فى الاصطلاح .

وجرى الاختلاف فى مسائل اصولية أخرى ، وكان الاختلاف فى اللفظ والحقيقة معا ، وهو خلاف عائد الى الاختلاف فى الأدلة ، أو توجيهها ، أو الأدلة والتوجيه معا ، فمن هذه المسائل التى ذكرت فى البحث مايلي :

أ - الأصل فى الاشياء : اختلف العلماء فى هذه المسألة على الوجه التالى :

١ - الأصل فى الاشياء الاباحة ، وهذه الاباحة حكم بها العقل قبل البعثة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، ولا يمكن ابطال هذا الحكم بمجرد البعثة ، بل يستمر حكم العقل الى ان يرد الدليل السمعى فيحكم بمقتضى ماورد .

٢ - الأصل فى الاشياء الاباحة ، واعتبر هؤلاء هذه الاباحة شرعية ، لانها امتداد لما كان الحكم به قبل البعثة - زمن الفترة - والحكم بهذه الاباحة لايلغى الا بالدليل السمعى .

٣ - الأصل فى الاشياء الاباحة : وهى اباحة شرعية ثبتت بعد بعثة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بمقتضى الأدلة الواردة ، ولا دليل قبل البعثة ، ولا حكم بدون دليل .

٤ - الأصل في الأشياء الحظر : وهو حظر ثابت بمقتضى أدلة الشرع الواردة في الكتاب والسنة ، ولا يباح شئ على الإطلاق الا بموجب الدليل .

٥ - ونذهب قوم الى أن الأصل في الأشياء المسكوت عنها التوقف : وفسروا التوقف بعدم العلم ، لأن الله تعالى له حكم فى المسألة ولكننا لم نستطع التوصل الى الدليل الذى يتحدث فى ذات المسألة ، فلا حكم بدون النص .

ومن العرض للأقوال والمذاهب وأدلتها ومناقشة الأدلة وتوجيهها ظهر ان قول من قال : ان الأصل فى الأشياء الاباحة هو الأوجه .

ب - ثبوت الحرام المخير فى الشريعة أو نفيه : انقسم العلماء فى هذه المسألة الى مذهبين :

الأول : قالوا بثبوت الحرام المخير فى الشريعة مثل الواجب المخير سواء بسواء لا فرق بينهما من حيث الوجود والأدلة .

الثانى : نفوا الحرام المخير فى الشريعة ، وقالوا التحريم يخالف الوجوب ، فإذا قبح الشئ بمفرده استلزم القبح فى المجموع ايضا مع غيره ، لأن القبح صفة لازمة لا تفارقه .

وخلال عرض أدلة كل فريق وتوجيهها ومناقشتها ظهر
أن أدلة القائلين بثبوت الحرام المخير في الشريعة أثبت ، ورأيهم
أوجه .

ج - اجتماع الوجوب والحرمة في الفعل الواحد : للعلماء
رحمهم الله تعالى في هذه المسألة مذهبان :
الأول : عدم جواز اجتماع الوجوب والحرمة في الفعل
الواحد .

الثاني : جواز اجتماع الوجوب والحرمة في الفعل الواحد
من جهتين مختلفتين ، يميل انفكاك كل واحدة
عن الأخرى .

وخلال عرض أدلة المذهبين وتوجيهها ومناقشتها ظهر أن
المذهب الثاني القائل : بجواز اجتماع الوجوب والحرمة في الفعل
الواحد على المنهى الذي ذهب إليه أوجه ، وأدلتهم أثبت .
وذكرت فصولا لا اختلاف فيها ، فمثلا الرخصة التي تدخل
على الحرام فترفع الحكم بالكلية ، أو تخفف من شدته ، فالكل
متفق على الأخذ بالرخصة ، لأنها شرعت للتخفيف على المكلف إذا
وقع في ضائقة .

وكذلك المفضى إلى الحرام : فالعلماء رحمهم الله تعالى
متفقون على أن المفضى إلى الحرام حرام ، لأن الذي لا يمكن اجتنابه
لا يترك شي من المباح وجب ترك ذلك المباح وحرم اتيانه ،
ودخل المباح في حكم الحرام .

وكذلك مسألة الثواب على ترك الحرام : اتفق العلماء
رحمهم الله تعالى على ان الثواب لا يحصل ~~بترك~~ بترك الحرام الا بنية
امثال اوامر الشارع ، اما من ترك الحرام ولم ينو الامثال خرج عن
عهدة النهي ، ولكن لا ثواب ولا عقاب .
وفي نهاية هذا البحث ارجو الله عز وجل ان اكون قد وفقت
فيه ، وأظهرته كما يليق فهو حسبي ، وعليه اتكالى . اللهم أرنا
الحق حقاً وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه .
وأخيراً دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام
على خاتم الانبياء واشرف المرسلين ، سيد الاولين والآخرين محمد بن
عبد الله الأمين .

١٢ / ٣ / ١٤٠٣ هـ

كتبه

صفة الله غلام نبى

فرع الفقه والأصول - قسم الدراسات

العلية الشرعية - كلية الشريعة والدراسات

الاسلامية .

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

" قائمة المصادر والمراجع "

— الأبي ، محمد بن هلفة بن عمر الوشتاتي المتوفى

سنة ٨٢٧ هـ .

اكمال اكمال المعلم بشرح صحيح مسلم .

بيروت : دار الكتب العلمية .

— ابن امير الحاج ، ابو عبد الله محمد بن محمد بن محمد

المتوفى سنة ٨٧٩ هـ .

التقرير والتحبير على التحرير .

مصر : المطبعة الاميرية الكبرى ببولاك ، الطبعة الاولى

١٣١٦ هـ .

— ابن تيمية ، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله المتوفى

سنة ٦٥٢ هـ ، شهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام

المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ، تقى الدين احمد بن عبد الحلیم

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

المسودة في اصول الفقه : تحقيق وتعليق : محمد محي الدين

عبد الحميد .

مصر : مطبعة المدني .

— ابن الحاجب ، جمال الدين عثمان بن عمر المالكي المتوفى
سنة ٦٤٦ هـ .

مختصر منتهى السؤل والأمل في على الاصول والجدل .

مصر : مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٦ هـ .

— ابن رجب ، زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين احمد
الحنبل المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .

جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم .

بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

— ابن عابدين ، محمد امين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي
المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ .

أ - رد المحتار على در المختار .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .

ب - نسمات الاسحار على شرح افاضة الانوار على متن أصول

المنار .

مطبعة دار الكتب العربية الكبرى ، ١٣٢٨ هـ .

— ابن العربي ، ابوبكر محمد بن عبد الله بن محمد المصافري
الاشبيلي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .

أ - احكام القرآن . تحقيق : على محمد الهجاوي .

مطبعة عيسى البابي الحلبي .

ب - عارضة الاهدوى بشرح جامع الترمذى .

مصر : المطبعة المصرية بالأزهر ، الطبعة الأولى

١٣٥٠ هـ .

ابن القيم الجوزية ، ابو عبد الله محمد بن ابى بكر بن ايوب

الزرقى الدمشقى المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

اعلام الموقعين عن رب العالمين . تعليق وتقديم : طه

عبد الرؤوف سعد .

دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة .

ابن الملك ، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن اميسن

الدين الكرمانى المتوفى سنة ٨٠١ هـ .

شرح المنار .

المطبعة المثنائية ، ١٣١٥ هـ .

ابن نجيم ، زين العابدين بن ابراهيم بن محمد المتوفى

سنة ٩٧٠ هـ .

أ - الأشباه والنظائر على مذهب ابى حنيفة النعمان .

تحقيق وتعليق : عبد العزيز محمد الوكيل .

مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، ١٣٨٧ هـ

ب - فتح الغفار بشرح المنار .

مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، الطبعة

الأولى ١٣٥٥ هـ .

— أبو زهرة ، محمد بن أحمد المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ

أصول الفقه .

ملتنم الطبع والنشر دار الفكر العربى .

— الأزدى ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى

سنة ٢٧٥ .

السنن .

— الأزميرى ، سليمان المتوفى سنة ١١٠٢ هـ .

حاشية على مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول .

مصر ، دار الطباعة العامرة ببولاق المعزية ، ١٢٦٢ هـ .

— الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروى

المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

تهذيب اللغة .

— الأسد آبادى ، القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار

الهمداني المعتزلى المتوفى سنة ٤١٥ هـ .

أ - المحيط فى التكليف . تحقيق : عمر السيد عزمى .

مصر ، الشركة المصرية للطباعة .

ب - المفنى فى ابواب التوحيد والعدل .

تحقيق : طه حسين ، امين الخولى .

مصر ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة

والنشر .

- الاسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن —
عمر المتوفى سنة ٧٦٤ هـ .
- أ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول .
تحقيق وتعليق : محمد حسن هيتو .
بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ
- ب - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول .
مصر : مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر .
- الاصفهاني ، ابو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف —
بالراغب المتوفى سنة ٥٠٢ هـ .
المفردات في غريب القرآن .
- الالوسي ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني المتوفى —
سنة ١٢٢٠ هـ .
روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني .
بيروت : دار احياء التراث العربى .
- الآمدى ، سيف الدين علي بن ابي علي بن محمد المتوفى —
سنة ٦٣١ هـ .
الاحكام في اصول الاحكام .
مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، ١٣٨٧ هـ .

- أمير بادشاه ، محمد امين بن محمود البخارى المتوفى
سنة ٩٧٢ هـ .
تيسير التحرير على كتاب التحرير .
- مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٥٠ هـ .
- الانصارى ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور
الافريقى المتوفى سنة ٧١١ هـ .
لسان العرب .
- الانصارى ، ابو يحيى زكريا بن محمد بن احمد الشافعى
المتوفى سنة ٩٢٦ هـ .
غاية الوصول شرح لب الاصول .
- مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٦٠ هـ .
- الايجى ، عضد الدين عبد الرحمن بن احمد بن عبد الففسار
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .
شرح مختصر المنتهى الاصول .
- مطبوع بهامش حاشية التفتازانى عليه .
- البخارى ، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوسى
المتوفى سنة ٧٤٧ هـ .
التوضيح فى حل غوامض التنقيح .
- مصر ، المطبعة الخيرية ، الطبعة الأولى .

— البخارى ، علاء الدين عبد العزيز بن احمد المتوفى سنة
٧٣٠ هـ .

كشف الاسرار عن أصول فخر الاسلام .

بيروت ، دار الكتاب العربى ، ١٣٩٤ هـ .

— البخارى ، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن
المغيرة المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

الجامع الصحيح .

— الهدخشى ، محمد بن الحسن .

مناهج العقول شرح منهاج الوصول .

مطبوع ضمن نهاية السؤل شرح منهاج الوصول .

— البصرى ، ابو الحسين محمد بن على الطيب المعتزلى

المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .

المعتمد فى اصول الفقه .

تحقيق : محمد حميد الله ، محمد بكر ، حسن حنفى .

دمشق ، ١٣٨٤ هـ .

— البغدادى ، ابو بكر محمد بن على بن ثابت الخطيب المتوفى

سنة ٤٦٣ هـ .

الفقيه والمتفقه .

تصحيح وتعليق : اسماعيل الانصارى .

بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ .

- البناني ، عبد الرحمن بن جاد الله المالكي المتوفى سنة ١١٩٨ هـ .
- حاشية على شرح جمع الجوامع .
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥٦ هـ .
- البيهقي ، ابوبكر احمد بن الحسين بن علي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ
- السنن الكبرى .
- التبريزي ، أمين الدين مظفر بن ابي الخير محمد بن اسماعيل المتوفى سنة ٦٢١ هـ .
- تنقيح محصول ابن الخطيب .
- تحقيق : حمزة زهير حافظ .
- رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة
- أم القرى ، ١٤٠٢ هـ .
- التفازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر المتوفى سنة ٧٩١ هـ
- ١ - التلويح في كشف حقائق التنقيح .
- مصر ، المطبعة الخيرية ، الطبعة الأولى .
- ب - حاشية على شرح المعتمد على مختصر المنتهى الاصولي .
- مراجعة وتصحيح : شعبان محمد اسماعيل .
- مصر ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٩٤ هـ .

— الجرجاني ، الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني ،
المتوفى سنة ٨١٦ هـ .

التمريفات .

— الجصاص ، ابوبكر احمد بن علي الرازي الحنفي المتوفى
سنة ٣٧٠ هـ .

أ - احكام القرآن .

مصر ، مطبعة دار المصحف .

ب - أصول الفقه (الفصول في الأصول) .

مخطوطة بمعهد المخطوطات بمصر ، وصورة منها فسي

المكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ١٤٥٩ / ١٤٦٠ .

— الجوهرى ، ابو نصر اسماعيل بن حماد المتوفى سنة ٣٩٣ هـ .

الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية .

— الجوينى ، ابو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

المعروف بامام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .

البرهان في أصول الفقه .

تحقيق وتقديم : عبد العظيم الديب .

قطر ، مطابع الدوحة الحديثة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

— الحاكم النيسابورى ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه

الطهماني المتوفى سنة ٤٠٥ هـ .

المستدرك على الصحيحين في الحديث .

- الحوضى ، محمد يحيى بن محمد المختار .
نيل السؤل على مرتقى الاصول .

- المغرب ، المطبعة المولوية بفاس ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ
— الخطيب ، احمد بن عبد اللطيف الشافعى +
النفحات على شرح الورقات .

- مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، سنة ١٣٥٧ هـ .
— الدمشقى ، عبد القادر بن احمد بن مصطفى بن بدران
المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ .
المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل .

المطبعة المنيرية .

- الرازى ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين المتوفى
سنة ٦٠٦ هـ .

أ - المحصل فى علم أصول الفقه .

تحقيق : طه جابر فياض العلوانى .

مطابع الفرزدق ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

ب - مفاتيح الغيب - التفسير الكبير - .

طهران ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية .

— الزبيدي ، محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني المتوفى
سنة ١٢٠٥ هـ .

تاج المروى من جواهر القاموس .

الزرقا ، مصطفى احمد .

المدخل الفقهي العام .

دمشق ، مطبعة طربين ، الطبعة العاشرة سنة ١٣٨٧ هـ .

— الزمخشري ، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر المتوفى سنة ٥٣٨ هـ
أساس البلاغة .

— زهير ، محمد ابو النور .

أصول الفقه .

مصر ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر .

— السبكي ، تقى الدين على بن عبد الكافي المتوفى سنة

٧٥٦ هـ ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي المتوفى سنة

٧٧١ هـ .

الابهاج شرح المنهاج .

مطبعة التوفيق الأدبية .

— السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد المتوفى

سنة ٩٠٢ هـ .

المقاصد الحسنة في كثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنه .

تعليق : عبد الله محمد الصديق .

نشر مكتبة الخانجي بمصر والمثني ببغداد ، ١٣٧٥ هـ .

- الزيدى ، محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسينى المتوفى
سنة ١٢٠٥ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس .
- الزرقا ، مصطفى احمد .
- المدخل الفقهي العام .
- دمشق ، مطبعة طربين ، الطبعة العاشرة سنة ١٣٨٧ هـ .
- الزمخشري ، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر المتوفى سنة ٥٣٨ هـ
أساس البلاغة .
- زهير ، محمد ابو النور .
- أصول الفقه .
- مصر ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر .
- السبكي ، تقى الدين على بن عبد الكافي المتوفى سنة
٧٥٦ هـ ، تاج الدين عبد الوهاب بن على المتوفى سنة
٧٧١ هـ .
- الابهاج شرح المنهاج .
- مطبعة التوفيق الأدبية .
- السخاوى ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد المتوفى
سنة ٩٠٢ هـ .
- المقاصد الحسنة فى كثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنه .
- تعليق : عبد الله محمد الصديق .
- نشر مكتبة الخانجي بمصر والمثنى ببغداد ، ١٣٧٥ هـ .

- الشربيني ، عبد الرحمن بن محمد بن احمد المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ
تقرير على حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع.
مطبوع على هامش الحاشية المذكورة .
- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الاولى
سنة ١٣٥٦ هـ .
- الشيرازي ، ابواسحاق ابراهيم بن علي الفيروز آبادي
المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
التبصرة في اصول الفقه . تحقيق : محمد حسن هيتو .
دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .
- الصنعاني ، محمد بن اسماعيل بن صلاح الحسن المتوفى
سنة ١١٨٢ هـ .
سبل السلام شرح بلوغ المرام . مراجعة محمد خليل عراس .
مطبعة محمد عاطف وسيد طه وشركاهما .
- العاملي ، محمد بن مكي بن محمد النبطي الجزيني المعروف
بالشهيد الأول المتوفى سنة ٧٨٦ هـ .
القواعد والفوائد في الفقه والاصول والمصرية .
تحقيق : عبد الهادي الحكيم .
النجف ، مطبعة الآداب ، ١٩٨٠ م .

- العبادى ، احمد بن قاسم الصباغ المتوفى سنة ٩٩٢ هـ .
الآيات البينات على شرح جمع الجوامع .
- مصر ، دار الطباعة العامة ، ١٢٨٩ هـ .
- عبد الشكور ، محب الدين المتوفى سنة ١١١٩ هـ .
فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت .
- مطبوع بهامش المستصفى من علم الاصول .
- المستقلانى ، ابو الفضل احمد بن على بن محمد بن حجر
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
فتح البارى بشرح صحيح البخارى .
- تصحیح وتحقیق عبد العزيز بن باز .
بيروت ، دار الفكر .
- العطار ، حسن بن محمد بن محمود المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
هاشية على شرح المحلى لجمع الجوامع .
- مصر : مطبعة مصطفى محمد .
- العبادى ، ابو السعود محمد بن محمد بن مصطفى
المتوفى سنة ٩٨٢ هـ .
ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم .
- بيروت ، دار الفكر .

— العيني ، بدر الدين محمود بن احمد بن موسى المتوفى
سنة ٨٥٥ هـ .

عدة القارى شرح صحيح البخارى .

بيروت ، دار الفكر .

— الفزالى ، ابو حامد حجة الاسلام محمد بن محمد المتوفى
سنة ٥٠٥ هـ .

أ - احياء علوم الدين .

مصر ، المطبعة العشانية المصرية ، ١٣٥٢ هـ .

ب - المستصفى من علم الاصول .

مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .

— فارس ، ابو الحسين احمد المتوفى سنة ٣٩٥ هـ .

معجم مقاييس اللغة .

— الفتوحى ، محمد بن احمد بن عبد العزيز المعزوف باهن النجار

الحنبل المتوفى سنة ٩٧٢ هـ .

شرح الكوكب المنير . تحقيق : محمد الزحيلي ، نزيه حماد .

دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .

— الفنارى ، حسن بن محمد شاه بن محمد شمس الدين ،

المتوفى سنة ٨٨٦ هـ .

حاشية على التوضيح .

مطبوع بهامش التوضيح فى حل غوامض التنقيح .

— الفيروز آبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد

الشيرازى ، المتوفى سنة ٨١٧ هـ .

القاموس المحيط .

— القرافى ، شهاب الدين احمد بن ادريس .

أ - شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول .

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

مصر ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ

ب - الفروق .

بيروت ، دار المعرفة .

— القرطبى ، ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابى بكر الانصارى ،

المتوفى سنة ٦٧١ هـ .

الجامع لاحكام القرآن .

مصر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الاولى سنة

١٣٥٣ هـ .

- القزويني ، ابو عبد الله محمد بن يزيد الرسمى " ابن ماجه " .
المتوفى سنة ٢٧٣ هـ .
السنن .

- القسطلاني ، شهاب الدين احمد بن محمد بن ابي بكر بن
عبد الملك المتوفى سنة ٩٢٣ هـ .
ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- المباركفورى ، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ .
تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى .

دار الاتحاد العربى للطباعة ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ .
- المحاسبى ، ابو عبد الله الحارث بن اسد المتوفى سنة ٢٤٣ هـ .
المسائل فى اعمال القلوب والجوارح . تحقيق عبد القادر عطا .

الناشر: . عالم الكتب ، الطبعة الاولى سنة ١٩٦٩ م) .
- المحلاوى ، محمد عبد الرحمن عيد .
تسهيل الوصول الى علم الاصول .

مطبعة مصطفى البابى الحلبي . ١٣٤١ هـ .
- المحلى ، جلال الدين محمد بن احمد بن محمد المتوفى
سنة ٨٦٤ هـ .

أ - شرح جمع الجوامع .
مطبوع بهامش حاشية العطار عليه .

ب- شرح الورقات .

- مطبوع بهامش النفحات على شرح . الورقات .
- المطيعي ، محمد بخيت بن حسين المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ .
- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل .
- عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية " المطبعة السلفية " ،
- سنة ١٣٤٣ هـ .
- المناوي ، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المتوفى
- سنة ١٠٣١ هـ .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير .
- مصر ، مطبعة مصطفى محمد .
- مولى خسرو ، محمد بن فراموز بن علي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
- مرآة الاصول شرح مرقاة الوصول .
- مطبوع بهامش حاشية الازميري عليه .
- النسائي ، ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي ،
- المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .
- السنن .
- النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف الدين المتوفى
- سنة ٦٧٦ هـ .
- شرح الجامع الصحيح للإمام مسلم .
- دار بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .

- النيسابوري ، ابو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري

المتوفى سنة ٢٦١ هـ .

الجامع الصحيح .

- الهيثمي ، الحافظ نور الدين علي بن ابي بكر المتوفى سنة

٨٠٧ هـ .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .

بتحرير الحافظين : الزين العراقي ، وابن حجر العسقلاني .